



لإعراق أخضر
ندعم المبادرة
الوطنية
للشجير

ANNUAL REPORT التقرير السنوي 2024

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



Iraq - Baghdad - Karrada Kharij
info@mbi.iq
www.mbi.iq

f @ in AlmansourBank



ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لأستخدامها عند الضرورة

نويد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي



573904123714179

عزيزي المواطن في حالة حدوث أي تلوؤ أو مشكلة في قراءة رمز الوصول السريع

يرجى الاتصال على الرقم المجاني 5599

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بالأمكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

أطلب حساب البنك الإلكتروني الآن!
وتمتع بخدمات المصرف الإلكتروني

 **MBI**



مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



6551

 AlmansourBank

 mbi.iq

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي

2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

دعوة إلى السيدات والسادة المساهمين الكرام في مصرف المنصور للاستثمار (ش.م.خ) المحترمين

م / اجتماع الهيئة العامة السنوي

تحية طيبة:

إستناداً لأحكام المادتين 86 و87/ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وتنفيذاً لقرار مجلس إدارة المصرف في اجتماعه المنعقد في 16 كانون الثاني 2025 يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي الذي سيعقد في قاعة ببغداد في الساعة من صباح يوم (المصادف 2025)، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى يوم..... (المصادف 2025) في نفس المكان والزمان المعينين، لمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه:

- 1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 والمصادقة عليه.
- 3- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 والمصادقة عليها.
- 4- إقرار مقسوم الأرباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه.
- 5- مناقشة زيادة رأسمال الشركة من (351,000,000,000) دينار عراقي (فقط ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار دينار عراقي لاغير) الى (400,000,000,000) دينار عراقي (فقط أربعمائة مليار دينار عراقي لاغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / ثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد تأسيس الشركة وإتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- 6- تعيين مراقبي الحسابات لعام 2025 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة.
- 7- إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم.
- 8- تعديل المادة خامساً من عقد تأسيس شركة مصرف المنصور للاستثمار ليصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة تسعة أعضاء أصليين ومثلهم إحتياط.
- 9- إنتخاب مجلس إدارة جديد من تسعة أعضاء أصليين ومثلهم إحتياط.
- 10- إنتخاب لجنة مراجعة الحسابات إستناداً لأحكام المادة 2/24 من قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004.

نرجو تفضلكم بالحضور أصالة أو بإنبابة أحد المساهمين عنكم بصكوك الإنابة المتوفرة في المصرف أو توكيل الغير بوكالة مصدقة من الكاتب العدل، على أن تودع الإنابات والوكالات لدى هيئة الأوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع عملاً بأحكام المادة 91 المعدلة من قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل مع إبراز تأييد المساهمة من مركز الإيداع العراقي بالإضافة الى تأييد مساهمته في حالة الإنابة مع مراعاة ما ورد في المادة 91 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.



بإمكانكم الحصول على نسخة من كراس مواد الاجتماع من الإدارة العامة للمصرف/ مكتب المساهمين.

يسرنا أن نرحب بكم أجمل ترحيب ونشكركم مع فائق التقدير

محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة



المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدقي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

أعضاء مجلس الإدارة



السيد يوسف محمود النعمة

المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة – ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق).
المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة طيران – ماجستير إدارة أعمال.
الخبرة: المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة
"ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".



السيد مهدي محمد جواد الرحيم

المنصب: رئيس مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: كلية القانون، دبلوم دراسات عليا في القانون جامعة القاهرة.
الخبرة: خبير في القانون الدولي، المصارف، وإدارة الشركات.



السيد عادل علي المالكي

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: دبلوم حاسب آلي – كلية قطر التقنية.
الخبرة: مدير عام دائرة الخدمات المصرفية للأفراد لمجموعة "بنك قطر الوطني
(ش.م.ع.ق)".



الدكتور وليد موريس حليم عبد النور

المنصب: عضو مجلس الإدارة – المدير المفوض.
المؤهلات العلمية: دكتوراه في إدارة الأعمال.
الخبرة: 39 سنة خبرة مصرفية في مجال المصارف والخدمات المالية.



السيد خالد أحمد خليفة السادة

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: دبلوم عالي في العلوم المصرفية.
الخبرة: مدير عام دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية لمجموعة "بنك قطر
الوطني (ش.م.ع.ق)".



السيد أحمد نزهت محمد الطيب

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: بكالوريوس في الاقتصاد.
الخبرة: إدارة محافظ استثمارية ومالية.



السيدة رند مهدي الرحيم

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: درست بجامعة كامبردج في بريطانيا حيث حصلت على درجة
الماجستير في اللغة الإنجليزية وبعدها التحقت بجامعة السوربون بفرنسا.
الخبرة: خبرة في مجال المصارف – قطاع القروض للشركات، خبرة في قطاع
الاستثمارات في المؤسسات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، خبرة في وزارة
الخارجية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بإسمي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة يسعدني ان أرحب بكم في اجتماعنا السنوي التاسع عشر، ونشكركم على تلبية دعوتنا ونعبر عن خالص تقديرنا لثقتكم العالية ودعمكم المستمر لمصرفنا.

لقد كان العام الماضي مليئاً بالتحديات والفرص ورغم الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية الصعبة والظروف السياسية والأمنية الخطرة التي لحقت بمنطقتنا إلا أن بلدنا العزيز استمر بتقديم نموذج مختلف عن ما يحيط بالاقتصاد العالمي والإقليمي من خلال زيادة الاستثمار بالبنى التحتية والنفط والغاز، إضافة الى الدور المتقدم وسياسة الانفتاح من خلال الطلب من المصارف العراقية وفروع المصارف الأجنبية بزيادة رؤوس أموالها والعمل على إيجاد حلول سريعة للمصارف المعاقبة والمتعثرة، إضافة الى اصدار دليل حوكمة معدل يتماشى مع المتطلبات الدولية خصوصاً فيما يتعلق بمخاطر التقانة والاستدامة والاتفاق مع احدى اكبر شركات الدراسات Oliver Wyman لدراسة السوق العراقي وتقديم المقترحات الممكنة للإصلاح المصرفي ورفع مستوى الامتثال للمتطلبات الدولية خصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الخارجية وتعزيز الشمول المالي.

السيدات والسادة الكرام:

لقد ركز مصرفكم خلال العام الماضي وسيركز في الاعوام القادمة على تعزيز قاعدة عملائه وتطوير خدماته بما يتماشى مع احتياجات السوق المتغيرة كما عمل على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية لتقديم الحلول المبتكرة التي تزيد من كفاءة العمليات وتحسن من تجربة خدمات العملاء.

ونجح مصرف المنصور للاستثمار في مواكبة هذه التطورات من خلال تحسين مركزه ليصبح ضمن المصارف الاولى في العراق وزيادة مؤشرات ملائته المالية حيث عمل على تنويع وتوظيف الأموال ضمن القطاعات المختلفة المنتجة والفرص المتاحة والأقل خطورة.

وكما وعدناكم خلال الاجتماع السابق للهيئة العامة على متابعة تخفيض مستوى صافي القروض المتعثرة لتشكّل ما دون الـ 5% من المحفظة الائتمانية مؤكدين على عدم رصد أية مخاطر ائتمانية خلال العام الماضي وعدم وجود اية قروض جديدة متعثرة على صعيد المخصصات مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد قام المصرف بأخذ المزيد من المخصصات لتتجاوز نسبة الـ 100% من إجمالي القروض المتعثرة رغم وجود ضمانات عقارية وائتمانية جيدة بهدف تحسين جودة الاصول والمحافظة الاستثمارية والائتمانية

لمواجهة أية اضرار مستقبلية على مستوى العملاء، كما واصل المصرف احتساب الاثر الكمي للمعيار الدولي IFRS 9 وفق الشروط والمعايير المعتمدة.

وفي الوقت ذاته فقد سعى مصرفكم الى ترسيخ سياسة الامتثال لمتطلبات السلطات والجهات الرقابية اضافة الى تعزيز إدارة المخاطر وتطوير الآليات والاجراءات الرقابية والالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة غسل الاموال وفق المعايير العالمية.

السيدات والسادة المساهمين الكرام:

ان التزامنا بالنمو المستدام يعكس رؤيتنا بأن يكون مصرف المنصور للاستثمار شريكاً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني وسياسة البنك المركزي العراقي وتحقيق تطلعاتكم، ونحن على يقين بأن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة لتحقيق تطلعاتكم وتعزيز مكانة المصرف في السوق.

لقد أظهر المصرف خلال عام 2024 قفزة نوعية في تعزيز قدراته وبياناته المالية اضافة الى تطوير كفاءة منتسبيه والارتقاء الى نادي الصفوة بين المصارف العراقية وكانت أهم منجزات المصرف لهذا العام حصوله على أعلى تصنيف ائتماني بين المصارف العراقية الخاصة والعامة من قبل مؤسسة التصنيف العالمية (FITCH RATING) إذ حصل مصرفنا على التقييم (B Short Term, B- Long Term)، إضافة الى شهادة الجودة التي حصلنا عليها من شركة إبداع التميز في نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015) المعتمدة من هيئة الاعتماد البريطاني (UKAS)، وتجدر الإشارة إلى إن الشركة المذكورة تعد وكيلاً معتمداً من قبل السجل الدولي للمدققين المعتمدين IRCA.


السيدات والسادة الكرام:

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لجميع منتسبي المصرف على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، كما نشكر جميع عملائنا على دعمهم وتفهمهم وثقتهم التي كانت دائما موضع تقدير واعتزاز. كما ونتقدم بالشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات على الدعم اللامتناهي للوصول الى ما نحن عليه اليوم.



في الختام نؤكد التزامنا بمواصلة المسيرة نحو تحقيق المزيد، متطلعين الى مستقبل يليق بطموحاتكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الادارة

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة

4. نبذة عن المصرف

5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

الأعلى تصنيفاً في العراق مصرف المنصور للاستثمار

التصنيف الائتماني حسب وكالة Fitch Ratings



التقييم

B-	على المدى الطويل	مصرف المنصور للإستثمار
B	على المدى القصير	

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



نبذة عن مصرف المنصور للاستثمار

- قبول الودائع بالدينار العراقي والعملة الأجنبية لأجل مختلف.
- خصم الأوراق التجارية وسندات الأمر، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف والسندات.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها بالعملة العراقية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالعملة العراقية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحويل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الأنية والأجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لأجل مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها للاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في جمهورية العراق وفق الضوابط والنسب التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات الداخلية والخارجية.
- وبشكل عام قيام المصرف لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في جمهورية العراق أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع وضمن الحدود التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة.
- تأسيس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 بتاريخ 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة)، وبموجب موافقة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بكتابه ذي العدد 9/3/368 في 20 شباط 2006 فقد حصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.
- تأسيس المصرف برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي خلال المراحل اللاحقة لتأسيس المصرف ونتيجة لتوسع وتنوع أعماله المصرفية واستجابةً لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدثت العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً مبلغ 351 مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل مقسم الى 351 مليار سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد 1 دينار عراقي.
- يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأس مال المصرف ويساهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة أردنية) بنسبة 9% من رأسمال المصرف.

وصف أنشطة المصرف

- القيام بكافة العمليات المصرفية المنصوص عليها في قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وأية شروط مرفقة بتراخيصها أو تصاريحها الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن ممارسة الأعمال المصرفية، وبخاصة قبول الودائع وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة وأحكام النظام الأساسي، ومن هذه الأعمال:

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
- 5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية**
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية



استمتع براحة البال وسهولة التسوق أثناء
سفرك خارج العراق مع بطاقة مصرف المنصور!

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



6551

f @ t v AlmansourBank

mbi.iq

الرؤية والأهداف

رؤيتنا

1. تتمثل رؤية مصرف المنصور للاستثمار في أن يكون المصرف الأكثر ثقةً وموثوقيةً في العراق، بالاعتماد على قيمنا الأساسية وخبراتنا، ونهجنا الذي يركز على العملاء.
2. نساهم في دعم مجموعة بنك قطر الوطني ليصبح البنك من أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا.

مهمتنا

- من خلال تحقيق مهمتنا، نهدف إلى تقديم عوائد متميزة لمساهميننا باستمرار.
- التمسك بقيمنا الأساسية: الثقة، الشفافية، روح الفريق، الابداع والاستدامة، التميز والابتكار.
 - العمل جنباً إلى جنب مع البنك المركزي العراقي لتمثيل بلدنا بأفضل شكل.
 - استقطاب ورعاية أفضل الكفاءات والمواهب المصرفية في العراق والمنطقة والاحتفاظ بها.
 - المساهمة في رفاهية المجتمعات التي نخدمها.
 - تقديم منتجات تواكب التطورات العالمية المثلى وخدمات مبتكرة استثنائية لعملائنا.
 - قيادة التحول الرقمي لتمهيد الطريق للنمو والتوسع.
 - الاستمرار بتعزيز مكانة المصرف المستقبلية والمرونة العالية في تقديم جميع الخدمات لعملائه وتحقيق النجاح الدائم.

قيمتنا

مدونة قواعد السلوك

تلعب إدارة مصرف المنصور للاستثمار دوراً رئيسياً في ترسيخ المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة في جميع أنحاء المؤسسة، بما في ذلك الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين، تُحدد مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمجموعة المبادئ الأخلاقية والتوقعات لجميع أصحاب المصالح المشاركين في عملياتها، بما في ذلك مجلس الإدارة والموظفين والأطراف الأخرى المرتبطة بها.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

توفر سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة لمجموعة بنك قطر الوطني إطاراً لإدارة المعاملات مع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات التابعة لها أو الأطراف ذات العلاقة والإدارة التنفيذية والموظفين. وهي تشمل أنشطة مثل التمويل المشترك والتداول، مما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومعايير التقارير المالية الدولية.

تضارب المصالح

تشرف إدارة مصرف المنصور للاستثمار على تضارب المصالح المحتمل داخل المصرف، بما في ذلك إساءة استخدام الموارد وإساءة استخدام السلطة، وتتصدى له، تحدد سياسة تضارب المصالح إرشادات واضحة لتحديد تضارب المصالح والإبلاغ عنها والكشف عنها ومنعها وإدارتها بدقة، كما تتضمن قواعد محددة فيما يتعلق بمعاملات الأطراف المرتبطة وتضارب المصالح المحتمل الآخر.

السرية

يكرس مجلس إدارة مصرف المنصور للاستثمار والإدارة التنفيذية والموظفون جهودهم لحماية سرية معلومات العملاء وبياناتهم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها الصادرة عن السلطات التنظيمية، ويتعزز هذا الالتزام من خلال سياسات قوية للسرية وأمن المعلومات يتم تنفيذها باستمرار في جميع أنحاء المصرف.

الإبلاغ عن المخالفات الأخلاقية

يلتزم مصرف المنصور للاستثمار بالحفاظ على بيئة عمل شفافة وداعمة، يوفر إطار الإبلاغ عن المخالفات إرشادات وعمليات واضحة للموظفين لإثارة المخاوف بشأن النزاعات الكبيرة أو سوء السلوك المحتمل أو سوء الممارسة أو غيرها من القضايا التي يمكن الإبلاغ عنها مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، ويضمن التحقيق في هذه المخاوف بشكل مستقل ورصدها بشكل مناسب.

أولوياتنا الاستراتيجية

تركز استراتيجيتنا للسنوات الثلاث القادمة على الحفاظ على نمو مستقر وسمعة ممتازة.

الخطوة الأولى: النهج الذي يركز على العملاء

- تطوير منتجات وخدمات مالية مصممة خصيصاً لشرائح العملاء المختلفة (التجزئة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الكبرى).
- الاستثمار في أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM) لتحسين تفاعل العملاء.
- التركيز على تعزيز تجربة العملاء من خلال حلول مصرفية مخصصة.

الخطوة الثانية: التحول الرقمي

- تنفيذ منصات مصرفية رقمية متقدمة لتوفير تجربة مصرفية سلسلة عبر الإنترنت والهاتف المحمول.
- إعادة هندسة كل عملية في المصرف، وتبسيطها استعداداً للتوسع السريع.

الخطوة الثالثة: تنويع الإيرادات

- توسيع مصادر الدخل غير المتعلقة بالفائدة من خلال منتجات التمويل التجاري والبطاقات والتأمين والمنتجات والخدمات غير الائتمانية.
- دخول أسواق جديدة أو إطلاق منتجات متخصصة لجذب قاعدة عملاء غير مستغلة.
- تحسين استراتيجيات البيع المتقاطع والبيع الإضافي للعملاء الحاليين.

الخطوة الرابعة: إدارة المخاطر والامتثال

- تعزيز أطر إدارة مخاطر الائتمان لتقليل حالات التخلف عن سداد القروض.
- اعتماد سياسات قوية لمكافحة غسل الأموال (AML) ومعرفة عميلك (KYC).
- ضمان الامتثال التنظيمي في جميع مناطق العمليات لتجنب المخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

الخطوة الخامسة: تحسين التكلفة

- أتمتة عمليات المكاتب الخلفية لخفض التكاليف.
- تحسين شبكات الفروع بزيادة نقاط الاتصال الرقمية وتقليل الاعتماد على الفروع المادية.
- تنفيذ ممارسات تشغيلية مناسبة لتعزيز الكفاءة.

الخطوة السادسة: الاستدامة ودمج ESG

- دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في قرارات الإقراض والاستثمار.
- تطوير منتجات التمويل الأخضر، مثل القروض لمشاريع الطاقة المتجددة.
- إظهار المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بما يتماشى مع توقعات العملاء وأصحاب المصلحة.

الخطوة السابعة: النمو والتوسع في السوق

- التركيز على التوسع في المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات.
- تعزيز مكانتنا من خلال فتح أكثر من فرع واحد في المحافظات المزدهمة.
- إنشاء فريق مبيعات مباشر لاكتساب المزيد من العملاء بشكل أسرع.

الخطوة الثامنة: تنمية المواهب والثقافة

- الاستثمار في برامج التدريب لرفع مهارات الموظفين، لا سيما في الأدوار الرقمية وخدمة العملاء.
- تعزيز ثقافة قائمة على الابتكار داخل المؤسسة.
- تطبيق حد أدنى لعدد ساعات التدريب سنوياً لكل منصب ومستوى.
- الشغف يُلهم التميز والإبداع.
- النزاهة تضمن الثقة والعلاقات القوية.
- الحكمة تؤدي إلى قرارات مسؤولة ومستدامة.
- المعرفة تُمكن الابتكار والنمو.

الخطوة التاسعة: التكنولوجيا والابتكار

- ضمان استقرار النظام والاتصال للحفاظ على خدمة متسقة.
- الاستثمار بشكل أكبر في الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء والحفاظ على الثقة.
- تطبيق المزيد من الأتمتة والقضاء على المهام اليدوية.

الخطوة العاشرة: قياس الأداء

- استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل هامش صافي الفائدة (NIM) ونسبة التكلفة إلى الدخل والعائد على حقوق الملكية (ROE) لتتبع التقدم.
- مراجعة الاستراتيجيات بانتظام وتعديلها.

الخطوة الحادية عشر: الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

- يعد موضوع الاستدامة حالياً من أهم المواضيع التي تؤثر على المجتمع، وهذا يشمل الجوانب البيئية مثل تغير المناخ ونقص الموارد، وكذلك الجوانب الاجتماعية مثل حقوق الانسان والاشتمال المالي وخصوصية البيانات، والجوانب المتعلقة بالحوكمة مثل تشكيل مجلس الإدارة ومكافحة الفساد والممارسات الأخلاقية في العمل، حيث تشكل جميع هذه الجوانب ما يعرف (ESG) البيئة والمجتمع والحوكمة. حالياً يوجد طلب متزايد من قبل المستثمرين والعملاء والجهات التنظيمية وحتى الموظفين لإيلاء هذه الجوانب الثلاث أهمية كبيرة لأثرها الكبير على استدامة المصرف وازدهار المجتمع. وفي ضوء هذا الطلب ولحفاظ مصرف المنصور للاستثمار على مكانته كأحد المصارف الرائدة في العراق، قام المصرف بإيجاد برنامج للاستدامة يتوافق مع المتطلبات والمعايير المحلية والدولية.
- كما يضع المصرف المسؤولية الاجتماعية في مقدمة ركائزه بنشر الوعي الاجتماعي بين الافراد، كثقافة من شأنها أن تعزز الترابط بين الجميع وتعكس توجهاته والتزامه أمام المجتمع المحلي والأهداف الاجتماعية والثقافة التي يتطلع اليها.
- وتتجلى رؤية مصرف المنصور للاستثمار في مختلف المجالات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في مجال الفنون والثقافة، الشؤون الاقتصادية، الصحة والبيئة، الشؤون الاجتماعية والإنسانية، دعم الفعاليات الرياضية، بالإضافة لدعم الشباب والتعليم.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية

6. تقرير مجلس الإدارة

7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

ودع أموالك في حساب الوديعة الثابتة وأكسب فوائد مجزية حسب الفترة التي تناسبك!



مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



مجلس الإدارة:

1. أعضاء مجلس الإدارة الأصليون:

الإسم	المنصب
السيد مهدي محمد جواد الرحيم	رئيس مجلس الادارة
السيد يوسف محمود النعمة	نائب رئيس مجلس الادارة
الدكتور وليد موريس حليم عبد النور	عضو مجلس الادارة – المدير المفوض
السيد أحمد نزهت الطيب	عضو مجلس الادارة
السيدة رند مهدي الرحيم	عضو مجلس الادارة
السيد عادل علي المالكي	عضو مجلس الادارة
السيد خالد أحمد السادة	عضو مجلس الادارة

2. أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط:

السيد محمد جابر إبراهيم
السيد نوري موسى الموسوي
السيد إسماعيل محمد إسماعيل منذني العمادي
السيد نمر مرشد نمر
السيدة لبنى أنور عبد الصاحب

المزايا والمكافآت التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

لم يحصل أي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على أية مزايا أو بدلات حضور تخص العام 2024، وقد قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 21 أيار 2024 منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 75 مليون دينار عراقي.

مساهمات كبار مالكي الأسهم (كبار المساهمين 1% فأكثر)

عدد الأسهم (*)	نسبة الملكية	المساهم (*)
190,197,765,237	%54.19	بنك قطر الوطني (قطر)
31,590,000,000	%9.00	بنك الإسكان للتجارة والتمويل (الأردن)
16,650,696,259	%4.74	مهدي محمد جواد الرحيم
10,191,191,274	%2.90	سليمان عبد القادر عبد المحسن ابراهيم
10,191,191,256	%2.90	عصام عبد القادر عبد المحسن المهيدب
10,191,191,256	%2.90	عماد عبد القادر عبد المحسن ابراهيم
7,874,661,275	%2.24	محمد عبد الستار محمد البغدادي
6,129,212,559	%1.75	صندوق الفرات للاستثمار
5,313,275,749	%1.51	خالد بن مساعد بن سيف السيف
5,061,943,390	%1.44	عدنان موسى محمد الموسوي
4,410,018,870	%1.26	سامي بن مساعد السيف

(*) بحسب سجل المساهمين كما في 31 كانون الأول 2024

الإدارة التنفيذية:

الاسم	التحصيل العلمي	الخبرة	المسمى الوظيفي
السيد وليد مورييس عبد النور	دكتوراه في إدارة الأعمال	39 سنة خبرة في المجال المصرفي	المدير المفوض
السيد علي سلمان سعيد	بكالوريوس إدارة واقتصاد - محاسبة	26 سنة خبرة في المجال المصرفي	معاون المدير المفوض
السيد معاز خيرى الأسدي	ماجستير في إدارة الأعمال	16 سنة خبرة في المجال المصرفي	رئيس الإدارة المالية
السيد تموز هاني الراهب	دكتوراه في إدارة المخاطر	15 سنة خبرة في المجال المصرفي	رئيس قطاع إدارة المخاطر
السيد سعد مهند يحيى	بكالوريوس قانون	19 سنة خبرة في المجال المصرفي	مراقب الامتثال
السيد جاد جوزف غطاس	ماجستير علوم مالية ومصرفية	22 سنة خبرة في المجال المصرفي	رئيس قطاع الأعمال
السيد رامي نقولا موسى	إجازة في الهندسة الميكانيكية	28 سنة خبرة في مجال الشؤون الإدارية	مدير القسم الإداري والخدمات
السيد روجيه يوسف عبود	ماجستير ادارة الأعمال والعلوم التجارية	26 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة الخدمات المصرفية للتجزئة
السيد زيد رشيد عبد الحميد	بكالوريوس علوم حاسبات	19 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير إدارة تقنية المعلومات
السيد فراس محمد علي جابر	بكالوريوس علوم محاسبة	12 سنوات خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم التدقيق الداخلي

اللجان التنفيذية

يعتمد المدير المفوض على عدد من اللجان الداخلية المتخصصة لمساعدته في القيام بمهامه، وهذه اللجان هي:

- اللجنة الادارية
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة استمرارية الاعمال
- لجنة ادارة المخاطر
- لجنة تقنية المعلومات
- اللجنة الائتمانية
- لجنة الموارد البشرية
- لجنة المشتريات
- لجنة القروض المتعثرة
- لجنة IFRS 9

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة

7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية

8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

تعاملاتك المالية بكل ثقة وأمان

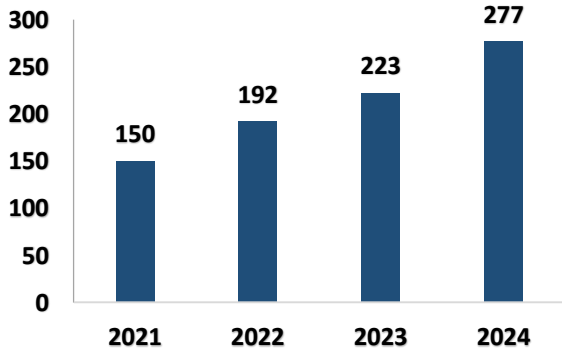
خطابات الضمان والاعتمادات المستندية من مصرف المنصور



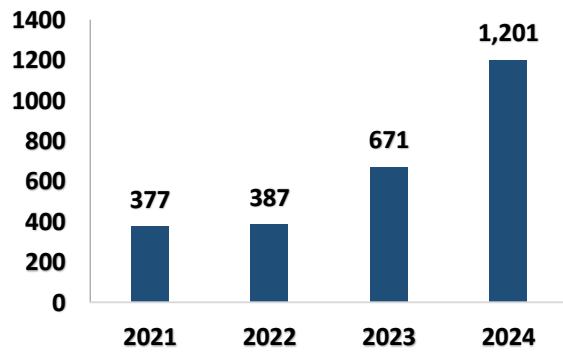
مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



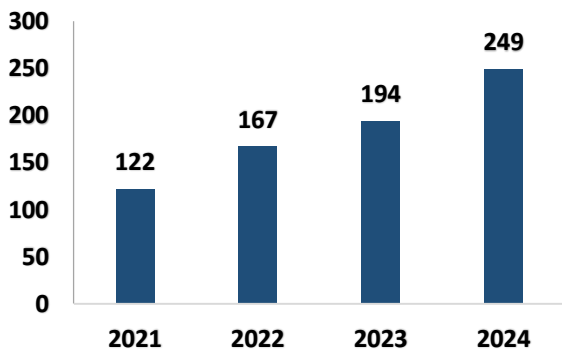
إجمالي القروض والسلف (مليار دينار عراقي)



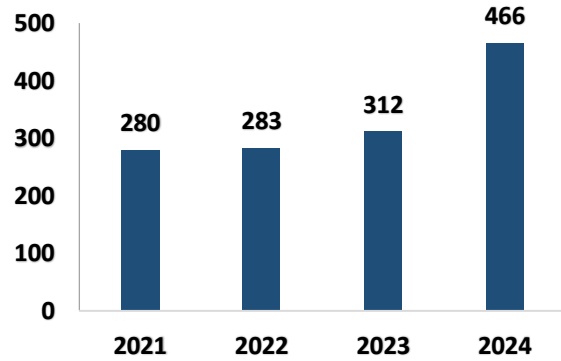
ودائع العملاء (مليار دينار عراقي)



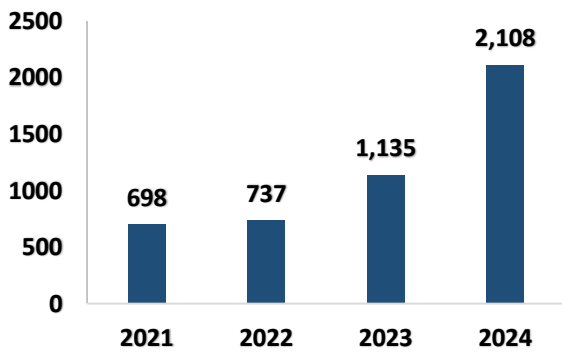
صافي القروض والسلف (مليار دينار عراقي)



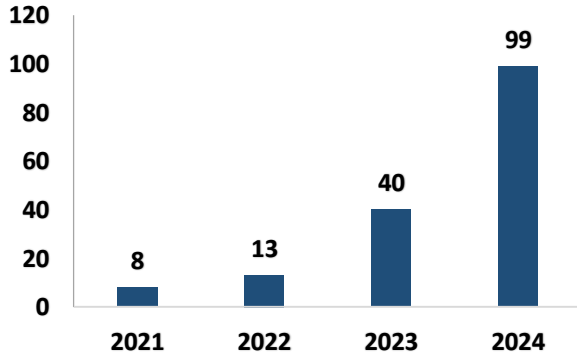
حقوق الملكية (مليار دينار عراقي)



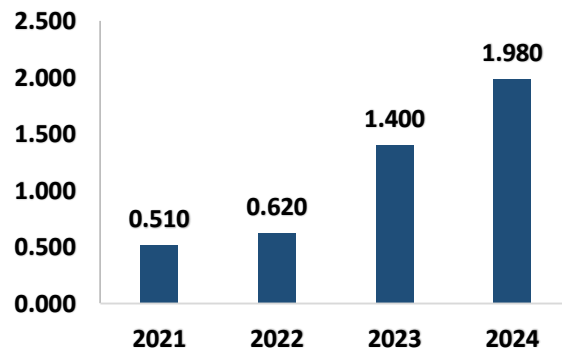
إجمالي الموجودات (مليار دينار عراقي)



صافي الربح (مليار دينار عراقي)



القيمة السوقية (دينار عراقي)



تحليل نتائج الأعمال:

بلغ صافي أرباح مصرف المنصور للاستثمار بعد الضريبة لعام 2024 ما مجموعه 99.4 مليار دينار عراقي مقابل مبلغ 39.6 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 بارتفاع قدره 150.8% عن عام 2023، ويعود ذلك إلى زيادة حجم العمليات المصرفية وتوسع المصرف في تقديم الخدمات المالية المبتكرة والتي جذبت شريحة أوسع من العملاء.

الدخل التشغيلي

- بلغ مجموع الفوائد الدائنة مبلغ 44.3 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مقابل مبلغ 31.5 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مرتفعة بنسبة 40.6%، ويعود هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

- بلغت الفوائد من التسهيلات الائتمانية المباشرة لعام 2024 مبلغ 20.7 مليار دينار عراقي، تمثل زيادة بمبلغ 6 مليار دينار عراقي عن عام 2023 ونسبة نمو 40.9%، توافقت الزيادة في الفوائد مع زيادة إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2024 بمبلغ 53.1 مليار دينار عراقي، تمثل نمو بنسبة 23.8% عن عام 2023.
- بلغت الفوائد من الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة مبلغ 13 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعة بمبلغ 6.2 مليار دينار عراقي عن العام 2023 تمثل زيادة بنسبة 90.6%، وذلك نتيجة النمو والتنوع في الاستثمارات المالية خلال عام 2024.

- زيادة حجم الودائع لدى المصارف والذي نتج عنه زيادة الفوائد الناتجة عنها حيث بلغت الفوائد لعام 2024 مبلغ 10.6 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعة بمبلغ 621.3 مليون دينار عراقي، تمثل نسبة 6.2% عن العام 2023.

- بلغ مجموع الفوائد المدينة مبلغ 8.8 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مقابل مبلغ 4.1 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مرتفعة بنسبة 113.2%، ويعود ذلك الارتفاع نتيجة النمو وزيادة حجم العمليات المصرفية.

- بلغ الدخل من العمولات والرسوم الدائنة مبلغ 85 مليار دينار عراقي خلال العام 2024 مقابل مبلغ 30.7 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مرتفعاً بنسبة 176.4%، ويعود ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى ما يلي:

- ارتفعت العمولات من التسهيلات غير المباشرة في عام 2024 بنسبة 28% عن عام 2023، لتصل إلى 6.2 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو محفظة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

- ارتفعت العمولات من الخدمات المصرفية في عام 2024 بنسبة 212.2% عن عام 2023، لتصل إلى 77.6 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في الخدمات المقدمة من المصرف.

- بلغت الأرباح التشغيلية الناتجة عن عمليات القطع الأجنبي ونافذة بيع العملة الأجنبية 61.3 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعة بنسبة 660.1% عن عام 2023.

- بلغ إيراد الاستثمار مبلغ 358 مليون دينار عراقي خلال العام 2024 مرتفعاً بنسبة 1008% عن عام 2023 وذلك نتيجة توزيعات الأرباح النقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر، بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن بيع أسهم الشركات المحلية.

- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي المحقق مبلغ 169.3 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعاً بنسبة 161.4% عن عام 2023 والذي بلغ 64.8 مليار دينار عراقي والذي يعكس نمو جوهري في أنشطة المصرف الأساسية.

المصاريف التشغيلية

- بلغ مجموع نفقات الموظفين مبلغ 8.7 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعاً بنسبة 28.8% عن عام 2023، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد الموظفين خلال عام 2024 بمقدار 48 موظف يمثل نسبة زيادة 21.1% عن عام 2023، إلى جانب الزيادات السنوية التي طبقت على الرواتب.

- بلغ مجموع النفقات التشغيلية الأخرى مبلغ 13.7 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعاً بنسبة 87.6% عن عام 2023، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المصاريف الناتجة عن نمو وتوسع أعمال المصرف خلال العام.

- تم تكوين مخصص لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 5.5 مليار دينار عراقي ومخصصات أخرى بمبلغ 19.7 مليار دينار عراقي خلال العام 2024، مقارنة بتكوين مخصص لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 3 مليار دينار عراقي خلال العام 2023، حيث قررت الإدارة تشكيل مخصصات لتغطية التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بنسبة 100% رغم وجود ضمانات أخرى، وذلك لدعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على حقوق المساهمين.

مؤشرات الربحية

- بلغت نسبة العائد على الموجودات 7.4% خلال العام 2024، مقارنة بنسبة 4.9% خلال عام 2023، مما يعكس الكفاءة في إدارة الموجودات لتعظيم الربحية.

- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 30.9% خلال عام 2024، مقارنة بنسبة 15.6% خلال عام 2023، إن التغيير في هذا المؤشر هو نتيجة الزيادة الجوهرية في ربحية المصرف والذي تم استثماره في زيادة رأس المال للمصرف.

- بلغت حصة السهم من الربح قبل الضريبة مبلغ 0.406 دينار عراقي في عام 2024، مقارنة بمبلغ 0.185 دينار عراقي في عام 2023، مما يشير إلى الأداء المميز للمصرف وهو من الأعلى بين المصارف العراقية خلال عام 2024.

- بلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية عام 2024 مبلغ 1.328 دينار عراقي مقارنة بمبلغ 1.247 دينار عراقي في نهاية عام 2023 والذي يظهر نمو حقوق مساهمي المصرف وزيادة الأصول التي يمتلكها كل سهم.

- بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الدخل التشغيلي) نسبة 14.3%، مما يعكس تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية والإيرادات، مع تقليل التكاليف والمصاريف التشغيلية.

تحليل المركز المالي:

- ارتفعت اجمالي موجودات المصرف في نهاية عام 2024 لتصل لمبلغ 2.1 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو تبلغ 85.7% مقارنة مع نهاية عام 2023 التي بلغت 1.1 ترليون دينار عراقي، وهذا يترافق مع زيادة نشاط البنك والنتائج الإيجابية ومستوى تطور الخدمات المصرفية.

- ارتفع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2024 بمبلغ 668.6 مليار دينار عراقي بنسبة نمو تبلغ 103.8% مقارنة مع نهاية عام 2023 ليصل النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي بنهاية عام 2024 بمبلغ 1.3 ترليون دينار عراقي، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى نمو ودائع العملاء في المصرف.

- ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفاة بمبلغ 99.4 مليار دينار عراقي عن بداية العام بنسبة 68.4% لتصل إلى 244.5 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2024، والذي يعكس زيادة القدرة على توليد إيرادات إضافية للمصرف.

- ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الصافية بنسبة 27.9% عن بداية العام، حيث بلغت 249.4 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024، وذلك بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعقدة، وفي ذات السياق استمرت الإدارة بتكثيف الجهود لتحصيل أكبر قدر ممكن من أموال المصرف المتعثرة، حيث انخفضت نسبة إجمالي الديون المتعثرة (غير العاملة) من 15.6% نهاية عام 2023 إلى 7% نهاية عام 2024. كما وانخفضت نسبة صافي الديون المتعثرة (أي بعد استبعاد الفوائد المعقدة) من 8.1% نهاية العام 2023 إلى 2.8% نهاية العام 2024، كما قررت الإدارة تشكيل مخصص

- بنسبة 100% للتسهيلات الائتمانية المباشرة ضمن المرحلة الثالثة رغم وجود ضمانات أخرى، جميع هذه الحقائق تعكس النمو الأعمال التشغيلية للمصرف مع المحافظة على جودة وتنوع الأصول المدرة للدخل مع إدارة مناسبة لمخاطر الائتمان المرتبطة بها.

- بلغت ودائع العملاء في نهاية عام 2024 مبلغ 1.2 تريليون دينار عراقي بارتفاع يبلغ 530.7 مليار دينار عراقي عن نهاية عام 2023 مع الإشارة إلى أن هذا النمو في الودائع رافقه التخفيض الكبير في التركزات العالية وانخفاض المخاطر قصيرة الأجل في الودائع مقارنة بأرصدة عام 2023.

- بلغت التأمينات النقدية في نهاية عام 2024 مبلغ 363.5 مليار دينار عراقي بارتفاع يبلغ 243.9 مليار دينار عراقي وبنسبة 204% عن نهاية عام 2023، نتيجة التأمينات المحتجزة لقاء مزادات بيع العملات الأجنبية بالإضافة لزيادة التأمينات الناتجة عن التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

المؤشرات المالية ومقاييس الأداء

- يتمتع المصرف بنسب عالية من السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، حيث مازالت نسبة السيولة لدى المصرف من ضمن النسب العالية بين المصارف العراقية حيث بلغت نسبة السيولة في نهاية عام 2024 نسبة 86% وهذا يدل على متانة وقوة ورصانة المصرف وقدرته على التكيف مع جميع الحالات.

- بلغت نسبة كفاية رأس المال 54.9% في نهاية عام 2024 مقارنة بنسبة 83.4% في نهاية عام 2023، حيث أن نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2024 أعلى من الحد الأدنى الذي تتطلبه معايير لجنة بازل 3 والبنك المركزي العراقي والبالغة 12.5% والتي تعكس قدرة المصرف على حماية مصالح المودعين والمستثمرين مع إيجاد توازن بين المخاطر والربحية.

- بلغت نسبة الموجودات السائلة 86.2% في نهاية عام 2024 مقارنة بنسبة 79.2% في نهاية عام 2023، مما يعكس تعزيز المصرف لمرونته المالية وقدرته على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل.

- بلغت نسبة الموجودات المدرة للدخل 26% في نهاية عام 2024 مقارنة بنسبة 37.9% في نهاية عام 2023، مما يشير إلى الكفاءة العالية لعمليات التشغيل.

تحليل حقوق الملكية:

- ارتفعت حقوق الملكية للمصرف بمبلغ 154.2 مليار دينار وبنسبة 49.4% لتصل إلى مبلغ 466 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2024.

- بلغ رأسمال المصرف في نهاية عام 2024 مبلغ 351 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 250 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2023، حيث تمت عملية زيادة رأس المال كما يلي:

• المرحلة الأولى

زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 50 مليار دينار عراقي عن طريق زيادة نقدية بمبلغ 40 مليار دينار عراقي وضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة وجزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع بمبلغ 10 مليار دينار عراقي.

• المرحلة الثانية

زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 51 مليار دينار عراقي عن طريق زيادة نقدية بمبلغ 15 مليار دينار عراقي وزيادة بمبلغ 36 مليار دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال.

- بلغ احتياطي القيمة العادلة في نهاية عام 2024 مبلغ 354.4 مليون دينار عراقي.

التصنيف الائتماني

قامت وكالة التصنيف الدولية Fitch Ratings بإعادة تأكيد تصنيف (IDR) الطويل الأجل والقصير الأجل لمصرف المنصور للاستثمار مع نظرة مستقبلية مستقرة كما يلي:

- على المدى القصير ST IDR B

- على المدى الطويل LT IDR B-

- تصنيف الجدوى Viability CCC+

- تصنيف دعم المساهمين Shareholder Support B-

وهو الأعلى تصنيفاً في جمهورية العراق، مما يعكس نجاح استراتيجية مصرف المنصور للاستثمار والدعم الكبير الذي يتلقاه من مجموعة QNB ومرونة وأداء مالي قوي في مواجهة ديناميكيات السوق المتطورة، وبما يعزز مكانة المصرف في السوق المصرفية والمالية في المنطقة. وبفضل هذه النظرة المستقبلية المستقرة، سيحافظ مصرف المنصور للاستثمار على قوته في مواجهة التحديات والمخاطر مع الاستمرار في تقديم قيمة مضافة لمساهمي.

إفصاحات أخرى عن عام 2024:

- لا يوجد اعتماد على موردين محليين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات أو الإيرادات.

- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها المصرف. لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

- لا توجد أية شركات تابعة للمصرف.

- لم يشهد العام 2024 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات المصرف.

- يساهم بنك قطر الوطني - قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف، كما يساهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنسبة 9% من رأسمال المصرف.

- ارتفع مبلغ الاحتياطي الإلزامي في نهاية عام 2024 بمبلغ 5 مليار دينار عراقي ليبلغ مبلغ 16.8 في نهاية عام 2024.

ارتباطات والتزامات ائتمانية:

- بلغت الاعتمادات المستندية في نهاية عام 2024 مبلغ 171.8 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 187.5 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2023.

- بلغت خطابات الضمان في نهاية عام 2024 مبلغ 84.4 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 58 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2023.

- بلغت سقفوف تسهيلات غير مستغلة في نهاية عام 2024 مبلغ 101.8 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 55 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2023.

أداء سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

- نتيجة للأداء المتميز للمصرف في جميع المجالات خلال عام 2024 ولا سيما الارتفاع الكبير في صافي نتيجة أعماله خلال عام 2024 فقد ارتفع سعر سهم المصرف في تداولات سوق العراق للأوراق المالية لعدة مرات واستمر بذلك ليبلغ سعر الإغلاق 1.98 دينار/سهم في آخر جلسة تداول للعام 2024 مقارنة بسعر إغلاق 1.40 دينار/سهم في آخر جلسة تداول للعام 2023.

السلسلة الزمنية للأرباح الموزعة للمساهمين

- قام المصرف خلال عام 2024 بتوزيعات للأسهم على المساهمين نتيجة عمليات زيادة رأس المال المنفذة خلال عام 2024 بقيمة 38 مليار دينار عراقي (بنسبة 10.84% من رأس المال المصرح به).

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية

8. العقود المبرمة

9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

منو كلك متكدر تشتري بيت؟

مع القرض السكني صار تحقيق حلمك كلش سهل



مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



أهم العقود التي أبرمها المصرف خلال عام 2024:

قيمة العقد (بالدينار العراقي)	اسم الشركة / الجهة	عنوان العقد
142,800,000	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لمبنى الإدارة والفرع الرئيسي
108,000,000	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع الفرات الأوسط
28,800,000	شركة كينك فورس للخدمات الأمنية	تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع السليمانية
32,400,000	شركة ستيير للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع أربيل
61,200,000	شركة الأعضاد للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع البصرة
51,840,000	شركة الأول تيليكوم لخدمات الانترنت والاتصالات	عقد تقديم خدمة الانترنت العالمية والمحلية للإدارة والفروع - المزود الأول
62,880,000	اسماعيل محمد علي وأحمد محمد أحمد	عقد ايجار فرع السليمانية
94,320,000	كارزان طه حمه شريف	عقد ايجار فرع أربيل
35,000,000	هلال محمد رؤوف ورشا حلیم عبادة	عقد ايجار فرع الحلة (بابل)
1,436,922,000	شركة البلاد للمقاولات	عقد بناء قطعة أرض الحلة وتجهيزها
98,250,000	شالو علي اسماعيل	عقد استئجار طابق لتوسعة الإدارة العامة
248,900,000	ناصر عبد الحسين سعيد	عقد ايجار فرع الكرخ الجديد (شارع 14 رمضان)
65,500,000	شركة PIO-Tech	عقد نظام ادارة مخصصات الخسائر الانتمائية IFRS 9
75,000,000	شركة المدارات السريعة	عقد منع فقدان بيانات المصرف DLP
68,597,500	شركة Sea Note	عقد تنفيذ مشروع الوصول للامتيازات PAM Solution
155,000,000	شركة غوارديا سيستم	عقد وحدة حماية التطفل على شبكة المصرف IPS
42,000,000	شركة السور الرقمي DW	عقد خدمات الدعم الفني والتشغيلي لأنظمة وتجهيزات المصرف
81,000,000	شركة ابداع التميز للاستشارات والتدريب	عقد تطبيق واستحصال شهادات الآيزو
254,000,000	شركة الحمراء للتأمين	التأمين الشامل للمصرف (BBB)
200,000,000	شركة دار الثقة للتأمين	التأمين الصحي

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة

9. تنمية الموارد البشرية

9. سياسة إدارة المخاطر
10. التدقيق الداخلي
11. الحوكمة
12. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
13. فروع المصرف
14. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
15. البيانات المالية

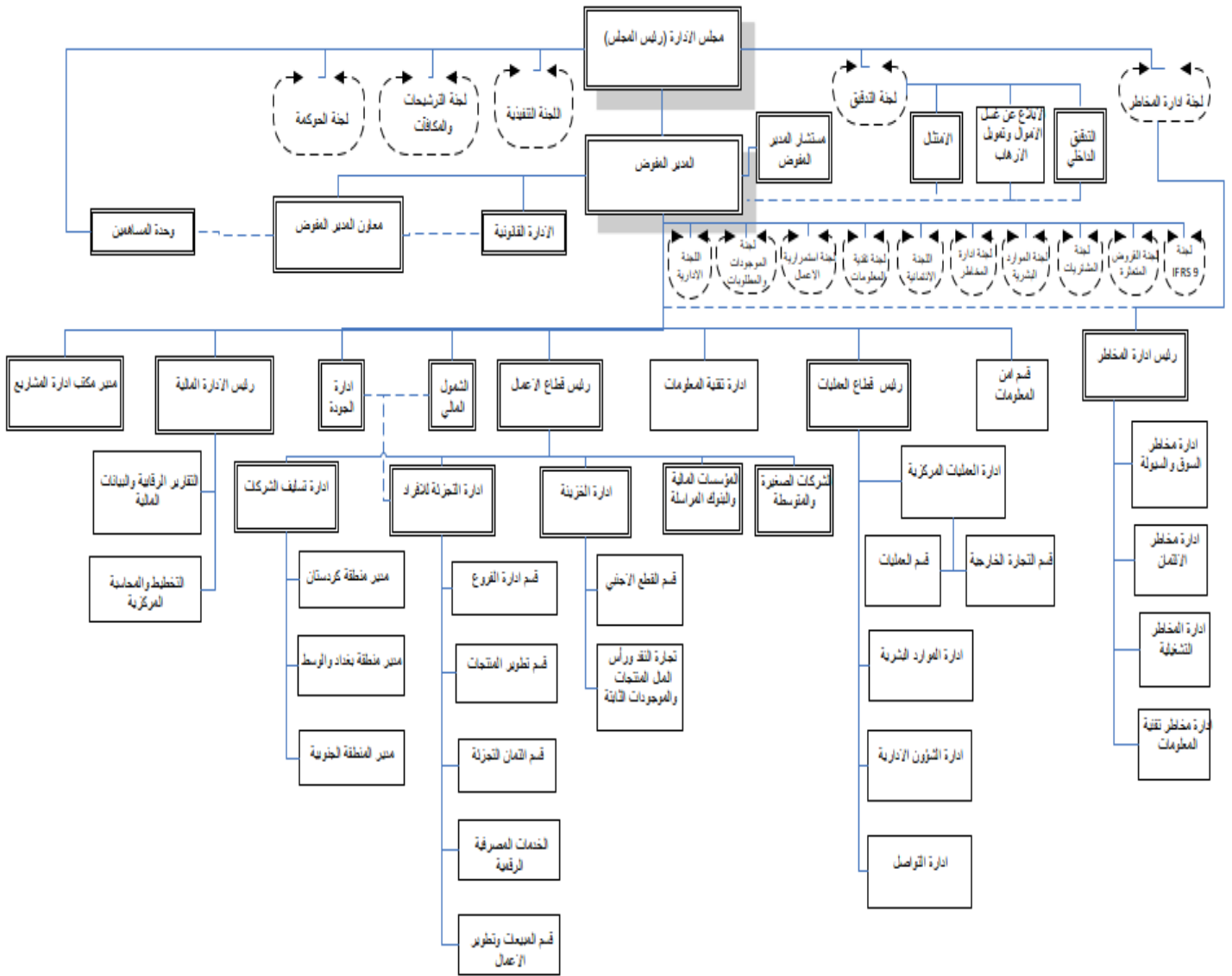
أدفعها بالبطاقة و لا تحترق كل الي تحتاجه بسفرك بطاقة مصرف المنصور



مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



الهيكل التنظيمي للمصرف



الموارد البشرية في مصرف المنصور

في جوهر نجاح مصرف المنصور للاستثمار يكمن أصلنا الأكثر قيمة - موظفونا، يلعب موظفونا دوراً لا يتجزأ في دعم نجاحنا كما تلعب دائرة الموارد البشرية دوراً محورياً في رعاية المواهب، وتعزيز بيئة العمل الإيجابية، ودفع مؤسستنا نحو التميز.

نحن فخورون بموظفينا على كافة مستويات المصرف، ونقوم بالإجراءات الضرورية لدعم نجاحهم. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لخلق أفضل بيئة عمل.

يعمل مصرف المنصور للاستثمار باستمرار على تعزيز ثقافة مكان العمل التي تركز على رضا الموظفين ورفاهيتهم والمشاركة الهادفة، يقدم هذا القسم نظرة عامة على تقدمنا على مدار العام الماضي، مع تسليط الضوء على جهودنا لإنشاء بيئة داعمة ومجزية لموظفينا القيمين.

شهد عام 2024 نمواً لقوانا العاملة التي تتميز بتنوعها ومهاراتها بالتوازي مع نمو المصرف. وواصل موظفو المصرف خلال العام تسجيل زيادة ملحوظة في مستوى المشاركة والاداء وإمكانية الانتقال إلى مناصب جديدة على مستوى المصرف، مما يؤكد قوة أداء المصرف ويعزز قدرته على تسريع وتيرة النجاح في المستقبل.

كما أعطينا الأولوية إلى التدريب والتطوير المستمر لكي نمح موظفينا المهارات والمعارف اللازمة للتميز في أدوارهم، ولتحقيق النجاح التنظيمي من خلال اتباع أساليب واستخدام منصات مختلفة.

كما اقترحنا تحسينات على إجراءات إدارة الاداء، وبدأنا بوضع نهج متدرج لتطوير الموظفين يستند إلى إمكاناتهم ويعزز الرابط بين الاداء والمكافآت. وتطبيقاً لاستراتيجيتنا في التنوع والشمول، عملنا على تحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة في المصرف، وتم في هذا العام أيضاً المباشرة بمشروع اعداد خطة الاحلال وخطة المسار الوظيفي لمنسوبي المصرف.

نواصل إحراز التقدم ولكننا نعلم أن هناك المزيد الذي يتعين القيام به ونريد أن نستمر في أن نكون مكاناً إيجابياً للعمل وبناء المسار الوظيفي، حيث أن نجاح استراتيجية المصرف يعتمد على وجود أشخاص متحفزين يتمتعون بالخبرة والمهارات اللازمة لتحقيقها.

نظرة عامة على القوى العاملة

إجمالي عدد الموظفين 276 موظف

عدد موظفي الادارة العامة 159 موظف

عدد موظفي الفروع 117 موظف

عدد الموظفين الذكور 138 موظف يمثل 50%

عدد الموظفات الاناث 138 موظف يمثل 50%

معدل دوران الموظفين لعام 2024 يعادل 10.8%

اكتساب المواهب

استمر العمل خلال عام 2024 وانطلاقاً من رؤية المصرف وأهدافه الاستراتيجية بدعم وتطوير الاستثمار في الكوادر البشرية وتنمية قدراتها وتمكينها حيث قام المصرف باستقطاب الكفاءات للعمل حيث ان استراتيجية التوظيف أتاحت لنا تعيين (75) موظفاً جديداً في مختلف اقسام وفروع المصرف، ليصل العدد الاجمالي لموظفينا إلى (276) موظفاً، وذلك من خلال اتباع ممارسات التوظيف الشاملة والعادلة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات متعددة والمشاركة في الأحداث والمبادرات المجتمعية للوصول إلى جمهور أوسع ولجذب المرشحين الذين يتوافقون مع قيمنا إضافة الى توسيع العلاقات مع الجامعات والكليات للاستفادة من المواهب الناشئة اضافة الى تحفيز الموظفين على إحالة المرشحين المؤهلين للعمل في المصرف.

يوصل مصرف المنصور جهوده في أن يصبح جهة العمل المفضلة والجاذبة للموظفين في القطاع المصرفي من خلال العمل على أساس تكافؤ الفرص مع التأكيد على التنوع في مكان العمل، بهدف الارتقاء بمسيرتهم المهنية ليتمكنوا من القيام بدورهم في نهضة القطاع المصرفي العراقي.

توزع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية كما في نهاية عام 2024:

المجموع	انثى	ذكر	التحصيل العلمي
2	-	2	شهادة الدكتوراه
11	-	11	شهادة الماجستير
218	121	97	شهادة البكالوريوس
20	13	7	دبلوم / معهد
8	2	6	شهادة الثانوية
6	1	5	شهادة المتوسطة
10	1	9	شهادة الابتدائية
1	-	1	بدون شهادة
276	138	138	المجموع

برامج التدريب والتطوير

كشف بالدورات المقامة والمشارك فيها خلال عام 2024:

عدد المشاركين	عدد الدورات	مكان الدورة
52	41	البنك المركزي العراقي
21	13	رابطة المصارف وشركات التدريب المحلية
142	32	داخل المصرف
15	6	أخرى داخل العراق
230	92	المجموع

ادارة الاداء

نؤمن بتعزيز ثقافة النمو والتطوير المستمر القائمة على الاداء، لذا تقدم عملية تقييم الاداء لدينا إطاراً منظماً لتقييم أداء الموظفين وتحسينه، وكذلك نضمن تزويد جميع موظفينا بأهداف واضحة، إلى جانب توفير التدريب والتوجيه المستمرين، وفرص التطوير المهني، وتقدير العمل المتميز.

في بداية كل عام، نطلب من الزملاء تحديد الأهداف بدعم من مديريهم المباشرين لضمان توافقها مع استراتيجية المصرف وأولويات الأعمال، ويتم التأكد من الزملاء أن لديهم فهماً واضحاً لما هو متوقع منهم طوال العام.

نتوقع من المدير المباشر للموظف إجراء محادثات منتظمة حول الأداء والتطوير لمراجعة التقدم، ومعالجة الملاحظات المتعلقة بالأداء، كما توفر هذه المحادثات فرصة للزملاء لإعادة النظر بانتظام في الأهداف التي تم تحديدها للحفاظ على المستوى المناسب من التحدي في عملهم اليومي.

في نهاية العام، يتم تقييم الموظفين على أساس كل من الأداء والسلوك، في عام 2024، كشف استطلاع رأي الموظفين عن أن 78% من الزملاء راضون عن المعايير المحددة لتقييم أدائهم.

يهدف المصرف إلى تحسين تجربة العميل من خلال تطوير مهارات الموظفين، في مصرف المنصور، نعطي الأولوية للتعليم المستمر والنمو المهني لتحسين جودة الخدمة.

يقدم المصرف فرص تدريب شاملة لموظفيه تركز بشكل مباشر على تطوير مهاراتهم الشخصية والمهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي ونحرص على تزويد الموظفين بالأدوات الأساسية لمعالجة التحديات المعاصرة والتغلب عليها، وتعزيز الفهم الشامل للعمليات المصرفية والتقنيات الجديدة، لإعدادهم وتجهيزهم للتقدم داخل أقسام المصرف المختلفة، ولتولي الأدوار والمسؤوليات الاستراتيجية والقيادية الهامة في المستقبل.

أطلقنا هذا العام مبادرات جديدة لمساعدة موظفينا على زيادة جاهزيتهم للمستقبل حيث نعمل على إجراء تحليل سنوي لاحتياجات التدريب، بحيث يكون متوائماً مع أهدافنا الاستراتيجية لتحديد متطلبات الاعمال واحتياجات تطوير الموظفين لتزويد موظفينا بمهارات متطورة لتلبية المتطلبات المتطورة للقطاع المصرفي، وتم خلال عام 2024 اعداد وتنفيذ دورات تدريبية متنوعة لموظفي المصرف من خلال المشاركة الحضورية اضافة الى المشاركة عبر المنصات الالكترونية.

وضمن حرص مصرف المنصور للاستثمار على تعزيز مبادرات إدارة المواهب لديه لتطوير المهارات والتعاقب الوظيفي، فقد تم في عام 2024 المباشرة بتنفيذ مراحل مشروع اعداد خطة الاحلال والتطوير الوظيفي والذي يهدف إلى التعرف على أصحاب المهارات القيادية الشابة المتميزة وصقل مهارات وتأهيل قيادات الصف الثاني والثالث ليكونوا على أتم استعداد لتولي المناصب القيادية مع الالتزام التام بقيم ومبادئ المصرف، هذا إلى جانب تحديد مسارات واضحة للتطوير الوظيفي ووضع خطط التطوير الفردي لموظفي المصرف.

وفي هذا السياق، أكملت قوانا العاملة ما يقارب 3,000 ساعة تدريبية في عام 2024، بمشاركة 230 موظفاً في تلك التدريبات.

سلوك الموظفين

تتضمن حزمة المزايا لدينا تأميناً صحياً للموظفين ولعوائلهم والتي توفر تغطية تأمينية تصل الى حد 100% وتتضمن العديد من المزايا والتغطيات الصحية الضرورية، كما نلتزم بتطبيق معايير الضمان الاجتماعي إضافة الى منح القروض الشخصية والسكنية لمنتسبي المصرف.

كما يتبنى المصرف نهج تقديم حوافز قائم على الأداء، حيث تم تحت إطراره منح مكافآت مالية لموظفي المصرف بناءً على أداء العام.

أهداف العام المقبل

بينما نتطلع إلى المستقبل، تستمر دائرة الموارد البشرية بالتزامها بدعم رؤية مصرف المنصور للتميز، من خلال التركيز على موظفينا، فإننا لا نبني قوة عاملة فحسب - بل نعمل على تنمية مجتمع من المحترفين المتحمسين المكرسين لخدمة عملائنا ودفع نجاح مصرفنا.

في مجال اكتساب المواهب سنعمل في العام القادم على مراجعة وتنقيح ممارسات التوظيف لدينا لضمان شمولية وعدالة أكبر، كما سنعمل على توسيع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وموقع المصرف على الانترنت لتسليط الضوء على ثقافة وقيم مكان العمل في مصرف المنصور معززة بشهادات الموظفين، وفي نفس السياق سنركز على تحسين تجربة المرشح للتعيين من خلال تبسيط عملية التقديم والتواصل المنتظم لإبقاء المرشحين على اطلاع طوال عملية التوظيف من خلال التحديثات والملاحظات في الوقت المناسب، وبالتأكيد سنعمل أيضاً على تفعيل استخدام تحليلات التوظيف لتتبع فعالية قنوات التوريد المختلفة واتخاذ قرارات مستنيرة بالبيانات لتحسين استراتيجية اكتساب المواهب.

وفي مجال تطوير الموظفين سيكون التركيز على اكمال مشروع اعداد خطة التعاقب الوظيفي وتطوير مواهب موظفينا ومهاراتهم ومسارهم المهني، كما سيتم تطبيق مشروع برنامج التدريب الالكتروني الذاتي ودعم الموظفين لتحقيق التطور على مستوى المسار الوظيفي وتحقيق طموحاتهم المهنية مستقبلاً من خلال العديد من الدورات والبرامج المتاحة بما يكفل تحقيق الاتساق بين الاهداف الاستراتيجية لكل من المؤسسة والافراد من أجل تحسين نتائج الاعمال ورفع مستوى رضا الموظفين وتفاعلهم بمكان العمل، بالإضافة الى اعتماد برامج تطوير القيادة من أجل إنشاء فريق ادارة أكثر قوة وديناميكية، بالإضافة الى تنفيذ برامج اكااديمية

نتوقع من جميع موظفينا أن يعاملوا بعضهم البعض باحترام وكرامة، ولا نتسامح مع التتمر او التحرش بأي شكل من الأشكال، نسعى باستمرار إلى تحسين الوعي والتثقيف حول مثل هذه السلوكيات، وتعزيز فهمنا واستجابتنا لهذه القضايا على جميع مستويات المصرف.

نشجع زملاءنا على التحدث عن السلوك السيئ أو الأشياء التي لا تبدو صحيحة والتعبير عن آرائهم دون الخوف من العواقب السلبية، لدينا إجراءات إلزامية للتعامل مع مخاوف الموظفين والتحقيق فيها، وحيثما يتم إثبات المخاوف بعد التحقيق، يتم اتخاذ الإجراء المناسب، والذي يتضمن إنهاء الخدمات، حيثما كان ذلك مناسباً.

بيئة العمل الشمولية

نحن في مصرف المنصور نعتبر التنوع وتكافؤ الفرص من المبادئ الأساسية التي تبني ثقافتنا المؤسسية وتوجه أنشطتنا وعملياتنا، كما نؤمن بأهمية توفير مكان عمل شامل، حيث يحظى جميع الافراد من مختلف الخلفيات بالاحترام والتقدير والقدرة على مشاركة آرائهم ومواهبهم المتميزة.

ويشمل التزامنا بتحقيق التنوع جميع جوانب عملياتنا وأنشطتنا، بدءاً من ممارسات الاستقطاب والتوظيف وصولاً إلى فرص التطوير المهني ومسارات التقدم الوظيفي حيث يتمتع كل موظف بفرص مكافئة للحصول على الموارد والدعم اللازم وفرص النمو، وفي هذا السياق، نلتزم بتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة لدينا حيث تبلغ نسبة الاناث الى اجمالي القوى العاملة لدينا 50%.

كما يشجع البرنامج الداخلي للإعلان عن الوظائف الشاغرة لدينا على التطوير المهني والتنوع من خلال توفير الفرص لجميع الموظفين للتقدم ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف.

التعويضات والمزايا

نحن ندرك أن التحديات المالية لا تزال تمثل مصدر قلق للزملاء، بسبب الزيادات في تكاليف المعيشة.

لقد أجرينا تحليلاً للسوق لضمان تنافسية رواتبنا، مما أدى إلى زيادة رواتب جميع الموظفين في عام 2024.

على مكافأة الزملاء بمسؤولية من خلال ضمان أن توفر أجورنا ومزايانا الأمان المالي للجميع مع الاعتراف بنجاحهم ودعم الزملاء للنمو عبر برامج التقدير المقترحة.

سنسعى جاهدين لجعل ثقافة وبيئة العمل في مصرف المنصور أكثر جاذبية وديناميكية وتركيزاً على تقدير ورفاهية ونمو موظفينا مع تقديم المبادرات الايجابية في مكان العمل وتعزيز الشفافية ومشاركة الموظفين والعمل على ايجاد ثقافة أكثر ابتكاراً يكون لها أثر إيجابي على موظفينا وعملائنا وأرباحنا في نفس الوقت الذي يتم العمل فيه على تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

التدريب، كما سنعمل على تطوير البرنامج التدريبي للموظفين الجدد، كما سيتم التوسع في اعتماد مقاييس التدريب الرئيسية وإجراءات تحليل احتياجات التعلم.

سنولي أهمية مضاعفة في العام القادم للبرامج التي تعمل على تعزيز التواصل المفتوح وعقد الاجتماعات العامة والحرص على تعزيز الاستماع الى زملائنا من خلال الافادة القصوى من نتائج تحليل الاستبيانات المرسله للموظفين والتي تمنح جميع موظفي مصرف المنصور الفرصة لمشاركة تجاربهم في العمل في المؤسسة وتساعدنا في وضع المزيد من البيانات مباشرة في أيدي مديري الموظفين لدينا، مع الحفاظ على سرية ردود الموظفين الأفراد.

سيشهد العام القادم ايضا تقديم برامج مزايا وتعويزات جديدة لموظفي المصرف تهدف الى تقديم تجربة فريدة واستثنائية للزملاء حتى تتمكن من الحفاظ على أدائنا في الأسواق التنافسية مع التركيز

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. اعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والاهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
- 10. سياسة إدارة المخاطر**
11. التدقيق الداخلي
12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية

حافظ على بياناتك الشخصية



أحرص على عدم تزويد معلوماتك الشخصية
لاي جهة غير رسمية او غير موثوقة

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



إدارة المخاطر:

خطوط دفاع وفقاً لإرشادات بازل، وبالتنسيق مع مجموعة بنك قطر الوطني (الشريك الاستراتيجي لبنك المنصور للاستثمار)، فإن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة هو كما يلي:

1. الأعمال والعمليات:

وتقع على وحدات الأعمال باعتبارها خط الدفاع الأول والمسؤولية والمساءلة بشأن تقييم المخاطر والرقابة عليها والتخفيف من حدتها وفقاً لمدى رغبة المصرف في المخاطرة.

2. المخاطر والامتثال:

تقوم وظيفة إدارة المخاطر، باعتبارها خط الدفاع الثاني وبالتنسيق مع قيم الامتثال في المصرف، بتسهيل ومراقبة تنفيذ إدارة الأعمال والعمليات لممارسات فعالة في إدارة المخاطر، ومساعدة أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر إلى أصحاب المصلحة المعنيين، وتتضمن عملية إدارة المخاطر تحديد المخاطر والتعرف عليها، وتقييم المخاطر (التحقق من الصحة والقياس وتحديد الأولويات)، ومراقبة المخاطر وتخفيف المخاطر (المراقبة)، وتشمل نماذج قياس وأطر وسياسات وأنشطة الضمان وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر في المصرف وأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية.

3. التدقيق والرقابة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية المتمثلة بإدارة التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث، التي تعتمد نهج المراجعة القائم على المخاطر الذي يوفر ضماناً مستقلة لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا بشأن ما إذا كانت إدارة المخاطر والحوكمة والعمليات الداخلية مصممة وتعمل بشكل فعال وفعالية إجراءات خطي الدفاع الأول والثاني.

تعمل ثقافة المخاطر القوية على جعل جميع الموظفين يشعرون بالمسؤولية عن إدارة مخاطر السمعة والعمليات.

إن العلاقة بين نشاط التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر علاقة تكاملية، وهي تهدف إلى تقييم فعالية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف والإسهام في تحسينها.

يولي مصرف المنصور للاستثمار أولوية كبيرة لحماية سمعته وشركائه وأصوله من خلال الاستعداد الكامل للمخاطر الكبرى على مستوى المصرف والتخفيف من حدتها، ويعتمد المصرف في إدارة المخاطر المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ويقوم بتحديثها بانتظام، كما يلتزم بكافة التعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية المحلية.

تم إنشاء إطار عمل المصرف لإدارة المخاطر لضمان الوعي التام بثقافة إدارة المخاطر وحرص هذه الممارسات في أنشطة ومسؤوليات العمل اليومية، وهو يوفر الأساس اللازم لتصميم وتنفيذ ورصد ومراجعة وتحسين إدارة المخاطر باستمرار في جميع الإدارات والأقسام والفروع في المصرف.

حيث تعتبر أنشطة إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمالنا وعمليات اتخاذ القرار، وتعتمد على قدرتنا على زيادة حجم الأعمال مع تقليل المخاطر، لا سيما في ظل زيادة الأنشطة المالية والتطور السريع للتكنولوجيا المصرفية، تتم مراقبة العوامل وتقييمها وإدارتها كإجراء احترازي، لذلك لدينا هيكل تنظيمي يضمن التوازن الدقيق بين المخاطر والعوائد.

بعد اعتماد إطار العمل وثيقة تقبل المخاطر من قبل مجلس إدارة المصرف ولجنة المخاطر، يتم شرحها وتعميمها على مختلف الإدارات والموظفين، حيث أن وثيقة تقبل المخاطر هي وثيقة أساسية للمصرف، النهج الشامل الذي يتبعه المصرف في إدارة المخاطر حيث أنه يحدد موضوعات مثل الثقافة والحوكمة والقيود، مخاطر مصرف المنصور للاستثمار، توفر هذه الوثيقة إطاراً لتحمل المخاطر، ومواءمة رغبتنا في تقبل المخاطر بالتزامن مع مبادئ إدارة المخاطر التي تحكم ثقافة المخاطر.

نحن نؤمن بأن إدارة المخاطر هي مسؤولية مشتركة بين جميع الموظفين في المصرف، ويتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية النهائية عن إدارة جميع أنشطة المصرف التي تنطوي على مخاطر ولذلك فإننا نعمل بقوة على تحسين الوعي بإدارة المخاطر وتعزيز المسؤولية الشخصية من خلال ثلاثة

على إطار إدارة المخاطر في المصرف والخطط وأهداف الأداء، والتي تتضمن إنشاء لجان حوكمة المخاطر على مستوى الإدارة، وبيانات شهيّة المخاطر على مستوى المصرف، وإنشاء إجراءات رقابية فعّالة.

تعد إدارة المخاطر عنصراً مهماً في ضمان الربحية المستدامة، ويكون كل موظف مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند أداء واجباته، ويتحمل مجلس الإدارة ولجنة الإدارة التنفيذية للمخاطر ولجنة الائتمان ولجنة الموجودات والمطلوبات في المصرف المسؤولية النهائية عن مراقبة المخاطر.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد المخاطر الاستراتيجية وتطبيق المبادئ والأطر والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك تطبيق الحدود المناسبة المتعلقة بالمنتجات والمناطق الجغرافية وفترات الاستحقاق، ولذلك تقع على عاتق لجنة الأصول والالتزامات وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي مسؤولية الالتزام بالقيود المفروضة من قبل مجلس الإدارة.

كذلك يشرف مجلس الإدارة أيضاً على عملية إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي تؤثر على المصرف.

تتولى إدارة المخاطر في المصرف من خلال الرجوع الى تعليمات البنك المركزي العراقي وبالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي على تطوير ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وتحديد سياساتها وتقييم نشاطها وآليات المراقبة، كما يقوم بتقييم وتحديد مخاطر التشغيل والائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر السمعة وأي مخاطر أخرى، والمنازعات القانونية على جميع المستويات.

تهدف إدارة المخاطر الى تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة وتؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها، وتشمل المخاطر المالية والائتمانية والتشغيلية والقانونية والتكنولوجية وغيرها، حيث يتطلب من إدارة المخاطر تحديد المخاطر المحتملة، وتقييمها، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها، وإقامة نظم رقابة فعّالة للحد من المخاطر المتبقية.

إن ما يشهده العالم في الوقت الراهن من توجه مستمر نحو العولمة من شأنه أن ينتج نمط من العلاقات القائمة على أساس

يتم وضع الضوابط من قبل إدارة المخاطر (من خلال السياسات والإجراءات) ويضمن التدقيق الداخلي الالتزام المطلوب بهذه الضوابط.

إن مصرف المنصور للاستثمار يحرص على ضمان التنسيق بين هاتين الإدارتين الى أعلى مستوى لأن مسؤولية إدارة المخاطر هي التحقق من الارتباط بين إجراءات الرقابة والمخاطر من أجل تحديد إجراءات الرقابة الضعيفة وتحديد المخاطر التي لا تغطيها إجراءات الرقابة، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة لتحسين بيئة الرقابة من خلال إنشاء إجراءات رقابية جديدة أو تحسين إجراءات الرقابة الحالية.

وبالمثل، تتحمل إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية ضمان التنفيذ الفعال لجميع الضوابط من قبل الفروع والأقسام وتقديم توصيات إلى إدارة المخاطر بشأن ما إذا كانت الضوابط كافية أو تحتاج إلى تعزيز، بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم نسخ من تقارير التفتيش إلى إدارة المخاطر بحيث يمكن تحديث السياسات والإجراءات والضوابط بناءً على الملاحظات الواردة في هذه التقارير.

حوكمة المخاطر:

يتمتع مصرف المنصور للاستثمار بثقافة قوية ومتسقة في التعامل مع المخاطر في جميع أنحاء المؤسسة، والتي تتجسد في جميع وحدات الأعمال ووظائف الرقابة، وتقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة، الذي يمارس حوكمة نشطة من خلال لجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، ويتم توفير التواصل الواضح والتوجيه والتدريب على المخاطر لجميع الموظفين، ويعمل المصرف وفقاً لمبدأ مفاده أن جميع الموظفين مسؤولون عن تحديد وإدارة المخاطر ضمن نطاق دورهم، مع توفير الرقابة الفعّالة من خلال وظيفة المخاطر التشغيلية، ومسؤولي المخاطر الآخرين، والمراجعة الداخلية، كما هو محدد في نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يعد الالتزام بإدارة المخاطر مؤشر أداء رئيسياً يتم تطبيقه في إدارة أداء جميع الإدارة التنفيذية والموظفين في جميع أنحاء المؤسسة.

تضمن بنية حوكمة المخاطر والملكية الراسخة الإشراف على الإدارة الفعّالة للمخاطر والمساءلة عنها، يوافق مجلس الإدارة

يتم مراقبة مخاطر الائتمان باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات إدارة مخاطر الائتمان مثل تعيين التصنيفات الائتمانية، ووضع الحدود، ومراقبة التعرضات الائتمانية، والحد من المعاملات مع أطراف مقابلة محددة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، ومن خلال الهيكلة المناسبة للمعاملات.

إن مخاطر الائتمان هي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، حيث إن عمل المصارف بشكل رئيسي هو تحويل الودائع الموجودة لديها إلى قروض وتسجيل الأرباح من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والفوائد المقبوضة من القروض والاستثمارات، بالطبع إضافة إلى العمولات المتحصلة من تقديم التسهيلات، تنشأ مخاطر الائتمان من عدم قدرة الزبون على السداد في معظم الحالات، أو عدم رغبته بالسداد في حالات أخرى.

حيث تتولى إدارة مخاطر الائتمان مسؤولية مراجعة الائتمان وتقييم الدراسات الائتمانية من حيث التحليل المالي والائتماني للزبائن وتحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بناءً على تقييم متوازن لمخاطر الائتمان من خلال بيانات الزبائن المالية وغير المالية حيث يتم تقييم دقيق للمصدر الأساسي للسداد عند أي منح، والذي يجب أن يكون من التدفق النقدي أو ربما من الأصول أو تمويل المشاريع، مع مراعاة أي قيود قانونية أو تنظيمية قد يتم فرضها.

بالإضافة لمراقبة تنفيذ الائتمان، والتحقق من التقييم، والتحليلات، والموافقات، وإدارة الوثائق، وإدارة الضمانات، ومراقبة حدود الائتمان على مستويات متعددة، وتصنيف المحفظة الائتمانية، ومتابعة الديون المتعثرة لتخفيضها إلى الحد الأدنى الممكن وتحصيل حقوق المصرف من أصل وفوائد معلقة.

المنفعة المتبادلة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية التركيز على قواعد السلوك المهني والأخلاقي وإرساء مبادئ الحوكمة التي تلزم المؤسسات بالتقيد بالنزاهة في الأعمال، لذا نرى بأن الحوكمة شرط مسبق وضروري لتهيئة بيئة قوية للوقاية الداخلية التي من شأنها أن تدعم الأعمال بفعالية.

كما نؤمن بأن الأهداف والغايات الاقتصادية طويلة الأجل بدأت تؤتي ثمارها من خلال تطبيق الحوكمة مما يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى أن إعداد التقارير على نحو يتسم بالشفافية أحد أهم ركائز الحوكمة، هذا ونواصل الوفاء بالتزامنا بإبلاغ المستثمرين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية الملائمة وذلك لإبقائهم على علم تام بالخطوات المتبعة في عملية اتخاذ القرار وإشراكهم بها.

الحوكمة الفعالة ليست غاية بل وسيلة لضمان حسن سير العمل وتقتضي الحفاظ على العلاقات والمصالح المتوازنة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والمجتمع.

إن التزام مصرفنا بنشر ثقافة الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد المديرين والموظفين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم لضمان تأمين عوائد جيدة على الاستثمار وتحقيق زيادة في الإنتاجية على المدى الطويل.

إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية أو التعاقدية تجاه المصرف، تنشأ مخاطر الائتمان من عمليات الإقراض المباشر للمصرف، وإصداره للضمانات والسندات والأدوات المماثلة، وأنشطة التمويل التجاري، وأنشطته الاستثمارية والتجارية.

يدير المصرف وظيفة مستقلة لمخاطر الائتمان، والتي توفر إشرافاً عالي المستوى وإدارة لمخاطر الائتمان لمصرف المنصور للاستثمار، تشمل مسؤولياتها الأساسية: تقييم المخاطر بشكل مستقل لضمان امتثال الطلبات لسياسة الائتمان لدى المصرف واللوائح المحلية المعمول بها.

إدارة المخاطر التشغيلية:

يعتبر مصرف المنصور للاستثمار المخاطر التشغيلية بمثابة فئة منفصلة ومختلفة من المخاطر وتعرف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الانظمة أو العمليات الداخلية في المصرف وأيضاً تعبر عن السلوك البشري الخاطئ أو العوامل الخارجية التي تؤثر على عمليات التشغيل، ويمكن لإدارة المخاطر التشغيلية خفض معدلات الأخطاء البشرية من خلال السياسات المتبعة للتشغيل أو من خلال العمليات والأنظمة المتبعة وهي الأسباب المؤدية لمخاطر التشغيل وللخسائر الناتجة عنها.

ومع نمو حجم وتأثير مصرف المنصور للاستثمار وتوسعه فإن من المهم ضمان أن إطار المخاطر التشغيلية والمقاربة الخاصة بالمصرف للمخاطر التشغيلية يعكسان بشكل صحيح التعقيد المتزايد ويتسمان بجودة عالية.

يمكن أن تنشأ هذه المخاطر أثناء عملياتنا اليومية، حيث تعد إدارة المخاطر التشغيلية أمراً مهماً لضمان تنمية أعمالنا بأمان والبقاء ضمن نطاق تقبلنا للمخاطرة، كما تضمن أن لدينا الضوابط الصحيحة في مكانها للتخفيف من المخاطر غير المالية.

لدى قسم إدارة المخاطر التشغيلية العديد من الأهداف الرئيسية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى اقسام وفروع المصرف مما يساهم في زيادة كفاءة وفعالية العمليات.
2. وضع مجموعة من المعايير الأساسية لإدارة المخاطر التشغيلية مما يؤدي الى تجنب الخسائر غير المتوقعة والكارثية وتقليل الخسائر المتوقعة.
3. ضمان العمل على تحقيق أهداف الأعمال بشكل يراعي مراقبة المخاطر.

حيث تقوم إدارة مخاطر الائتمان دارسة وتحليل المحفظة الائتمانية من خلال:

- توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية.
- توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب نوع المحفظة.
- توزيع المحفظة الائتمانية جغرافياً.
- توزيع المحفظة الائتمانية بحسب المدد.
- مخاطر التركيز الفردي والقطاعي للمحفظة الائتمانية.
- مخاطر تركيز ضمانات التسهيلات الممنوحة.

وتقوم إدارة مخاطر الائتمان ايضاً بمتابعة وتحليل الديون المتعثرة، ونلتزم بتكوين مخصصات مقابل القروض المتعثرة، مع الأخذ في الاعتبار أننا نعمل بشكل كامل مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، بما في ذلك حساب المخصصات والجدارة الائتمانية، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات ومقارنة النتائج مع شهية المخاطر الموضوعية ودراستها ومدى تأثيرها على ربحية المصرف وكفاية رأس المال بشكل دوري وفقاً للمتطلبات التنظيمية ورفع التوصيات إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يتم افتراض سيناريوهات (ارتفاع الديون غير المنتجة وارتفاع نسبة الديون غير المنتجة الى اجمالي الائتمان النقدي ومخاطر التركزات الائتمانية)، يعمل المصرف وفق سياسات واجراءات واضحة لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، كما يتضمن وجود فصل واضح بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومدققين، وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني من قبل لجان مستقلة وضمن إطار محدد للموافقات.

يتم تحديد شهية تقبل المخاطر للمخاطر غير المالية ومؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية سنوياً والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، تتم مراجعة ذلك في لجنة ادارة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مع المراجعات ربع سنوية للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

نستخدم مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية لتوفير رؤية مستقبلية لقضايا المخاطر التي قد تهدد تنفيذ استراتيجيتنا أو عملياتنا على المدى المتوسط إلى الطويل، نقوم بشكل استباقي بتقييم بيئة المخاطر الداخلية والخارجية، فضلاً عن مراجعة الموضوعات التي تم تحديدها.

لضمان التقييم المستمر لمدى كفاية الضوابط الرقابية والتعرف على المخاطر المتعلقة بوحدة العمل / الفروع يتم إجراء تقييم ذاتي للمخاطر والضوابط الرقابي (RCSA)، ويتم اختبار الضوابط التي تم تحديدها والتي تخفف من المخاطر بشكل دوري من قبل أصحاب المصلحة ومديري التدقيق والامتثال على مخاطر الأعمال من خلال إعداد خطة سنوية توضح تواريخ عقد ورشات العمل للفروع والدوائر ومواعيد تنفيذ فحوصات الرقابة الذاتية ودوريتها واعتمادها من مدير إدارة المخاطر قبل عرضها على مجلس الإدارة، بالإضافة الى احتساب الخسائر التشغيلية الفعلية لمعالجة أسبابها وتعزيز الضوابط الرقابية لتلافي تكرارها، وإصدار النشرات التوعوية لرفع مستوى وثقافة بكل ما يتعلق بالمخاطر التشغيلية.

بموازاة أهدافنا الرئيسية قمنا بتعزيز إطار المخاطر التشغيلية للمجموعة من الأنشطة الجديدة حيث نفذنا نهجاً شاملاً لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة مدعوماً بتقييمات المخاطر التي تم تعزيزها مؤخراً لإدارة المخاطر التشغيلية لان المصرف يعتمد على عدد متنوع من الموردين من الأطراف الثالثة لمساعدتنا في عملياتنا حيث من المهم بالنسبة لنا إجراء التدقيق الفعال على كل هؤلاء الموردين للحصول على تقييم شامل للمخاطر والأداء.

4. ضمان الموائمة مع أفضل الممارسات والالتزام بالمتطلبات الرقابية (الكمية والنوعية).

5. تفعيل السياسات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال تطبيق الأنظمة والعمليات والإجراءات المطلوبة.

6. القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بقبول وتحويل وتخفيف المخاطر التشغيلية والتوصية بالأساليب اللازم إتباعها من أجل تحقيق ذلك.

7. تحديد مستوى المخاطر التشغيلية من أجل الحد من قابلية حدوث المخاطر التشغيلية من قبل المصرف والتي يصعب تحملها بشكل مستمر.

8. تقدير الخسائر المحتملة عند حدوث مخاطر تشغيلية في المصرف.

9. القيام باختبارات القدرة على تحمل الضغوط (اختبارات الضغط) بشكل دوري وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

10. التأكد من أن المصرف لديه جميع الاحتياطات الكافية من رأس المال والسيولة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة ومن أجل الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

وتسعى إدارة المخاطر التشغيلية لـ:

- تشجيع العاملين على تطبيق الإجراءات الرقابية وتحديد المسؤولين عنها.
- نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة وثقافة المخاطر التشغيلية على مستوى المصرف.
- رفع مستوى الكفاءة في العمل والتخلص من الآليات والخطوات المرهقة للموظف والعمل والاستعاضة عنها بآليات أفضل.
- وضع إجراءات التعرف على المخاطر.
- تطوير الإجراءات الرقابية.
- مساعدة المدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تفادي الأخطاء وعمليات الاحتيال أو تخفيفها.
- تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

يقوم مصرف المنصور للاستثمار بإدارة السيولة لديه بما يتوافق مع الحدود الموضوعة من قبل الجهات الرقابية بالإضافة إلى الحدود الداخلية وفق شهية تقبل المخاطر المصادق عليها من لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة، وتتولى إدارة مخاطر السيولة متابعة مخاطر التركيز في مصادر الاموال باستخدام مؤشر التركيز الفردي وتحليل السيولة حسب سلم الاستحقاق وتوزيع ايداعات الزبائن بين الأساسية وغير الأساسية بحسب طبيعة الإيداع.

بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط المنتظمة في ظل مجموعة من السيناريوهات الشديدة والمتوسطة والتي تشكل جزءاً من إطار عملية تقييم وتهدف هذه الاختبارات الى قياس أثر الازمات المالية على مستوى سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته المتنوعة وذلك من خلال اجراء توقعات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد مستوى المتطلبات النقدية في ظل ظروف العمل غير العادية وقياس أثرها على سيولة المصرف وذلك من خلال:

- قياس حجم التغير في مستوى السيولة (نسبة السيولة)
- تقييم موقف السيولة لدى المصرف (حسب سلم الاستحقاق) وإجراء اختبارات التحمل لمخاطر السوق والهدف الأساسي من إجراء اختبارات تحليل حساسية لمخاطر السوق هو معرفة أثر التغيرات المحتملة في أسعار السوق على الأرباح والخسائر وعلى نسبة كفاية رأس المال للمصرف وذلك من خلال تحليل الفجوات الناجمة عن الفرق بين رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق، مما يوفر للمصرف نظرة ثاقبة حول قدرته على الاستمرار في العمل بشكل فعال لدعم عملائه طوال فترة الإجهاد وما بعدها.

تم وضع خطة تمويل الطوارئ للسيولة (CFP) لتوفير إطار عمل وإرشادات لكل من أصحاب المخاطر والإدارة التنفيذية في حالة حدوث أزمة سيولة ناشئة أو فعلية. ومن خلال المراقبة المستمرة، تحذر هذه المؤشرات الإدارة من ضغوط وشيكة، وتحدد المسؤوليات، وتوفر سلسلة من

بالإضافة الى اعتماد إطار عمل واضح وموحد للموافقة على المنتجات والخدمات المالية الجديدة التي يقدمها المصرف للتأكد من ملائمتها وموائمتها مع الاستراتيجية العامة للمصرف وحدود شهية تقبل المخاطر بالإضافة إلى أي مخاطر محتملة قد تفرضها هذه المنتجات، للتأكد من أنها تلبى احتياجات عملاء المصرف وتتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة بالإضافة الى تحديد أي مخاطر مرتبطة بالمنتج واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر.

إدارة مخاطر السوق والسيولة:

مخاطر السيولة هي المخاطر التي لا يمتلك المصرف موارد مالية كافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها أو أنها لا تستطيع القيام بذلك إلا بتكلفة مفرطة. تنشأ مخاطر السيولة من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية، وللسيطرة على هذه المخاطر وإدارتها، وافق مجلس الإدارة على مجموعة من حدود شهية المخاطرة والتسامح، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نسبة تغطية السيولة، ونسبة الأموال المستقرة الصافية، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة السيولة.

ويقوم المصرف بوضع استراتيجيته الاستثمارية والتي تتناسب مع مدى تقبله للمخاطر المصرفية ويقوم بتحديثها بانتظام لتأخذ باعتبارها مستجدات السوق بهدف تحقيق أهداف المصرف من خلال الموازنة بين الأرباح والمخاطر، وبالتالي فإن مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومن بينها المخاطر السوقية يتحددان من خلال شهية المصرف لتقبل المخاطر واستراتيجيته الاستثمارية.

تتولى إدارة مخاطر السوق متابعة مخاطر سعر الصرف المستخدمة في احتساب كفاية رأس المال، بالإضافة الى متابعة مخاطر أسعار الفائدة للمحفظة البنكية لتحليل تأثير ارتفاع/انخفاض معدل الفوائد على صافي إيرادات والتي من خلالها يحدد الأدوات التي سوف يستخدمها في استثماراته ومستوى المخاطر المتعلقة بها.

كما باشر المصرف بالإجراءات للحصول على شهادة المواصفة الدولية ISO 22301 حيث نواصل تنفيذ نهجنا المتعلق باستمرارية الاعمال وفق مواصفات هذا المعيار.

كما تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بإجراء الاختبارات الضاغطة للمساعدة في تقييم التأثير المالي ولإبلاغ مستوى رأس المال والسيولة الكافية لتحمل الصدمات الخارجية مثل حدوث عوامل بيئية طارئة أو الأحداث الداخلية مثل فشل النظام أو التعرض للغرامات مالية، كما تستخدم نتائج اختبارات الضغط من قبل الإدارة لإبلاغ إجراءات التخفيف من المخاطر ودعم التخصيص المناسب للموارد المالية.

كما تقوم هذه الإدارة بإصدار وتحديث ومراجعة ومتابعة كافة السياسات والإجراءات على مستوى المصرف حيث يتم اصدار سياسات وإجراءات عند تقديم منتج أو خدمة جديدة بالإضافة الى مراجعة كافة السياسات والإجراءات بشكل دوري أو عند صدور أي تعليمات وتوجيهات من الجهات التنظيمية، وتم تحقيق تقدم ملحوظ بخصوص استكمال مراجعة وتحديث واستحداث سياسات وإجراءات جديدة لأقسام المصرف ولمختلف الأنشطة والخدمات التي يقدمها المصرف، حيث منذ مباشرة القسم بمهامه تم استحداث ومراجعة سياسات وإجراءات حتى بلغ عدد السياسات والإجراءات الصادرة حوالي 500 لتكون الموجّه الدائم لكافة العاملين في المصرف.

إن كتابة وتوثيق السياسات والإجراءات هو إجراء حيوي وجوهري من أجل ضمان فصل الصلاحيات بالإضافة لوجود ضوابط كافية لتقليل المخاطر وتخفيض الأخطاء البشرية الى الحد الأدنى الممكن.

يتم توثيق السياسات والإجراءات وفق المبدأ التالي: "اكتب ما تعمل، ثم اعمل ما كتبت"، أي أن يقوم القسم/الفرع المعني بكتابة خطوات العمل لكل نوع من المهام المنفذة من قبله.

كما واصلنا الاستثمار في التدريب المتخصص المستمر لكادر المصرف بمختلف الأقسام والفروع والتركيز على أهمية الوعي بالمخاطر التشغيلية وأهميتها.

الإجراءات التخفيفية المحتملة التي قد تختارها الإدارة اعتماداً على طبيعة وخطورة الموقف، تتم مراجعة خطة تمويل الطوارئ للسيولة وتحديثها على أساس سنوي على الأقل كما تخضع أيضاً للاختبار المستمر لضمان الفعالية التشغيلية لإجراءات التخفيف التي يتخذها المصرف.

يقوم المصرف بالموائمة بين مطالب وموجودات المصرف للخروج بنتائج جيدة تعود على المساهمين وأصحاب المصالح وبالتالي الاقتصاد الذي تعمل به، وتتمثل بمدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة عند الحاجة إليها بتكلفة معقولة وضمن أدنى خسارة، يعتبر مصرف المنصور للاستثمار الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان أعمال مستدامة ومربحة والحفاظ على ثقة المساهمين والأسواق المالية، بالإضافة لتجنب أي ضغط غير مبرر له أو مفاجئ على سيولة المصرف مما قد يؤدي الى زعزعة مكانة المصرف في السوق.

ان مواجهة الازمات والحالات الطارئة سواء بالاستعداد لها أو توقعها أو التعامل معها اذا ما حدثت يضع على كاهل قسم إدارة المخاطر ضمان توفير الحماية الشاملة للأفراد والمصرف لذلك كان لزاماً إعداد خطة شاملة لمواجهة الكوارث والحالات الطارئة والأزمات التي قد يتعرض لها المصرف التي تضمنت استكمال نموذج تحليل تأثير الاعمال لتحديد المهام الحرجة للأقسام وفروع المصرف وتقييم مخاطر التهديدات و اختبار تكنولوجيا المعلومات والطاقة حيث يمتلك المصرف حالياً مركزين للتعافي من الكوارث DR في فرعي أربيل وكربلاء والذين يتم اجراء فحص صحة وتوافق البيانات مرتين خلال السنة لضمان استمرارية العمل في حالات الطوارئ والتوقف المفاجئ لتشغيل الأنظمة لضمان استمرار عمل المصرف بعد تعرضه لحادث طارئ أو تعطل التشغيل، بالشكل الذي يتأكد فيه المصرف من أن نظمه قابلة للاستمرار في العمل.

بالإضافة الى تنفيذ خطة اخلاء وخطة طوارئ تجريبية تكون محاكاة لحالات الطوارئ التي قد يتعرض لها المصرف والوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها ليكون المصرف على الاستعداد للتعامل مع الحدث في الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر الأمن الإلكتروني:

تم استحداث سياسات منع فقدان البيانات (DLP)، المراقبة والتحكم ومتابعة الثغرات والعمل مع قسم تقنية المعلومات على حل الثغرات، كما عزز المصرف هذا العام استثماره في مبادرات الأمن السيبراني وتركيزه عليها، مع مواصلة الالتزام بتطبيق معايير أمن البيانات في مجال بطاقات الدفع الإلكتروني PCI-DSS، ومراجعة ضوابط الـ CSP الخاص بنظام سويفت العالمي.

كما تم البدء بتطبيق معيار ISO/IEC 27001 وهو إطار عالمي لأفضل الممارسات الخاصة بإدارة أمن المعلومات كما تم التعاقد مع شركة للتنفيذ والامتثال وحسب الضوابط العالمية. متابعة عملية التدقيق الخارجي لتقنية المعلومات (تقرير الحوكمة)، والاستمرارية بالامتثال لضوابط إطار عمل COBIT5 على حسب توصيات البنك المركزي العراقي.

تشمل إدارة مخاطر تقنية المعلومات مراقبة الوصول إلى أنظمة المصرف وضمان الالتزام بسياسات أمن المعلومات، وكذلك متابعة الثغرات والعمل على معالجتها بالتنسيق مع قسم تقنية المعلومات.

كما تم تطوير عدد من السياسات المتعلقة بأمن المعلومات، إلى جانب التوعية الدورية والتدريب المستمر لكادر المصرف من مختلف الأقسام والفروع لتعزيز الوعي بأهمية التعامل الآمن مع الأنظمة والأجهزة والتطبيقات التابعة للمصرف، وكذلك الالتزام بتطبيق المعايير العالمية المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.

وكنتيجة للتطبيق الفعال لإدارة المخاطر في مصرف المنصور للاستثمار فتم إنشاء قاعدة بيانات بالمخاطر على جميع أنواعها (التشغيلية، الائتمانية، السيولة، السوق، تكنولوجيا المعلومات) ومسبباتها والآثار الناتجة عنها وكيفية تأثيرها على استمرارية العمل في المصرف، والتي اتاحت إمكانية:

- معرفة نوع الخطر وتصنيفه لتحديد سيناريوهات التحوط له.
- اتخاذ الإجراءات الاحتياطية المناسبة ورسم سياسات للتحوط من تكرار المخاطر المحتمل التعرض لها أو تخفيف آثارها.

هي أحد المجالات التي يقوم مصرف المنصور بالتركيز عليها كونها تتعلق بحماية البيانات والمعلومات الخاصة بالمصرف والعملاء ويتضمن ذلك حماية الأنظمة والشبكات والتطبيقات لضمان عدم توقف الخدمات المصرفية وعدم تسريب المعلومات أو اختراقها وذلك بسبب تزايد الجرائم الإلكترونية، حيث أصبحت التهديدات والاختراقات الإلكترونية أكثر تكراراً وأكثر تطوراً فيما لا يزال القطاع المصرفي هدفاً بارزاً لهذه التهديدات.

لقد أصبحت هذه الهجمات واسعة النطاق وضارة من حيث المنظور المالي والسمعة، لهذا السبب بدأنا بإعطاء أولوية لهذه الإدارة بالتنسيق التام مع الشريك الاستراتيجي لحماية سياقات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وسوف يكون ذلك مبنياً على ثلاث ركائز: التكنولوجيا والأفراد والسياسات، ويجب أن تكون هذه الركائز قوية، ويجب الاستمرار بتعزيزها من أجل دعم وحماية المصرف، وإن هذا الأمر يتطلب استثماراً دائماً وكبيراً، وذلك من خلال العمل على مشاريع خاصة بتعزيز أمن المعلومات والتي تتضمن إضافة طبقات إضافية لحماية شبكة المصرف واستحداث أدوات وضوابط لحماية البنية التحتية للمؤسسة والتخفيف من مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومتابعة جميع المشاريع المتعلقة بقسم تقنية المعلومات والتأكد من تنفيذها بشكل آمن وحسب أفضل الممارسات وكذلك فيما يخص المهام الخاصة بقسم تقنية المعلومات والتأكد من تأديتها بشكل آمن يتوفر فيه فصل للمهام، والتأكد من حسن تنفيذ توصيات الشريك الاستراتيجي والبنك المركزي العراقي لإدارة أمن ومخاطر المعلومات وحسب الاستراتيجية الخاصة بأمن المعلومات وتحليل الفجوات، حيث تعتبر من أهم مهام هذه الإدارة.

حيث تتولى إدارة مخاطر تقنية المعلومات متابعة التحكم والوصول لأنظمة المصرف ومراقبتها بشكل كامل لضمان الالتزام بسياسة أمن المعلومات، وتوفير الحماية ضد المخاطر السيبرانية المحتملة.

كما نؤمن بأن الأهداف والغايات الاقتصادية طويلة الأجل بدأت تؤتي ثمارها من خلال تطبيق الحوكمة مما يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى أن إعداد التقارير على نحو يتسم بالشفافية أحد أهم ركائز الحوكمة، هذا ونواصل الوفاء بالتزامنا بإبلاغ المستثمرين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية الملائمة وذلك لإبقائهم على علم تام بالخطوات المتبعة في عملية اتخاذ القرار وإشراكهم بها.

- الحوكمة الفعالة ليست غاية بل وسيلة لضمان حسن سير العمل وتقتضي الحفاظ على العلاقات والمصالح المتوازنة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والمجتمع. إن التزام مصرفنا بنشر ثقافة الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد المديرين والموظفين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم لضمان تأمين عوائد جيدة على الاستثمار وتحقيق زيادة في الإنتاجية على المدى الطويل.

• تقديم تقارير حول المخاطر التي حدثت أو المتوقع حدوثها وتحديد مسبباتها والآثار الناتجة عنها.

• تحديد مستوى الخطورة ومستوى تأثيره على سير عمل المصرف وارتباطه بأية أخطار أخرى.

• تقديم التوصيات اللازمة لضمان سير العمل بالطريقة المثلى.

إن ما يشهده العالم في الوقت الراهن من توجه مستمر نحو العولمة من شأنه أن ينتج نمط من العلاقات القائمة على أساس المنفعة المتبادلة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية التركيز على قواعد السلوك المهني والأخلاقي وإرساء مبادئ الحوكمة التي تلزم المؤسسات بالتقيد بالنزاهة في الأعمال، لذا نرى بأن الحوكمة شرط مسبق وضروري لتهيئة بيئة قوية للوقاية الداخلية التي من شأنها أن تدعم الأعمال بفعالية.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. اعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والاهداف والأولويات الاستراتيجية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
8. العقود المبرمة
9. تنمية الموارد البشرية
10. سياسة إدارة المخاطر

11. التدقيق الداخلي

12. الحوكمة
13. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
14. فروع المصرف
15. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
16. البيانات المالية



تغطية استيرادك بشكل كامل
الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بجميع أنواعها
من خلال شركائنا وشبكة المراسلين الواسعة حول العالم

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي

مقدمة

يسرنا ان نشارككم نظرة شاملة على نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي التي نتبعها في مصرفنا لضمان الأداء الفعال وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

أهداف الرقابة الداخلية

1. حماية الأصول: ضمان حماية أصول المصرف من الاحتيال، السرقة، والإساءة.
2. ضمان دقة التقارير المالية: تأكيد دقة وسلامة السجلات والتقارير المالية.
3. تحسين الكفاءة التشغيلية: تعزيز الكفاءة في العمليات اليومية وتحقيق الأداء الأمثل.
4. الامتثال للقوانين واللوائح: ضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح المحلية والدولية.

مكونات نظام الرقابة الداخلية

يشمل نظام الرقابة الداخلية لدينا العناصر التالية:

1. بيئة الرقابة: نلتزم بثقافة عمل قوية تعتمد على النزاهة والأخلاقيات المهنية العالية.
2. تقييم المخاطر: نقوم بتقييم وتحليل المخاطر المحتملة بانتظام لضمان الاستعداد لمواجهةها.
3. الأنشطة الرقابية: نطبق مجموعة من الضوابط المالية والإدارية لضمان الامتثال وتحقيق الأهداف.
4. نظام المعلومات والاتصال: نعتمد على نظام فعال لجمع ونقل المعلومات لضمان اتخاذ القرارات الصائبة.
5. المراقبة والمراجعة: نقوم بمراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية لضمان فعاليته وتحديثه عند الحاجة.

أنظمة الضبط الداخلي

تعتمد أنظمة الضبط الداخلي لدينا على:

1. ضوابط العمليات: تطبيق إجراءات صارمة لضمان سلامة العمليات المصرفية ودقتها.

2. ضوابط الأمان السيبراني: حماية أنظمة المعلومات من التهديدات السيبرانية وضمان سلامة البيانات.

3. ضوابط المحاسبة: تطبيق إجراءات دقيقة لضمان دقة وسلامة السجلات المالية.

4. ضوابط الامتثال: التأكد من الامتثال لجميع اللوائح والقوانين المصرفية.

وتلتزم إدارة المصرف بتطبيق أعلى معايير الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي لضمان حماية أصول المصرف وتحقيق الأهداف التشغيلية بفاعلية، ونحن نعمل باستمرار على تحسين هذه الأنظمة لضمان تحقيق النمو المستدام وتعزيز ثقة المساهمين.

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة وهي جزء من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية، لتقييم مدى كفاية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة لدى المصرف وبالتالي تحسين أداء العمليات فيه.

تم إنشاء ادارة التدقيق الداخلي لضمان إجراء عمليات المصرف في جميع مجالات الأعمال والاختصاصات من خلال تطبيق معايير الرقابة بما يتماشى مع سياسات وإجراءات المصرف والمتطلبات التنظيمية، ولتوفير ضمانات وأنشطة استشارية مستقلة وموضوعية مصممة لإضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف، وتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات.

يستمد نشاط التدقيق الداخلي في المصرف قوته وسلطته من عدة مصادر رئيسية:

1. ميثاق التدقيق الداخلي:

هو الوثيقة الرسمية التي تحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي داخل المصرف، ويوضح سلطة المدقق الداخلي في الوصول الكامل وغير المقيد إلى أي من سجلات المصرف ووثائقه وأنظمتهم وممتلكاته وموظفيه.

2. مجلس الإدارة ولجنة التدقيق:

يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال عمله في تدقيق النشاطات المختلفة في المصرف ويعمل تحت إشراف مجلس الإدارة ويقدم تقاريره الإدارية والوظيفية بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس.

3. المعايير المهنية:

يستند التدقيق الداخلي إلى معايير مهنية معترف بها دولياً، مثل معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)، وهذه المعايير توفر إطاراً واضحاً للمدققين الداخليين لأداء مهامهم وفقاً لأفضل الممارسات، إضافة إلى دليل العمل الرقابي الخاص بالتدقيق الداخلي الصادر من البنك المركزي العراقي.

4. القوانين واللوائح:

يتحدد دور وصلاحيات التدقيق الداخلي من خلال القوانين واللوائح المحلية والدولية التي تفرض على المؤسسات إنشاء وظيفة تدقيق داخلي لضمان الامتثال والشفافية.

نطاق التدقيق الداخلي:

يغطي التدقيق الداخلي عادةً جميع جوانب عمليات المصرف، بما في ذلك الأنشطة المالية والتشغيلية والامتثال من خلال إعداد خطة سنوية مستندة إلى المخاطر ويصادق عليها مجلس الإدارة.

شمل نطاق عمل قسم التدقيق الداخلي جميع أقسام وفروع المصرف، حيث قام بالاطلاع على مدى التزام تلك الوحدات بالتعليمات المعتمدة من قبل المصرف، كذلك الاطلاع على عينات من مستندات العمل اليومي الخاصة بالفروع والأقسام التي تقوم بإجراء تلك العمليات المصرفية، حيث لوحظ إن

جميع العمليات تتم من خلال آلية Maker-Checker أي موظفين إثنين أحدهم يقوم بتنظيم المستند وآخر مخول يقوم

بالمصادقة على عملية تمرير القيد في النظام المعمول به في المصرف، بالإضافة إلى أنظمة الضبط الداخلي التي شملت (وجود مصفوفة للصلاحيات، وجود وصف وظيفي يُحدد فيه المهام والمسؤوليات الخاصة بكل موظف).

القيمة المضافة للتدقيق الداخلي:

إن معيار نجاح نشاط التدقيق الداخلي في القيام بمهامه هو مدى استفادة الإدارات الأخرى والأنشطة المدققة عليها من عملية التدقيق وذلك عن طريق قياس القيمة التي ساهم التدقيق الداخلي في إضافتها للإدارة المدققة عليها من خلال تحليل وفهم أسباب المشاكل والأخطاء، والتركيز على كيفية العلاج الجذري لتلك المشاكل، وعدم الاكتفاء برصدها فقط.

المهام الرئيسية:

• التدقيق المالي الذي يهدف إلى تقييم مدى صحة وعدالة البيانات المالية.

• التدقيق في مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة والسياسات والإجراءات الموضوعية من قبل إدارة المصرف.

• تدقيق العمليات الهادفة إلى تقييم نوعية العمليات لملائمة باقي الأنظمة والإجراءات المتبعة في المصرف وتحليل الهيكلية الإدارية وتقييم مدى كفاءة الإجراءات الخاصة بالمهام والوظائف.

• التدقيق الإداري الذي يهدف إلى تقييم نوعية الأساليب المتبعة من الإدارة العامة لمراقبة المخاطر.

الصلاحيات:

لغرض أداء عمله فقد تم تخويل موظفي القسم:

• سلطة كاملة غير مقيدة للاطلاع على جميع سجلات المصرف ومستنداته فضلاً عن أعمال الكادر الوظيفي في جميع الأنشطة والأقسام التي يجري تدقيقها.

• الاتصال بجميع موظفي المصرف.

• الاتصال المباشر بالمدقق الخارجي للمصرف.

• حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، مع صلاحية الاجتماع بلجنة التدقيق دون حضور المدير المفوض.

منجزات إدارة التدقيق الداخلي للعام 2024

1- تم تنفيذ جميع أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في خطة التدقيق السنوية لعام 2024 المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بشكل مستقل وموضوعي.

2- حصول مدير وموظفي القسم على شهادات مهنية معتمدة دولياً مثل شهادة CIA, CMA, ACCA, CISC.

تشير هذه المراجعة إلى أن نشاط التدقيق الداخلي ملتزم بتحسين جودة أداءه ومهنيته ويستخدم

أفضل الممارسات ويتوافق مع المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي.

المحتوى

- 1- دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
- 2- اعضاء مجلس الإدارة
- 3- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 4- نبذة عن المصرف
- 5- الرؤية والاهداف والأولويات الاستراتيجية
- 6- تقرير مجلس الإدارة
- 7- تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
- 8- العقود المبرمة
- 9- تنمية الموارد البشرية
- 10- سياسة إدارة المخاطر
- 11- التدقيق الداخلي

12- الحوكمة

- 13- تقرير لجنة مراجعة الحسابات
- 14- فروع المصرف
- 15- تقرير مدققي الحسابات المستقلين
- 16- البيانات المالية

الفلوس تجيب فلوس! شمنتظر؟

أفتح حساب الوديعة الان وأحصل على فوائد مضمونة



جميع الودائع
مؤمنة بضمان
الشركة العراقية
لضمان الودائع

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



الحوكمة والامتثال

أهم إنجازات مصرف المنصور للاستثمار في مجال الحوكمة لعام 2024:

1. اكمل المصرف بنجاح الاختبار الخاص بالتطبيق الفعلي لمشروع بطاقة الاداء للمعايير والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (بيانات 2023) وفق الموعد المحدد بكتاب البنك المركزي العراقي المرقم 481/4/9 المؤرخ في 15 تشرين الأول 2024.

2. بهدف تعزيز الجوانب الرقابية طور المصرف نموذج إعلان تعارض المصالح والسرية للحد من حالات تعارض المصالح المحتمل.

3. البدء بمراجعة دليل الحوكمة المؤسسية في المصرف ليتوافق مع دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف (ESG) الذي اصدره البنك المركزي العراقي مؤخراً بكتابة ذي العدد 441/4/9 المؤرخ في 25 أيلول 2024.

4. المسؤولية الاجتماعية، ايماناً من رؤية المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والمساهمة في تطوير المجتمع في مختلف المجالات، استمر المصرف عبر مبادرة البنك المركزي العراقي بالتبرع لصندوق المبادرات المجتمعية بمبلغ شهري ل يتم من خلال هذا المبلغ دعم النشاطات المجتمعية والثقافية.

5. حقوق المساهمين، استمر المصرف خلال السنة الماضية بالمحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم دون تمييز بما في ذلك حقوق صغار المساهمين وانشاء قنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين ونشر المعلومات للمستثمرين والاطراف المعنية بانتظام عبر الموقع الالكتروني.

6. مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة، لدى المصرف العديد من السياسات التي تمكن من تحسين تطبيق الحوكمة والالتزام بالمعايير المهنية والاخلاقية ومنها على سبيل الذكر مصفوفة صلاحيات مجلس الإدارة وسياسة مكافحة الرشوة والفساد وسياسة تعارض المصالح وسياسة الابلاغ عن المخالفات وسياسة الافصاح والشفافية وسياسة مكافحة الاحتيال وسياسة الاحلال الوظيفي جميعها تخضع للمراجعة الدورية بشكل مستمر لضمان توافقها مع آخر المتطلبات القانونية وأفضل الممارسات الدولية.

نسعى على الدوام على الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية الخاصة بالحوكمة ونحرص على وجود الهياكل والسياسات والاجراءات المناسبة لكافة عملياتنا والحفاظ على مستويات السلوك الاخلاقي والمهني بالإضافة الى التزامنا بتطبيق معايير ممارسات المساءلة والشفافية على كافة المستويات الادارية وبما يضمن تعزيز مستويات الثقة والمشاركة الفعالة بين المصرف وأصحاب المصالح.

مراقبة الامتثال

تهدف وظيفة الامتثال لدينا الى التأكد من امتثال المصرف وكافة فروعنا الى السياسات الداخلية والقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير وأفضل الممارسات المهنية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وقد حافظنا على كفاءتنا في الحد من الدخول في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق اجراء التقييم الشامل السنوي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالعملاء والمناطق الجغرافية والخدمات والمنتجات والعمليات وقنوات تقديم الخدمة وفق منهجية شاملة معتمدة من الجهات الرقابية.

وفي مجال التوعية استمرت دائرة الامتثال على ارسال النشرات التوعوية الدورية في مجال الامتثال الرقابي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية FATCA لتعزيز فهم الموظفين في مجال الامتثال وأفضل الممارسات المصرفية بهذا الصدد.

الحوكمة

يحرص مجلس إدارة المصرف على تبني مبادئ حوكمة الشركات وأفضل المعايير والممارسات الرائدة في هذا المجال من خلال إطار الحوكمة والذي يتم مراجعته بشكل دوري للتأكد من مدى التوافق مع اللوائح والتعليمات ذات العلاقة محلياً وعالمياً.

كما ويؤمن مجلس الإدارة بأن الشفافية واحدة من أهم الأدوات التي تحفظ حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالشكل الصحيح لذلك يلتزم المصرف بأعلى درجات الشفافية والدقة في كافة الافصاحات المالية وغير المالية كما يرفع المصرف اتاحة هذه المعلومات للعلائقية في الوقت المناسب من خلال الوسائل الرسمية والموقع الالكتروني.

مجلس الإدارة:

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة بتوفير القيادة الرائدة للمصرف في إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة والتي تتيح له تقييم المخاطر وإدارتها، كما يتمتع مجلس الإدارة بالسلطة الكاملة لإدارة المصرف والسعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل بإيجاد القيمة للمساهمين، يلتزم مجلس الإدارة بأداء المهام المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية من خلال المتابعة المستمرة لأوضاع المصرف وأدائه المالي من خلال تقارير الاداء التي تغطي انشطته الرئيسية والتقارير الدورية ل خطة المصرف الاستراتيجية بالإضافة الى وضع اللوائح وقرار السياسات التي تحكم أعمال المصرف.

مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة:

من أهم المهام التي يتولى مجلس الإدارة القيام بها إضافة إلى ما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، هي:

الرؤية والاستراتيجية

تحديد الاستراتيجيات العامة للمصرف والموافقة على سياسات المصرف وإجراءاته، أهدافه ومراجعتها بشكل دوري.

الإشراف على الإدارة:

- متابعة تنفيذ الخطط والمهام من خلال لجانها التخصصية التي تقوم بدورها بدراسة التقارير التي تُرفع إليه من الإدارات الرقابية الثلاث (إدارة الامتثال – إدارة التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر).
- توفير الإدارة الفعالة لشؤون المصرف الرئيسية.
- تحديد المستحقات وتقييم الأداء وضمان التخطيط لتعاقب الموظفين.

البيانات المالية والاستثمار:

- التدقيق والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف والتوجيه بشأنها.
- دراسة السياسات التمويلية والاستثمارية للمصرف وتحديد أسسها.
- دراسة السقوف الائتمانية لدى المصارف المراد والمراد والمصادقة عليها.

الحوكمة ومراقبة الامتثال:

- إعداد واعتماد قواعد حوكمة الشركات في المصرف من خلال إصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف ومراجعتها بشكل دوري.
- مراجعة بيانات إدارة المخاطر لاسيما الخاصة بكفاية رأس المال ومخاطر التمويل والتشغيل والتوجيه بشأنها، إضافة إلى مراجعة الالتزام بالقوانين والتشريعات الناجمة.
- الاطلاع على تقارير المدقق الداخلي والخارجي والاجتماع مع الأخير، والتوجيه بشأن الملاحظات وصولاً للخطوات التصحيحية.
- الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال بهدف الوقوف على نقاط الخلل والتوجيه باتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار منع تكرارها.
- ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والنظام الأساسي للمصرف.

أولاً: اجتماعات مجلس الإدارة:

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام بحد أدنى ستة اجتماعات سنوياً، وذلك انسجاماً مع قانون الشركات بهذا الشأن، ويمكن أن تتم الدعوة إلى هذه الاجتماعات أو أي اجتماعات إضافية بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة ويجب توجيه الدعوة لأعضاء المجلس قبل أسبوع واحد من تاريخه. عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام 2024.

ثانياً: لجان مجلس الإدارة:

يساعد مجلس الإدارة خمس لجان متخصصة ومنبثقة عنه ترفع التقارير بشكل مباشر إليه وتقوم بالمسؤوليات والمهام الموكلة إليها بموجب دليل الحوكمة، وكذلك الصلاحيات المفوضة لها للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية، وهي:

1. اللجنة التنفيذية وأهم مهامها:

- مراجعة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية وموازنات المصرف بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة.
- مراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها وفقاً للصلاحيات.
- مراجعة تقديم التوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها حيال القروض المتعثرة وفقاً للحدود والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة.

2. لجنة الترشيحات والمكافآت وأهم مهامها:

- تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب مجلس الإدارة والمدير المفوض وفقاً لمعايير الكفاءة بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية.
- متابعة عملية التدريب والتطوير المهني.
- مراجعة المبادئ التوجيهية للمكافآت والحوافز.

3. لجنة الحوكمة وأهم مهامها:

- إدارة عملية إعداد وتحديث دليل الحوكمة والإشراف عليها بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق.
- التأكد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصرف.

4. لجنة المخاطر وأهم مهامها:

- مراجعة واعتماد موافقة مجلس الإدارة على استراتيجية إدارة المخاطر وشهية المخاطر.
- الموافقة على أطر المخاطر والسياسات وهياكل الرقابة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- تقييم أنشطة الرقابة التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة للجنة التنفيذية.
- تحديد المخاطر التشغيلية، الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة.
- التأكد من عدم وجود أي تأثير جوهري أو خطر فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات اعرف عميلك.

5. لجنة التدقيق وأهم مهامها:

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) والتشريعات والتعليقات الأخرى ذات العلاقة.
- مراجعة جميع الأمور المطلوب الإبلاغ عنها وفقاً لمعايير التدقيق.
- مراجعة مع المدققين الداخليين والخارجيين أي تزوير أو أعمال غير مشروعة و / أو قصور في الرقابة الداخلية.
- مراجعة أي غرامات تفرضها الجهات التنظيمية.
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة وإعداد الموظفين لإدارة التدقيق.
- مراجعة فعالية التدقيق الداخلي، بما في ذلك الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين لممارسة المهنة.
- التأكد من كفاءة مدير الامتثال والموظفين.
- التأكد من الكفاءة في الكشف عن الخروقات والمخالفات وضمان عدم وجود أي عوامل تؤثر على الاستقلالية والموضوعية.
- التأكد من رفع التقارير وفقاً لمتطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن غسل الأموال.
- التأكد من الالتزام بتطبيق قواعد الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA).
- المراجعة والتأكد من استقلالية المدققين الخارجيين.

تشكيلة لجان مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق والالتزام	لجنة الترشيحات والمكافآت
رئيس مجلس الإدارة: السيد مهدي محمد جواد الرحيم	■		■		■
المدير العام التنفيذي – رئيس القطاع الاعمال للمجموعة – ممثل بنك قطر الوطني: السيد يوسف النعمه	●				
السيد وليد عبد النور	●				
السيد أحمد نزهت الطيب				■	
السيدة رند مهدي محمد جواد الرحيم		■	●	●	
السيد عادل علي المالكي		●			●
السيد خالد أحمد خليفة السادة		●	●	●	●

■ رئيس ● عضو

حيث تساعد هذه اللجان المجلس في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية من خلال إبداء المشورة وتقديم التوصيات وممارسة السلطة التي فوضت بها، ويشكل المجلس اللجان الرئيسية ويكون لكل لجنة ميثاق مكتوب يحدد مسؤولياتها ومهامها وسلطاتها ومدة العضوية فيها وصلاحياتها وكيفية رقابة المجلس على أعمالها وآلية رفع تقاريرها للمجلس مجتمعاً، ويجوز للمجلس إضافة لجان جديدة أو إلغاء اللجان القائمة.

191,000,000 دينار عراقي

أتعاب مدققي الحسابات المستقلين لعام 2024

الاقراءات

- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة.
- نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.



مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الإدارة

وليد موريس حليم عبد النور

المدير المفوض

معاذ خيرى الأسدي

المدير المالي



المحتوى

- 1- دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
- 2- اعضاء مجلس الإدارة
- 3- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 4- نبذة عن المصرف
- 5- الرؤية والاهداف والأولويات الاستراتيجية
- 6- تقرير مجلس الإدارة
- 7- تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
- 8- العقود المبرمة
- 9- تنمية الموارد البشرية
- 10- سياسة إدارة المخاطر
- 11- التدقيق الداخلي
- 12- الحوكمة

13- تقرير لجنة مراجعة الحسابات

- 14- فروع المصرف
- 15- تقرير مدققي الحسابات المستقلين
- 16- البيانات المالية

تتبع حسابك من اي مكان!

عبر خدمة المصرف الالكترونية من مصرف المنصور



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني للاستثمار



تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة 2024

السادة أعضاء الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار المحترمين

تحية طيبة وبعد ..

استناداً لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وبناءً على ما ورد في (دليل الحوكمة) الصادر عن البنك المركزي العراقي وعمالاً بأهداف وسياسات المصرف فيما يتعلق بالارتقاء بمنظومة ادارة المخاطر والمراقبة وحماية حقوق المساهمين والمودعين لدى المصرف ووفقاً لإجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محلياً ودولياً، يسعدنا أن نقدم لحضراتكم تقريرنا هذا عن نتائج مراقبة حسابات المصرف لعام 2024.

استناداً للبيانات والمعلومات والإيضاحات التي حصلنا عليها من المصرف للفترة المذكورة فإننا نؤيد كافة الملاحظات التوضيحية التي تضمنها تقرير مراقبي الحسابات، وإن اللجنة تدعم توجه ادارة المصرف في الاستمرار في عملية التطوير الاداري والعملياتي لكافة أنشطة المصرف وتوزيع الاعمال بشكل يزيد من صلاحية نظام الرقابة الداخلي، كما نبين الآتي:

- 1- إن جميع الاجراءات المحاسبية المعمول بها من قبل المعنيين في المصرف كانت منسجمة ومتوافقة مع القواعد والأعراف والأصول المحاسبية النافذة ومعايير المحاسبة المحلية والدولية.
- 2- استيفاء وشمولية خطة التدقيق الداخلي السنوية المبنية على المخاطر والمعتمدة من قبل قسم التدقيق الداخلي لكافة الأعمال والأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2024 بكافة فروعهِ وإدارته العامة وكانت تسير وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الدولية ومتطلبات البنك المركزي العراقي الرقابية.
- 3- تم الإطلاع على الكشوفات المالية المدققة ومراجعتها وفقاً للأصول بالإضافة الى تقرير مراقبي حسابات المصرف بشأنها وقد تم إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوصها رغم أن الملاحظات كانت إيجابية.
- 4- أن التقارير الصادرة عن قسم مراقبة الإمتثال كانت تشير الى التزام المصرف العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، الرقابية والإشرافية، كما لاحظنا بأن هناك التزام عالي من قبل المصرف بتلك القوانين والأنظمة والتعليمات وفي مقدمتها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وقانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015، ولم يثبت لدينا ما يدل على قيام المصرف بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- 5- إن التقارير الصادرة عن الجهات المعنية في المصرف بشأن فعالية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتقارير المالية وسياسات واجراءات أمن وتكنولوجيا المعلومات وخطط الطوارئ الخاصة بمعالجة المعلومات المالية في حال حدوث أي خلل في النظام كانت تشير الى تحقيق مؤشرات إيجابية وعالية وهي متفقة مع الضوابط والأصول والمعايير السليمة بما يجنب التعرض للمخاطر المحتملة.
- 6- من خلال تدقيق ومراجعة التقارير التي قام المصرف بتقديمها الى البنك المركزي العراقي تأكد لدينا بأنها تعكس الواقع الفعلي لعمل المصرف وأنشطته المصرفية لعام 2024.
- 7- إن البيانات والتقارير والمعلومات التي تضمنها التقرير السنوي كانت شاملة وواضحة وتغطي كافة جوانب وأنشطة عمل المصرف خلال عام 2024 وهو معد بشكل دقيق ومفصل وواضح.

- 8- تمت مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها وكانت تسير وفقاً لما مخطط لها، كما قمنا بمراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية وكانت إيجابية.
- 9- تأكد لدينا إلتزام المصرف بجميع الإفصاحات الواردة والمحددة في معايير الإبلاغ الدولية المالية IFRS والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، كما إنها مستوفية ودقيقة وأن الإدارة التنفيذية على علم بجميع التغييرات التي طرأت على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- 10- أطلعت اللجنة على التقارير الخاصة بالجوانب القانونية والتي يمكن أن تؤثر بشكل هام على التقارير المالية للمصرف وكانت معدة وفقاً للأصول وتعكس الواقع الفعلي.
- 11- من خلال الاجتماع مع المدققين الداخليين والخارجيين لم يتبين لنا وجود أي من حالات التدليس أو الأعمال غير القانونية أو النقص في إجراءات الضبط الداخلي والمواضيع الأخرى المشابهة.
- 12- لاحظت اللجنة وجود مكتب مستقل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس ويعمل بمهنية عالية ويتولى تطبيق السياسات والعمليات الخاصة بالزبائن والتعرف عليهم، وهناك تطبيق عالي للأنظمة والقوانين النافذة المحلية والدولية، وخلال عام 2024 تم تطوير هذا المكتب ورفع كفاءته بكوادر إضافية مؤهلة ومدربة بشكل جيد ومتمرس.



... وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام ...

[Handwritten signature]

د/ أحمد نزهت الطيب
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة مراجعة الحسابات



المحتوى

- 1- دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
- 2- اعضاء مجلس الإدارة
- 3- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 4- نبذة عن المصرف
- 5- الرؤية والاهداف والألويات الاستراتيجية
- 6- تقرير مجلس الإدارة
- 7- تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
- 8- العقود المبرمة
- 9- تنمية الموارد البشرية
- 10- سياسة إدارة المخاطر
- 11- التدقيق الداخلي
- 12- الحوكمة
- 13- تقرير لجنة مراجعة الحسابات
- 14- فروع المصرف**
- 15- تقرير مدققي الحسابات المستقلين
- 16- البيانات المالية

فروع المصرف



اسم الفرع	اسم مدير الفرع	الموقع	رقم الهاتف
الفرع الرئيسي	السيد آسر رياض صديق	بغداد: الكرادة خارج - البو جمعة	07746669720
فرع السليمانية	السيد ديار هوشيار عبد القادر	السليمانية: شارع سالم - قرب شركة آسيا سيل	07746669730
فرع أربيل	السيدة ديلان سردار	أربيل: طريق كويسنجق - قرب مستشفى دايك (الطفل)	07746669740
فرع الكرخ	السيد أحمد محمد صادق	بغداد: شارع 14 رمضان - عمارة فت نس اكادمي - مقابل شركة زين	07746669750
فرع كربلاء	السيد حسين حسب حسين	كربلاء: شارع الإسكان	07746669760
فرع البصرة	السيدة علا فالح	البصرة: شارع 14 تموز - قرب مديرية مكافحة الشغب	07746669770
فرع النجف	السيد سعد عبد الهادي عبد الأمير	النجف: الحنائة شارع نجف - كربلاء - مقابل محطة وقود الكرار	07746669780
فرع الحلة	السيد علي حافظ صاحب	الحلة: شارع 40	07746669790

المحتوى

- 1- دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
- 2- اعضاء مجلس الإدارة
- 3- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 4- نبذة عن المصرف
- 5- الرؤية والاهداف والألويات الاستراتيجية
- 6- تقرير مجلس الإدارة
- 7- تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
- 8- العقود المبرمة
- 9- تنمية الموارد البشرية
- 10- سياسة إدارة المخاطر
- 11- التدقيق الداخلي
- 12- الحوكمة
- 13- تقرير لجنة مراجعة الحسابات
- 14- فروع المصرف
- 15- تقرير مدققي الحسابات المستقلين**
- 16- البيانات المالية

البطل هو اللي ميوكف معاملاتك اليومية! بطاقات مصرف المنصور للاستثمار



مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



الى / السادة مساهمي مصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) المحترمين

م/تقرير مراقب الحسابات

تحية طيبة

يسرنا ان نعلمكم بأننا قمنا بتدقيق بيان المركز المالي لمصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) كما في 31/كانون الاول/2024 وقائمتي الدخل والدخل الشامل الاخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ ، والايضاحات التي تحمل التسلسل (من 1 الى 40) والتقرير السنوي لإدارة المصرف المعد بمقتضى احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ووفقاً لمعايير التدقيق المحلية والدولية المعترف بها .
وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لأداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المتعارف عليها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصنا .

مسؤولية الادارة

إن الإدارة هي المسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية بالإضافة الى مسؤوليتها في اعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالإعداد والافصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية ، والتي قد تكون ناتجة عن الاخطاء والتلاعب ، كما تشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المعقولة .

مسؤولية مراقب الحسابات:

إن مسؤوليتنا هي ابداء الرأي المهني المحايد عن البيانات المالية المقدمة لنا وذلك وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية ، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وانجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول عنها فيما إذا كانت البيانات خالية من أي خطأ جوهري ويشمل التدقيق فحصاً على أساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في بيان المركز المالي والحسابات الختامية الاخرى للسنة المالية المنتهية في 31/كانون الاول/2024 والافصاح عنها. كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية التي اعتمدها الإدارة وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه ، ولدينا الايضاحات والملاحظات التالية:

1 - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

- ان مصرف المنصور للاستثمار قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للسنة التاسعة على التوالي وبهذا الصدد:
- أ- تم تقييم العقارات العائدة لمصرف المنصور خلال سنة 2024 من قبل الخبير القضائي لإجراء التقييم لقيمة العقارات السوقية وقد توصلت إدارة المصرف الى قرار بأن القيمة السوقية للعقارات التي يمتلكها المصرف وفق الاسعار السائدة مقارنة للقيمة الدفترية للعقارات وبالتالي لا يستوجب اتخاذ أي إجراء محاسبي بصدد احتساب التدني الحاصل في قيمة الموجودات وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم 36.
- ب- قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) للسنة السادسة على التوالي وتم احتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استرشاداً بتوجيهات البنك المركزي العراقي الواردة بكتابه المرقم 466/6/3 في 26/كانون الاول/2018 "التعليمات الارشادية لإعداد القوائم المالية للمصارف" ، وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع متطلبات المعيار رقم (9) وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات المتنوعة والارباح والخسائر .
- ج- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلأغ المالي رقم (16) " عقود الايجار " حيث تم تصنيف عقود الايجار الى عقود ايجار تمويلية والاعتراف بالإيجارات كأصول في بيان المركز المالي والاعتراف بالالتزامات على تلك العقود في جانب المطلوبات وتم اعتماد مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة في بيان الدخل .

2 - النقود :

- أ- تم تقييم الموجودات النقدية بالعملة الأجنبية كما في 31/كانون الاول/2024 على اساس اسعار الصرف الآتية:

ت	العملة الأجنبية	سعر الصرف
1	الدولار الأمريكي	1310 دينار عراقي لكل دولار
2	اليورو	1,365.937 دينار عراقي لكل يورو
3	الجنيه الاسترليني	1,647.849 دينار عراقي لكل جنيه الاسترليني
4	الريال القطري	359.280 دينار عراقي لكل ريال قطري
5	الدرهم الاماراتي	356.666 دينار عراقي لكل درهم إماراتي

- ب- اعتمد المصرف على السويقت الصادر من المصارف الخارجية لأغراض المطابقة في 31/كانون الاول/2024 ، وذلك لعدم ورود كتب تأييد أرصدة حسابات بعض المصارف بالرغم من مطالبة المصرف بذلك من المصارف الخارجية .
- ج- ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بأرصدة المصارف (المحلية والخارجية) بنسبة (339%) عن السنة السابقة حيث بلغ (51,480) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (11,715) ألف دينار في 31/كانون الاول/2023 استرشاداً لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) .
- د- انخفض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بأرصدة البنك المركزي العراقي بنسبة (10%) عن السنة السابقة حيث بلغ (232,297) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (257,465) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023 استرشاداً لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- هـ- بلغت نسبة الأرصدة لدى المصارف الخارجية (65%) الى صافي رأس المال والاحتياطيات السليمة بضمنها مانسبته (46%) تمثل الارصدة التي تخص حسابات حوالات المزداد .

3- الائتمان النقدي:

- أ- ارتفع الائتمان النقدي بنسبة (24%) عن السنة السابقة ، حيث بلغ رصيد الائتمان النقدي (276,684,048) ألف دينار عراقي كما في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (223,542,438) ألف دينار عراقي كما في 31/كانون الاول/2023 ، وإن (6%) من الائتمان النقدي هو حسابات جارية مدينة.
- ب- إن الضمانات المقدمة من قبل الزبائن عبارة عن(ضمان عقاري، كفالة شخصية ،أسهم ، اضافة الى صك وكمبيالة).
- ج- ضمن رصيد الائتمان النقدي مبلغ (19,252,895) ألف دينار عراقي يمثل ائتمان غير منتج ما نسبته 7% من اجمالي الائتمان النقدي وتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة له مبلغ (7,894,968) ألف دينار عراقي، وتم احتساب فوائد معلقة مبلغ (11,745,120) ألف دينار عراقي .
- د- بلغت نسبة الائتمان النقدي المستغل الى حجم الودائع 22% وهي ضمن النسبة المحددة البالغة 75% الصادرة عن البنك المركزي العراقي .
- هـ- بلغ حجم الائتمان النقدي المستغل كما في 31/كانون الاول/2024 مبلغاً وقدره (276,684,048) ألف دينار عراقي موزعة على:

الاهمية النسبية	المجموع (دينار)	المبلغ (دولار مقيم بـ 1310)	المبلغ (دينار)	عدد الحسابات	التفاصيل
3%	6,924,901,921	525,278,168	6,399,623,753	494	أقل من 100 مليون دينار
15%	42,185,022,477	920,824,126	41,264,198,351	157	من 100 الى 500 مليون دينار
15%	40,662,098,300	3,854,899,600	36,807,198,701	53	من 500 مليون الى 1 مليار دينار
38%	104,762,834,398	12,303,412,436	92,459,421,962	51	من 1 مليار الى 5 مليار دينار
20%	54,572,510,420	10,580,746,205	43,991,764,215	8	من 5 مليار الى 10 مليار دينار
10%	27,576,680,639	10,218,000,000	17,358,680,639	2	من 10 مليار فأكثر
100%	276,684,048,156	38,403,160,534	238,280,887,621	765	المجموع

- و- بلغ مجموع الائتمان النقدي المستغل لأكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (176,195,712) ألف دينار عراقي ويمثل نسبة (64%) من حجم الائتمان النقدي المستغل والبالغ (276,684,048) ألف دينار عراقي بتاريخ البيانات المالية ،اغلب الضمانات المقدمة للائتمان النقدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن (عقار،كمبيالة، كفالة، أسهم، ضمان عقاري خارج البلاد).
- ز- لا يوجد ائتمان ممنوح للأطراف ذات العلاقة لسنة 2024 وحسب تأييد وشهادة الإدارة بذلك .
- ح- بلغ رصيد مخصص الائتمان النقدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وبمبلغ مقداره (15,537,600) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بمبلغ (10,367,669) ألف دينار عراقي كما في 31/كانون الاول/2023 ، خلال عام 2024 تم زيادة المخصص عن طريق تحميل مبلغ (5,500,000) ألف دينار عراقي على بيان الدخل ، كما تم نقل جزء منه إلى خارج بيان المركز المالي ، وزيادة مبلغ المخصص عن طريق حساب التخصيصات المتنوعة.
- ط- تم تحويل مبلغ (6,167,556) ألف دينار عراقي يخص تسهيلات ائتمانية مباشرة الى بنود خارج بيان المركز المالي حيث تم أخذ موافقة مجلس الإدارة ، واستناداً للتعليمات الارشادية لإعداد القوائم المالية للمصارف ووفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

4- الائتمان التعهدي:

- أ- ارتفع رصيد الائتمان التعهدي بنسبة (4.3%) عن السنة السابقة حيث بلغ (256,239,108) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (245,504,691) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023.
- ب- بلغ رصيد مخصص الائتمان التعهدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بمبلغ مقداره (1,076,001) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (434,335) ألف دينار عراقي كما في 31/كانون الاول/2023 (وتم زيادة المخصص على حساب التخصيصات المتنوعة).
- ج- بلغ مجموع الائتمان التعهدي (خطابات ضمان- اعتمادات مستندية) الممنوح لأكثر (20) زبون مبلغاً وقدره (153,556,819) ألف دينار عراقي ويمثل نسبة (60%) من حجم الائتمان التعهدي الممنوح والبالغ (256,239,108) ألف دينار عراقي بتاريخ البيانات المالية.
- د- اغلب الضمانات المقدمة للائتمان التعهدي لأكثر (20) زبون هي عبارة عن (تأمينات نقدية 100%- وتأمينات نقدية 15% - كفالة - ضمانات عقارية)
- هـ- بلغت نسبة الائتمان التعهدي المصدر الى رأس المال والاحتياطيات السليمة (70%) .
- و- يمثل رصيد الائتمان التعهدي المصدر مايلي:

نوع الائتمان	الرصيد في 2024 /12/31 (الف دينار)
اعتمادات مستندية	171,794,106
خطابات ضمان	84,445,002
المجموع	256,239,108

5- الاستثمارات المالية:

- أ- موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
- انخفض رصيد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بنسبة (30%) عن السنة السابقة حيث بلغ (1,639,440) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (2,335,995) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023. وان اسباب الانخفاض نتيجة بيع أسهم ، وكما موضح في الايضاح (7) من ايضاحات البيانات المالية .
 - بلغت نسبة الاستثمارات المذكورة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة 0.44% .
- ب- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:
- ارتفع رصيد السندات بالتكلفة المطفأة بنسبة (68%) عن السنة السابقة حيث بلغ (246,636,234) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (146,601,687) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023. حيث تمثل هذه الزيادة شراء سندات من وزارة المالية العراقية (سندات إعمار) ، وقد تم تقييم الموجودات المذكورة بالتكلفة المطفأة بتاريخ البيانات المالية .
 - بلغ رصيد مخصص سندات بالتكلفة المطفأة بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (9) وبمبلغ مقداره (2,095,568) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (1,420,307) ألف دينار عراقي كما في 31/كانون الاول/2023 (وتم زيادة المخصص على حساب التخصيصات المتنوعة)

6- الموجودات الاخرى :

بلغت نسبة الموجودات الاخرى الى اجمالي الموجودات المتداوله (0.52%) وهي أقل من النسبه المحددة من قبل البنك المركزي العراقي .

7- التخصيصات :

أ- ارتفع رصيد التخصيصات المتنوعة بنسبة (719%) عن السنة السابقة حيث بلغ (19,082,032) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 ، مقارنة بـ (2,329,632) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023 ، كما موضح في الايضاح رقم (17) المرفق مع البيانات المالية .

8- الودائع والتأمينات النقدية:

أ- ودايع المصارف: ارتفعت ودايع المصارف بنسبة (66%) عن السنة السابقة حيث بلغت (10,247,014) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (6,168,927) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023.
ب- ودايع العملاء: ارتفعت ودايع العملاء (حسابات جارية تحت الطلب، ودايع التوفير، ودايع لأجل) بنسبة (79%) حيث بلغت (1,201,251,831) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (670,582,120) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023.
ج- تأمينات نقدية: ارتفعت التأمينات النقدية المستلمة بنسبة 204% عن السنة السابقة حيث بلغت (363,465,602) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (119,563,129) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2023 وذلك نتيجة ارتفاع التأمينات لقاء عمليات مزادات بيع العملة الأجنبية.

9- بيان الدخل :

حقوق المصرف ربحاً مقداره (120,024,012) ألف دينار عراقي قبل الضريبة للسنة موضوع التدقيق مقارنة بربح مقداره (46,279,921) ألف دينار عراقي للسنة السابقة حيث بلغت نسبة الارتفاع (159%) للأسباب التالية:
أ- ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة (30%) عن السنة السابقة حيث بلغت (35,453,905) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (27,343,588) ألف دينار عراقي للسنة السابقة.
ب- ارتفاع صافي إيرادات العمولات بنسبة (147%) عن السنة السابقة حيث بلغت (72,225,040) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (29,209,078) ألف دينار عراقي للسنة السابقة.
ج- ارتفاع اجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة (166%) عن السنة السابقة حيث بلغت (49,313,004) ألف دينار عراقي في 31/كانون الاول/2024 مقارنة بـ (18,508,801) ألف دينار عراقي للسنة السابقة.

10- ايراد نافذة مزاد العملة والحوالات الخارجية:

أ- بلغ رصيد حجم مشتريات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2/كانون الثاني/2024 ولغاية 31/كانون الاول/2024 (5,890,061,023) دولار أمريكي موزعة كمايلي:

المبلغ (دولار)	التفاصيل
5,890,061,023	مشتريات حوالات نافذة مزاد العملة
5,890,061,023	مجموع

ب- بلغ رصيد حجم مبيعات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2/كانون الثاني/2024 ولغاية 31/كانون الاول/2024 (5,768,249,192) دولار أمريكي موزعة كمايلي:

المبلغ (دولار)	التفاصيل
5,768,249,192	مبيعات حوالات نافذة مزاد العملة
5,768,249,192	مجموع

ج- بلغ رصيد الارباح المتحققة للمصرف من نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية للسنة المنتهية في 31/كانون الاول/2024 (57,148,839,120) دينار وكما مفصل ادناه:

المبلغ (دينار)	التفاصيل
57,148,839,120	ايراد الحوالات
57,148,839,120	المجموع

د- تم اعتماد اسلوب تقديم تأييد المستفيد الاخير للحوالات الصادرة للفترة من 1/كانون الثاني/2024 ولغاية 30/حزيران /2024 ، وللفترة من 1/تموز/2024 ولغاية 31/كانون الاول/2024 تم الاعتماد بتدقيق الحوالات الخارجية من قبل شركة K2 الامريكية .

11- الدعاوى المقامة:

أ- بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف (3) دعوى تتمثل مطالبات بتعويض عن نهايه الخدمة ،جزء منها قيد الترافع

ب- بلغ عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير (33) دعوى تبلغ قيمتها (15,596,203) ألف دينار عراقي ، هناك (33) دعوى قرض غير مسدد منها (9 دعاوى) صدر قرار لصالح المصرف ولم يكتسب قرارات الحكم الدرجة القطعية بالمبلغ ، وهناك 16 دعوى صدر قرار لصالح المصرف واكتسب الدرجة القطعية وتم المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحويل الدين ، والدعاوى المتبقية هي قيد المرافعة .

12- نسبة كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال (54.9%) كما في 31/كانون الاول/2024 حيث أنها أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العراقي البالغة (12.5%).

13- نسبة السيولة:

- بلغت نسبة السيولة (86.28%) بتاريخ 31/كانون الاول/2024.
- بلغت نسبة تغطية السيولة LCR (176%) ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR (224%) بتاريخ 31/كانون الاول/2024 .

14- مراقب الامتثال:

- تم الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوع التدقيق وكانت معدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد اشتملت على :
- أهم المؤشرات عن الوضع المالي للمصرف.

- المؤشرات عن النسب المئوية المحتسبة مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الائتمان النقدي الى الودائع بالإضافة الى النسب المالية الاخرى.
- جداول العقارات المملوكة للمصرف.
- الجوانب المتعلقة بعمل مجلس إدارة المصرف.
- المتطلبات القانونية.
- يقوم القسم المذكور بمتابعة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي للمصرف والعمل على تصفيتها.
- إن المصرف يقوم بتحديث بيانات الزبائن عن طريق استمارة KYC بالتعاون مع قسم الابلاغ عن غسل الاموال بالمصرف وذلك لمعرفة مدى امتثال المصرف لقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015 وكذلك تطبيق العناية الواجبة حيث اعتمدت سياسة المصرف على مصادقة قسم الامتثال على استمارة فتح الحساب الجاري KYC .
- يتم تحديث السياسات والاجراءات بشكل سنوي ومستمر وكلما أصدر البنك المركزي العراقي تحديث للوائح والتعليمات .
- ان المصرف يقوم بعمل دورات تدريبية لقسم الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) من خلال الدورات التطويرية لدى البنك المركزي العراقي .
- يعتمد المصرف مصفوفة خاصة لقياس مخاطر الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وفق معايير محددة أصدرها البنك المركزي العراقي لتقييم درجة المخاطر .

15- الحوكمة المؤسسية:

- أ- أعد المصرف دليل الحوكمة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وتم الالتزام بمبادئ الحوكمة وفصل مهام مجلس الإدارة عن مهام الإدارة التنفيذية .
- ب- ان الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ملتزمون بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية من خلال الافصاح بالتقارير السنوية وتقارير الحوكمة .
- ج- إن المصرف ملتزم بالمتطلبات النوعية الواردة ضمن المادة 24 من دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي حيث تضمنت التقارير السنوية الافصاح عن نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.

16- كفاية الرقابة الداخلية:

- أ- إن نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المصرف.
- ب- تم الاطلاع على تقارير قسم الرقابة الداخلية حيث كانت شاملة ومفصلة ومحددة للملاحظات الواردة من خلال سير التدقيق.
- ج- وقد اشتمل نشاط قسم الرقابة الداخلية على تدقيق أعمال الاقسام التالية:

- قسم المخاطر.
- العمليات المالية.
- قسم الائتمان.
- قسم التوعية المصرفية.
- قسم المدفوعات.
- قسم تقنية المعلومات.
- أعمال فروع المصرف.

- اطلعنا على الخطة السنوية لقسم التدقيق الداخلي والتقارير المعدة من قبلهم خلال السنة موضوع التدقيق ولدينا على ذلك مايلي :-
- * بلغت نسبة إنجاز الخطة السنوية (100%) من الخطة المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وباعتقادنا أن الخطة ونتائج التنفيذ كانت مناسبة وتغطي كافة عمليات المصرف .
- * إن عدد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بلغ (4) موظفين في سنة 2024 .
- * خلال عام 2024 بلغ عدد الدورات التدريبية لكادر قسم التدقيق الداخلي (19) دورة .

17- قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- أ- اتخذ المصرف الإجراءات الكافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإن هذه الاجراءات يجري تنفيذها وفقاً لأحكام قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد اطلعنا على تقارير قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرسله إلى البنك المركزي العراقي والمعدة وفقاً للقانون والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وتم ملاحظة مايلي:
 - * يمتلك المصرف أنظمة الكترونية متخصصة في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وهي النظام الالكتروني الخاص BI AML Solutions System من شركة PIO Tech .
 - * تم ربط جميع الأنظمة أعلاه بالنظام المصرفي .
 - * إن النظام الالكتروني يتضمن الحد الأدنى من السيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي العراقي البالغة 81 سيناريو، فضلاً عن ذلك هناك سيناريوات داخلية خاصة بالمصرف عددها 20 سيناريو .
 - * يتم اجراء تحديث دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة .
 - * يتم تصنيف العملاء وفقاً لدرجة مخاطر غسل الأموال .
 - * هناك بعض العمليات التي يتم التنبيه عليها من قبل نظام AML والتي يتم معالجتها من قبل القسم المذكور خلال السنة .
- ب- تم إعداد دليل للسياسات والاجراءات الخاصة بقسم غسل الأموال وتمويل الإرهاب اشتملت على:
 - مراحل عملية غسيل الأموال.
 - أهمية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - المسؤولية التي على عاتق مدير قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - المسؤولية التي تقع على عاتق قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف.
 - العقوبات التي يتحملها المصرف.
 - مبدأ أعرف زبونك KYC.
 - اجراءات العمل الخاصة بالعناية الواجبة.

18- قسم إدارة المخاطر:

- أ- أيد لنا قسم المخاطر عن عدم وجود معلومات من المرجح أن تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهرية الذي يسبب الغش والخطأ ولم يتم تأشير حالات غش في اقسام وفروع المصرف وإنما يتم تسجيل حالات أخطاء غير متعمدة في إنجاز العمليات وتتم معالجتها انياً ويتم تقييم الاجراءات المتخذة وتحديد الأسباب الجذرية للحد من تلك الأخطاء ولم تحصل معاملات أو احداث غير مألوفة من خلال متابعة استمارات التبليغ عن الأحداث التشغيلية التي يتم إعدادها من قبل القسم المذكور .
- ب- أعلمنا كل من قسم التدقيق الداخلي والقسم القانوني وقسم نظم المعلومات بعدم وجود حالات غش وأخطاء جوهرية في كافة أقسام وفروع المصرف .

19- قدرة المصرف على الوفاء تجاه المودعين:

* لوحظ قيام المصرف بتلبية كافة سحبات المودعين ولا يوجد اي تلوؤ في هذا المجال .

20- فرضية الاستمرارية :

* تم اعتماد فرضية الاستمرارية من قبل إدارة المصرف عند اعداد البيانات المالية للسنة موضوع التدقيق .

وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف والايضاحات المعطاة لنا .

- 1) إن النظام المحاسبي المحوسب المستخدم من قبل المصرف كان متفق مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمن حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وإيرادات المصرف وإن نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف .
- 2) إن عملية جرد الموجودات النقدية قد تمت بشكل مناسب وبإشرافنا ، وتم التقييم وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، باستثناء الموجودات الثابتة إذ تم اعتماد الكلفة التاريخية .
- 3) إن البيانات المالية قد نظمت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والأنظمة والتعليمات النافذة .
- 4) إن التقرير السنوي لإدارة المصرف معد وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ولا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات النافذة .

الرأى:

مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والايضاحات أعلاه، فبرأينا واستناداً للمعلومات والايضاحات التي حصلنا عليها إن البيانات المالية وتقرير الإدارة المرفق بها متفقتة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية , وإنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للمصرف كما في 31/كانون الاول/2024 ونتائج نشاطه وتدفعاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ.



د.أياد رشيد مهدي القرشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين



د.حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني ومراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

المحتوى

- 1- دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
- 2- اعضاء مجلس الإدارة
- 3- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 4- نبذة عن المصرف
- 5- الرؤية والاهداف والأولويات الاستراتيجية
- 6- تقرير مجلس الإدارة
- 7- تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
- 8- العقود المبرمة
- 9- تنمية الموارد البشرية
- 10- سياسة إدارة المخاطر
- 11- التدقيق الداخلي
- 12- الحوكمة
- 13- تقرير لجنة مراجعة الحسابات
- 14- فروع المصرف
- 15- تقرير مدققي الحسابات المستقلين

16- البيانات المالية



مصرف المنصور للاستثمار - ش.م.خ
البيانات المالية
31 كانون الأول 2024

2023	2024	ايضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
			الموجودات
643,977,043,754	1,312,558,264,753	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
108,740,505,821	258,176,489,159	5	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
194,996,583,530	249,401,326,896	6	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
2,335,994,766	1,639,440,677	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
145,181,380,300	244,540,666,190	8	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
27,336,802,393	28,706,749,805	9	موجودات ثابتة
1,361,670,613	1,547,367,654	10	موجودات غير ملموسة
3,245,930,393	2,854,294,553	11	حق استخدام الأصول
8,181,395,713	9,407,515,379	12	موجودات أخرى
1,135,357,307,283	2,108,832,115,066		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
6,168,926,971	10,247,014,608	13	ودائع المصارف
670,582,119,617	1,201,251,831,525	14	ودائع العملاء
119,563,129,082	363,465,602,869	15	تأمينات نقدية
6,632,398,596	20,579,765,475	16	مخصص ضريبة الدخل
2,963,967,694	20,358,034,044	17	مخصصات متنوعة
3,315,481,030	2,960,367,540	11	التزامات عقود الايجار
14,285,677,078	23,942,847,828	18	مطلوبات أخرى
823,511,700,068	1,642,805,463,889		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
250,000,000,000	351,000,000,000	19	رأس المال المكتتب به والمدفوع
11,863,968,147	16,836,180,497	20	احتياطي الزامي
617,570,241	354,367,209	20	احتياطي القيمة العادلة
7,964,322,120	-	20	احتياطي التوسعات والتطوير
41,399,746,707	97,836,103,471	21	أرباح مدورة
311,845,607,215	466,026,651,177		مجموع حقوق الملكية
1,135,357,307,283	2,108,832,115,066		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



الحسن يقضان سامي محمود
محاسب ع / 31640

معاذ خيري الأسدي
المدير المالي

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

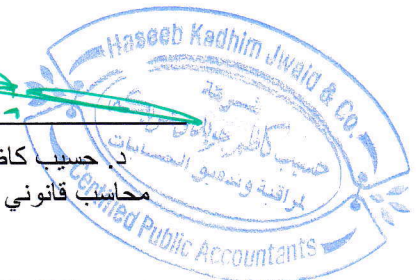
مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

خضوعاً لتقريرنا المرقم A/1 - 1 بتاريخ 19 كانون الثاني 2025



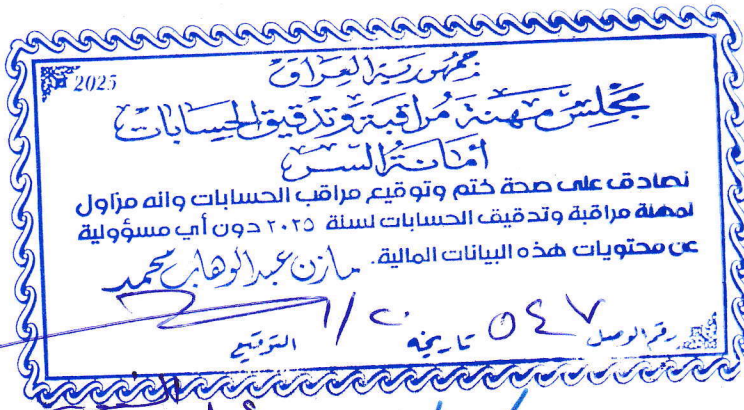
د. إباد رشيد مهدي القرشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني ومراقب حسابات



بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

2023	2024	ايضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
31,481,433,556	44,275,020,406	22	الفوائد الدائنة
(4,137,845,065)	(8,821,114,481)	23	الفوائد المدينة
27,343,588,491	35,453,905,925		صافي الدخل من الفوائد
30,738,746,992	84,950,538,972	24	العمولات والرسوم الدائنة
(1,529,668,634)	(12,725,498,957)	24	العمولات والرسوم المدينة
29,209,078,358	72,225,040,015		صافي الدخل من العمولات والرسوم
56,552,666,849	107,678,945,940		صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم
1,869,388,974	4,103,458,124		صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية
6,189,250,934	57,148,839,120		إيرادات نافذة العملات الأجنبية
32,313,064	358,021,822	25	إيراد الإستثمار
145,102,240	47,752,054	26	إيرادات تشغيلية أخرى
64,788,722,061	169,337,017,060		إجمالي الدخل التشغيلي
(6,777,795,837)	(8,731,566,461)	27	المصاريف
(1,193,713,570)	(1,347,286,834)	9,11	نفقات الموظفين
(223,581,759)	(342,146,550)	10	استهلاكات
(3,000,000,000)	(5,500,000,000)	6	اطفاءات
-	(19,668,404,319)	17	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(7,313,709,449)	(13,723,600,427)	28	مخصصات متنوعة
(18,508,800,615)	(49,313,004,591)		مصاريف تشغيلية أخرى
46,279,921,446	120,024,012,469		إجمالي المصاريف التشغيلية
(6,632,398,596)	(20,579,765,475)	16	الربح قبل الضريبة
39,647,522,850	99,444,246,994		مصروف ضريبة الدخل
			ربح السنة
0.159	0.337	29	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة



وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

معاذ خيربي الأسدي
المدير المالي

الحسن يقضان سامي محمود
محاسب ع / 31640



تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.



بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

2023	2024	إيضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
39,647,522,850	99,444,246,994		ربح السنة
(231,889,689)	(263,203,032)	20	مكونات الدخل الشامل الأخر
39,415,633,161	99,181,043,962		الدخل الشامل للسنة

مصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

مجموع حقوق الملكية	أرباح مدورة	ربح السنة	احتياطي التوسعات والتطوير	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي الزامي	رأس المال المكتتب به والمدفوع	ايبضاح
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
							2024
311,845,607,215	41,399,746,707	-	7,964,322,120	617,570,241	11,863,968,147	250,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني
99,181,043,962	-	99,444,246,994	-	(263,203,032)	-	-	الدخل الشامل للسنة
55,000,000,000	-	-	-	-	-	55,000,000,000	19 زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم جديدة
-	(38,035,677,880)	-	(7,964,322,120)	-	-	46,000,000,000	19 زيادة رأس المال عن طريق توزيع أسهم
-	94,472,034,644	(99,444,246,994)	-	-	4,972,212,350	-	20,21 تخصيص ربح السنة
<u>466,026,651,177</u>	<u>97,836,103,471</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>354,367,209</u>	<u>16,836,180,497</u>	<u>351,000,000,000</u>	الرصيد في 31 كانون الأول
							2023
283,054,974,054	14,359,600,000	-	7,964,322,120	849,459,930	9,881,592,004	250,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني
39,415,633,161	-	39,647,522,850	-	(231,889,689)	-	-	الدخل الشامل للسنة
(10,625,000,000)	(10,625,000,000)	-	-	-	-	-	38 توزيعات أرباح نقدية
-	37,665,146,707	(39,647,522,850)	-	-	1,982,376,143	-	20,21 تخصيص ربح السنة
<u>311,845,607,215</u>	<u>41,399,746,707</u>	<u>-</u>	<u>7,964,322,120</u>	<u>617,570,241</u>	<u>11,863,968,147</u>	<u>250,000,000,000</u>	الرصيد في 31 كانون الأول

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

2023	2024	إيضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
46,279,921,446	120,024,012,469		الأنشطة التشغيلية
			ربح السنة قبل الضريبة
			تعديلات للبنود غير النقدية:
1,417,295,329	1,689,433,383		استهلاكات وإطفاءات
107,242,611	6,452,991	28	خسائر استبعاد موجودات ثابتة
3,000,000,000	5,500,000,000	6	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	(313,902,061)	25	أرباح بيع موجودات مالية
-	19,668,404,319	17	مخصصات المتنوعة
(368,586,118)	(713,462,329)		اطفاء علاوات / خصم استثمارات مالية
58,782,921	50,986,510	11	فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار
50,494,656,189	145,911,925,282		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(19,982,159,459)	(44,146,268,903)		الزيادة في الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (احتياطي الزامي)
(6,956,100,000)	(441,935,082)		الزيادة في الإيداعات لدى المصارف
(41,788,869,339)	(61,521,354,449)		الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(5,392,600,284)	(1,193,989,484)		الزيادة في الموجودات الأخرى
305,568,890,737	530,669,711,908		الزيادة في ودائع العملاء
83,028,107,732	243,902,473,787		الزيادة في التأمينات النقدية
9,271,473,025	9,657,170,750		الزيادة في المطلوبات الأخرى
374,243,398,601	822,837,733,809		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
(2,252,671,738)	(6,632,398,596)	16	ضريبة الدخل المدفوعة
371,990,726,863	816,205,335,213		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(1,462,729,259)	(2,802,870,687)	9	شراء موجودات ثابتة
(116,371,930)	(57,024,300)	10	شراء موجودات غير ملموسة
(120,273,423,480)	(105,386,130,500)		شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
62,229,523,480	6,065,046,281		بيع / استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	747,253,116		بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(59,623,001,189)	(101,433,726,090)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	55,000,000,000	19	زيادة رأس المال
(10,625,000,000)	-	38	توزيعات أرباح نقدية
(445,400,000)	(406,100,000)	11	سداد التزامات عقود الإيجار
(11,070,400,000)	54,593,900,000		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(12,880,254,050)	-		تأثير تغيرات أسعار الصرف
288,417,071,624	769,365,509,123		صافي التغير في النقد وما في حكمه
305,227,898,580	593,644,970,204		النقد وما في حكمه اول السنة
593,644,970,204	1,363,010,479,327	31	النقد وما في حكمه اخر السنة
			التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد
27,928,844,103	43,053,015,239		فوائد مقبوضة
3,814,080,014	7,265,394,217		فوائد مدفوعة
			معاملات غير نقدية
-	7,964,322,120	19	تحويل إحتياطي التوسعات والتطوير إلى رأس المال
-	38,035,677,880	19	تحويل من الأرباح المدورة إلى رأس المال

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

1 معلومات عن المصرف

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت موافقة المصرف المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء، بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 20 شباط 2006 على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.

غاية المصرف القيام بكافة العمليات المصرفية وقبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة من خلال مركزه الرئيسي في بغداد ومن خلال فروع في جمهورية العراق وعددها ثمانية فروع في بغداد وكربلاء والبصرة والنجف والحلة وأربيل والسليمانية.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف، وبنك الاسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة اردنية) بنسبة 9% من رأسمال المصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2024.

بموجب التفويض الممنوح لمجلس إدارة مصرف المنصور من قبل الهيئة العامة للمصرف، تم إبرام اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بين مصرف المنصور للاستثمار وبين بنك قطر الوطني - قطر ش.م.خ ("المستشار") والتي بموجبها يقدم المستشار "الخدمات والاستشارات الإدارية والفنية" التي تتضمن بمقتضى الاتفاقية:

- 1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
- 2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين المصرف من إعداد التقارير المالية والإدارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم المصرف بتزويدها للمستشار.
- 3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمصرف سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية المصرف.
- 4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والأنظمة الداخلية والقرارات.
- 5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالانتماء وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس إدارة المصرف حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للمصرف، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في جمهورية العراق.
- 6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
- 7) يحق للمصرف طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام المصرف بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في جمهورية العراق.

تأسس المصرف برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع أعماله المصرفية واستجابة لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح مبلغ 351 مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل مقسم الى 351 مليار سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 1 دينار عراقي بتاريخ 31 كانون الأول 2024.

الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 16 كانون الثاني 2025.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ بيان المركز المالي.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وقرارات البنك المركزي العراقي.
- تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي وهي عملة التشغيل للمصرف.
- يقوم المصرف بعرض بيان المركز المالي حسب ترتيب السيولة، يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عادةً بالإجمالي في بيان المركز المالي، يتم تقاصها والإفصاح عنها بالصافي كما هو منصوص عليه في ملخص أهم السياسات المحاسبية في الإيضاح 2.4.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

- قام المصرف بتطبيق بعض التعديلات والتفسيرات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2024.
- لم يقم المصرف بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر وغير نافذ التطبيق.

2.2.1 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 - التزامات عقود الإيجار في عمليات البيع وإعادة الإيجار
تحدد التعديلات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتطلبات التي يستخدمها البائع - المستأجر في قياس التزام الإيجار الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع - المستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر على البيانات المالية للمصرف.

2.2.2 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - تصنيف المطلوبات باعتبارها متداولة أو غير متداولة
تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتطلبات اللازمة لتصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية تاريخ البيانات المالية.
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمال ممارسة المنشأة لحق التأجيل الخاص بها.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي في حد ذاتها أداة حقوق ملكية فإن شروط الالتزام لا تؤثر على تصنيفه.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المنشأة الإفصاح عند وجود التزام ناشئ عن اتفاقية قرض مصنف كمطلوبات غير متداولة، حيث أن حق المنشأة في تأجيل التسوية هو مشروط بالالتزام بالتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر على البيانات المالية للمصرف.

2.2.3 ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" توضح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب إفصاحاً إضافياً عن هذه الترتيبات.
إن متطلبات الإفصاح في التعديلات تهدف إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية في فهم تأثيرات ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر على البيانات المالية للمصرف.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للمصرف، يعتزم المصرف تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

2.3.1 عدم قابلية تحويل العملات - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

في آب 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" لتحديد كيفية تقييم المنشأة لمدى قابلية العملة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون قابلية التبادل غير موجودة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل إلى العملة الأخرى، أو من المتوقع أن تؤثر، على الأداء المالي للمنشأة والمركز المالي والتدفقات النقدية.

ستكون التعديلات سارية المفعول لفترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025. ويُسمح بالتطبيق المبكر، ولكن يتعين الإفصاح عنه. وعند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمنشأة إعادة عرض المعلومات المقارنة.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.3.2 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية

في نيسان 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض ضمن بيان الربح أو الخسارة، بما في ذلك الإجماليات والإجماليات الفرعية. وعلاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع عناصر الدخل والمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة في واحدة من خمس فئات: التشغيل، والاستثمار، والتمويل، وضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث تعد الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء التي حددتها الإدارة حديثاً، ومجموعات الدخل والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفكيك المعلومات المالية على أساس "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الأساسية والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلية" وإزالة الخيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، ولكن يُسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 بأثر رجعي.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.3.3 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

في أيار 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، والذي يسمح للكيانات المؤهلة لاختبار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقارير، يجب أن تكون الكيانات تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، ولا يمكن أن يكون لها مساءلة عامة ويجب أن يكون لها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تعد البيانات المالية المجمعة، المتاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

ستكون التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027. يُسمح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية

2.4.1 التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل البنك المركزي العراقي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمصرف في بيان الدخل. إن الدينار العراقي هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للمصرف.

2.4.2 معلومات القطاع

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة للمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.
- يتم توزيع التقارير القطاعية للمصرف كما يلي: تجزئة، شركات، الخزينة.

2.4.3 تحقق الإيرادات

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم 9 يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. إن معدل الفائدة الفعلي EIR هو السعر الذي يخضم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء.

يعترف المصرف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في بيان المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في بيان الدخل.

2.4.3.1 الفائدة والإيرادات والمصرفيات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي. إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية. عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

2.4.3.2 العمولات الدائنة

يحقق المصرف عمولات دائنة من الخدمات المتنوعة المقدمة للعملاء ويمكن تصنيف إيرادات العمولات كما يلي:

- العمولات الدائنة المحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة
تؤجل العمولات المحققة من تقديم الخدمات خلال فترة زمنية محددة ويتم الاعتراف فيها كإيراد على أساس الفترة الزمنية. وتشمل إيرادات العمولات ورسوم إدارة الأصول وصناديق الإستثمار والرسوم الأخرى الإدارية والاستشارية.

- العمولات الدائنة من تقديم خدمات مالية والمحققة عند تنفيذ عمل هام
يعترف بالعمولات والرسوم كإيرادات عند إنجاز العمل الهام، مثال ذلك عمولة تخصيص أسهم لعميل. يتم الاعتراف بالعمولات المرتبطة بإنجاز عمل محدد بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في هذا الخصوص.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.3 تحقق الإيرادات (تتمة)

2.4.3.2 العمولات الدائنة (تتمة)

- العمولات الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية تتضمن العمولات التي يعتبرها المصرف جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية ما يلي: عمولات إصدار القروض و عمولات الالتزام للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها وغيرها من العمولات المتعلقة بالانتماء. إن الاعتراف بهذه العمولات (مع أي تكاليف إضافية) يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات فوائد من خلال إجراء تعديل على معدل الفائدة الفعلي.

2.4.3.3 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح عندما ينشأ حق للبنك باستلام الدفعات، والذي يحصل عادة عند موافقة المساهمين على التوزيعات.

2.4.4 الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

2.4.4.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئياً في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف المصرف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى المصرف.

2.4.4.2 القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم المصرف باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضع أدناه.

2.4.4.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يعترف المصرف بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في بيان الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة ملحوظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

2.4.4.4 فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالتكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

يقوم المصرف بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتاح للمصرف تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليل بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من المصارف والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم المصرف فقط بقياس المبالغ المستحقة من المصارف والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة من حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
 - الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.
- تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

2.4.5.1.1 تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتحديد نموذج الأعمال إلى المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمصرف على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للإدارة التنفيذية العليا في المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- التكرار المتوقع لتقييم المصرف، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمصرف، لا يقوم المصرف بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترة اللاحقة.

2.4.5.1.2 اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم المصرف بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات أصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم المصرف بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذو صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.2 مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

- المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:
- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
 - لا تتطلب استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع أية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
 - يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي الحق.

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يقوم المصرف بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولية رقم 9 للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ المصرف بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل.

2.4.5.4 أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

عند الاعتراف الأولي، يتاح للمصرف في بعض الأحيان خيار تصنيف بعض استثماراته بشكل غير قابل للإلغاء ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عندما يستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير المكاسب والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح ضمن الدخل الشامل الأخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

2.4.5.5 موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في الربح والخسارة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للمصرف. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الأخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة. إيرادات الفوائد المتحققة أو المكتبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة / خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم المصرف بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة والتي هي العلاوات المستلمة. لاحقاً للاعتراف الأولي، يقوم المصرف بأثبات التزامات الضمانات بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به أو بقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة أيهما أعلى. يتم إثبات العلاوات المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

تمثل السقوف غير المستغلة والاعتمادات المستندية التزامات على المصرف لتقديم قرض بشروط محددة إلى العميل خلال فترة الالتزام ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم المصرف بإصدار التزامات قروض بمسحوبات اقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحا منها إجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

2.4.6 إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم المصرف بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف الأولي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها المصرف باستحواذ أو إلغاء قطاع أعمال معين. ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

2.4.7.1 إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة، مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر إلغاء الإعتراف إلى الحد الذي لا يتم فيه تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة، في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يأخذ المصرف العوامل التالية عند تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء القروض الممنوحة للعميل:

- تغيير في عملة القرض
- تقديم مزايا في الملكية
- تغيير في الطرف المقابل
- إذا كان التعديل قد أدى إلى عدم استيفاء الأداة المالية لاختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقرض. يقوم المصرف بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغيير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية

2.4.7.2.1 الموجودات المالية

يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية للمصرف)، عند إلغاء حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. يقوم المصرف أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا تم كل من تحويل الموجودات المالية وكان التحويل يخضع لإلغاء الاعتراف.

يقوم المصرف بتحويل الموجودات المالية فقط إذا:

- قام المصرف بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- أو
- إذا احتفظ المصرف بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامات بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التميرير المباشر.
- إن اتفاقية التميرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ المصرف بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفرض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:
- ◀ المصرف غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم تكن قد حصلت نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- ◀ لا يمكن للمصرف بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- ◀ يلتزم المصرف بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً فقط من أجل إلغاء الاعتراف إذا:

- قام المصرف بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية.
 - أو
 - قام المصرف بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية.
- يعتبر المصرف نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر المصرف باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة المصرف بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف المصرف أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها المصرف. يقوم المصرف بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل المصرف.

إذا استمر المصرف باستثمار الأصل المحول المشتري أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم المصرف بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل المصرف عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر المصرف بالاعتراف بالاستثمار بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية (تتمة)

2.4.7.2.2 المطلوبات المالية

يتم إلغاء المطلوبات المالية عند اعفاء المصرف من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في الربح أو الخسارة.

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، معاً مع التزامات القروض و عقود الضمان المالية، والمشار إليها "الأدوات المالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغيير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحظة.

قام المصرف بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم المصرف بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للمصرف توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لعدة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي أسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر
احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

التعرض الائتماني عند التعثر
إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.

نسبة الخسارة بافتراض التعثر
نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقعة تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض المتجددة الأخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدية للأدوات المالية ما لم يكن لدى المصرف الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم المصرف باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية في معظم الأحيان.

التزامات القروض والاعتمادات عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات واعتمادات القروض، يقوم المصرف بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة للالتزامات القروض والاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

2.4.8.3 أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في بيان المركز المالي، والذي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن ان ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر، ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

2.4.8.4 بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات المصرف عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للمصرف فيها إلغاء و/أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد المصرف من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الأشعار التعاقدية، ولكنها تحسب بدلاً من تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات المصرف بسلك العمل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للمصرف، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعمل.

إن سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.5 نظرة مستقبلية للمعلومات

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد المصرف على مجموعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي
- معدلات البطالة
- معدلات الفائدة للبنك المركزي

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ البيانات المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

2.4.9 تقييم الضمانات

يقوم المصرف لغايات التخفيض من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للمصرف. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال كالنقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى اقصى حد ممكن، يستخدم المصرف بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الأعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل خبراء التقييم العقاري والبيانات المالية المدققة ومصادر أخرى مستقلة.

2.4.10 الضمانات التي آلت ملكيتها للمصرف

تتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط المصرف أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط المصرف الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة بالنسبة للموجودات المالية، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة المصرف. يتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في بيان المركز المالي.

2.4.11 إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف المصرف عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعدم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.4.12 القروض المعدلة

يقوم المصرف أحياناً بإجراء بعض التنازلات أو التعديلات على الشروط الأصلية للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات، يقوم المصرف بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قروض جديدة (جدولة أو إعادة هيكلة). تتضمن سياسة المصرف في مراقبة القروض المعاد التفاوض على شروطها من أجل المساعدة على ضمان استمرار تحصيل الدفعات المستقبلية. إن قرار المصرف بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقروض مجدولة ضمن المرحلة الثالثة حتى يتم تحصيلها أو إلغائها.

عند إعادة هيكلة القروض أو تعديل بنودها دون ان يتم إلغائها، يعيد المصرف تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم المصرف بإعادة النظر في تصنيفها.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.13 تحديد القيمة العادلة

- من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:
- المستوى (1): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
 - المستوى (2): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.
 - المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.

يقوم المصرف بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية. يقوم المصرف بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، وتحدد فيما إذا كان هناك أية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

2.4.14 النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف، وتطرح ودائع المصارف التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التملك الأصلي.

2.4.15 الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغيير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات الثابتة:

- مباني	34 سنة
- أجهزة وأثاث	5 سنوات
- وسائل نقل	5 سنوات
- الات ومعدات	5 سنوات
- ديكورات	5 سنوات

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد.

تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

2.4.16 الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة فقط عندما يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق ويكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها سوف تتدفق إلى المصرف.

في حال شرائها، فإنه يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المكتتة في جميع الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها.

يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يجب تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغيير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- أنظمة الحاسوب والبرامج	5 سنوات
--------------------------	---------

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.17 عقود الإيجار

يقيم المصرف عند بدء العقد ما إذا كان هذا العقد عبارة عن عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي إذا كان العقد يمنح الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الوقت مقابل عوض.

- المصرف كمستأجر

يطبق المصرف طريقة الاعتراف والقياس الفردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يعترف المصرف بالتزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار، وحق استخدام الأصول والذي يمثل الحق باستخدام الأصول موضوع العقد.

(أ) حق استخدام الأصول

يعترف المصرف بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل موضوع العقد متوفراً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة، مطروحاً منها أي مجمع للاهلاك أو خسائر انخفاض القيمة المترجمة، ومعدلة بأي إعادة تقييم للتزامات الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الأصول على مقدار التزامات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي دفعت عند أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة. يتم استهلاك حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للأصول، أيهما أقصر. ويخضع حق استخدام الأصول أيضاً لخسائر انخفاض القيمة.

(ب) التزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يعترف المصرف بالتزامات عقود الإيجار مقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يجب على المصرف دفعها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة غير مضمونة) مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد إلى حد معقول أن يمارسه المصرف ومدفوعات غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تبيّن أن للمصرف الخيار بإنهاء العقد. يتم إدراج مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (إلا في حال يتم كانت تتعلق بإنتاج المخزون) في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الدفع.

عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء الإيجار لأن سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ التزامات عقود الإيجار ليعكس تراكم الفائدة وينخفض عند القيام بمدفوعات الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغييرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغيير في المؤشر أو المعدل المستخدم في تحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل موضوع العقد.

(ج) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة

يطبق المصرف إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل لديه (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

- المصرف كمؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا ينقل فيها المصرف بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل كعقود تأجير تشغيلي.

2.4.18 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على المصرف ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

2.4.19 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث لاحق.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)****2.4.20 تدني قيمة الموجودات غير المالية**

يقوم المصرف في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، يقوم المصرف بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد. في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم المصرف بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بأخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد. لا يتم عكس خسائر تدني قيمة الشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.21 الكفالات المالية

من خلال نشاطها الاعتيادي يقوم المصرف بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف الأولي بالكفالات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى بما يعادل القسط المحصل. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزام المصرف بكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل الشامل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة، الأكبر بينهما. إن أية زيادة في المطلوبات الناتجة على الكفالات المالية يتم الاعتراف بها ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في بيان الدخل. يتم الاعتراف بالقسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند "العمولات والرسوم الدائنة" من خلال إطفاء القسط المحصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الكفالة.

2.4.22 ضريبة الدخل**• الضريبة الحالية**

يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترة الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي.

2.4.23 التقاص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

2.4.24 حسابات خارج بيان المركز المالي

تسجل الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات المصرف الاعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات التزامات لمنح سلف وكتب الكفالات وقبولات واعتمادات مستندية. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها.

2.4.25 محاسبة التحوط

يستخدم المصرف المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان. من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم المصرف بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة. عند بداية عملية التحوط، يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر من استخدام التحوط، والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

2.4.26 العائد على الأسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

3. استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية والالتزامات المحتمل أن تطرأ المفصح عنها. إن عدم التأكد المرتبط بهذه الفرضيات والتقديرات قد ينتج عنه تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات في الفترات المستقبلية.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال الفترة القادمة هي كما يلي:

3.1 فرضية الاستمرارية

قامت إدارة المصرف بتقدير مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس فرضية الاستمرارية. وإن إدارة المصرف متأكدة من أن المصرف لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس فرضية الاستمرارية.

3.2 تحديد مدة عقود الإيجار المتضمنة على خيارات التجديد والإنهاء - المصرف كمستأجر

يحدد المصرف مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، بالإضافة إلى أية فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد على نحو معقول أنه ستتم ممارسة هذا الخيار، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن تتم ممارسة هذا الخيار.

لدى المصرف عدة عقود إيجار تشمل خيارات التمديد والإنهاء. يقوم المصرف بتقدير ما إذا كان من المؤكد على نحو معقول ممارسة أو عدم ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد الإيجار. وبذلك فإن المصرف يأخذ في عين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، يعيد المصرف تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها من الممكن أن يؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، بناء تحسينات جوهرية أو تخصيصات كبيرة للأصل المؤجر).

3.3 الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقعة فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقدم الفني والتجاري. تقوم الإدارة، على أساس سنوي، بمراجعة الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة. يتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية.

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك، فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة المصرف اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة. قام المصرف بحساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها بتعليمات البنك المركزي العراقي.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والفرضيات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المصرف عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

• تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس نسبي. يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم المصرف بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المصرف.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناءً على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل الى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة 1 الى المرحلة 2:

1- تم تحديد حدود لقياس الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغيير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.

2- إضافة الى استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغيير في مراحل التصنيف أو اجراء التعديلات بما يعكس وضع الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.

3- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم.

يعتمد التغيير بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. ان طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

• عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المصرف القيام باجتهادات جوهرية.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

ان في تقديرنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة....). ان تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة. تشمل هذه السيناريوهات على تغيرات هبوط إضافية بشكل سنوي على الأقل وبما تقتضي حاجة لذلك.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

• تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى المصرف. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

• العمر المتوقع:

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم المصرف بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها المصرف معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع التدفقات النقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها المصرف لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

3.6 المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يعمل المصرف في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متأصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون المصرف طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للمصرف.

عندما يمكن للمصرف القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل المصرف مخصصات للقضية. عندما يعتبر المصرف أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظراً لعدم التيقن والتقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ المصرف في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم المصرف بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

4 نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
96,803,002,865	175,626,615,449	نقد في الخزينة
401,483,954,266	947,044,956,430	حسابات جارية مع البنك المركزي العراقي
35,000,000,000	-	ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من فترة ثلاثة أشهر
110,947,552,400	190,118,989,977	احتياطي (ودائع) قانوني (*)
(257,465,777)	(232,297,103)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
643,977,043,754	1,312,558,264,753	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 190,118,989,977 دينار عراقي وهو يمثل نسبة 18% من الحسابات الجارية، و13% من ودائع التوفير والثابتة، مقابل مبلغ 110,947,552,400 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

5 أرصدة وإيداعات لدى المصارف

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			2024
212,363,881,091	206,512,751,165	5,851,129,926	حسابات جارية وتحت الطلب
45,864,088,512	45,864,088,512	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (*)
(51,480,444)	(17,834,176)	(33,646,268)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
258,176,489,159	252,359,005,501	5,817,483,658	
			2023
49,237,873,183	47,620,888,197	1,616,984,986	حسابات جارية وتحت الطلب
59,514,348,000	59,514,348,000	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (*)
(11,715,362)	(4,724,934)	(6,990,428)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
108,740,505,821	107,130,511,263	1,609,994,558	

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 212,363,881,091 دينار عراقي مقابل 49,237,873,183 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023.

(*) إن حساب ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يتكون من:

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			2024
38,505,818,512	38,505,818,512	-	ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
7,358,270,000	7,358,270,000	-	إيداعات (ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
45,864,088,512	45,864,088,512	-	
			2023
52,558,248,000	52,558,248,000	-	ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
6,956,100,000	6,956,100,000	-	إيداعات (ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
59,514,348,000	59,514,348,000	-	

6 تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
24,778,595,742	16,314,858,370	حسابات جارية مدينة
198,544,136,361	256,871,870,233	قروض وسلف
130,687,762	396,422,664	بطاقات ائتمانية
89,018,957	3,100,896,889	دائن صدفه مدين
223,542,438,822	276,684,048,156	المجموع
		ينزل:
(10,367,669,492)	(15,537,600,576)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(18,178,185,800)	(11,745,120,684)	فوائد معلقة (محفوطة)
194,996,583,530	249,401,326,896	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) مبلغ 19,252,894,942 دينار عراقي، أي ما نسبته 7% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 34,822,995,536 دينار عراقي، أي ما نسبته 15.6% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023.

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 7,507,774,258 دينار عراقي، أي ما نسبته 2.8% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 16,644,809,736 دينار عراقي، أي ما نسبته 8.11% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023.

لا يوجد تسهيلات ائتمانية غير مباشرة غير عاملة (المرحلة الثالثة) كما في 31 كانون الأول 2024 وفي 31 كانون الأول 2023.

قام المصرف خلال عام 2024، وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي بنقل تسهيلات ائتمانية مباشرة منخفضة القيمة بمبلغ 6,167,556,607 دينار عراقي إلى خارج بيان المركز المالي مع استمرار احتساب الفوائد المعلقة، حيث بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لهذه التسهيلات الائتمانية مبلغ 1,946,679,999 دينار عراقي، بينما قام المصرف خلال عام 2023 بنقل تسهيلات ائتمانية مباشرة منخفضة القيمة بمبلغ 3,153,636,036 دينار عراقي، إلى خارج بيان المركز المالي مع استمرار احتساب الفوائد المعلقة حيث بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لهذه التسهيلات الائتمانية مبلغ 1,790,777,014 دينار عراقي.

يوضح الجدول التالي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
6,505,759,328	10,367,669,492	رصيد أول السنة
3,000,000,000	5,500,000,000	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,894,438,657	1,616,611,083	المحول من المخصصات المتنوعة
(1,790,777,014)	(1,946,679,999)	ديون منقولة إلى خارج بيان المركز المالي
(241,751,479)	-	فروقات أسعار الصرف
10,367,669,492	15,537,600,576	رصيد نهاية السنة

7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
684,127,665	-	<u>موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية</u>
862,393,423	849,966,999	أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات محلية
		أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات خارجية
789,473,678	789,473,678	<u>موجودات مالية ليس متوفر لها أسعار سوقية</u>
2,335,994,766	1,639,440,677	الشركة العراقية لضمان الودائع (*)

(*) يمثل المبلغ استثمار مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ في الشركة العراقية لضمان الودائع، وهي شركة مساهمة مختلطة تخضع لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، وتم تأسيسها بموجب نظام ضمان الودائع المصرفية رقم 3 لسنة 2016 الصادر عن مجلس الوزراء. قام المصرف بتسديد 100% من حصته في رأس المال الشركة والبالغة 789,473,678 دينار عراقي خلال عام 2018.

8 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
136,000,000,000	236,000,000,000	سندات وطنية محلية
10,601,687,851	10,636,234,399	سندات خارجية
(1,420,307,551)	(2,095,568,209)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
145,181,380,300	244,540,666,190	
146,601,687,851	246,636,234,399	<u>تحليل السندات</u>
(1,420,307,551)	(2,095,568,209)	ذات عائد ثابت
145,181,380,300	244,540,666,190	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

إن الموجودات بالتكلفة المطفأة هي عبارة عن استثمارات في سندات دين حسب الجدول التالي:

2023	2024	تاريخ الاستحقاق	معدل الفائدة %	جهة الإصدار
دينار عراقي	دينار عراقي			
-	100,000,000,000	2026	6.5%	دول
60,000,000,000	60,000,000,000	2027	8%	دول
50,000,000,000	50,000,000,000	2025	6%	دول
26,000,000,000	26,000,000,000	2025	7%	دول
-	5,375,875,768	2029	7.25%	بنوك
5,264,632,270	5,260,358,631	2029	6.75%	دول
5,337,055,581	-	2028	6.588%	دول
146,601,687,851	246,636,234,399			

9 موجودات ثابتة

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض حساب الاستهلاك هي كما يلي:

34 سنة - مباني

5 سنوات - كافة الموجودات عدا المباني

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل، كما أن الأراضي لا تستهلك.

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2024								
المجموع	مشاريع تحت التنفيذ	ديكورات	الات ومعدات	وسائل نقل	أجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
30,552,344,644	473,738,868	1,147,521,380	594,552,587	103,790,000	1,789,733,747	11,961,324,767	14,481,683,295	<u>التكلفة</u>
2,802,870,687	1,918,502,075	35,194,500	291,289,000	142,600,000	395,785,111	19,500,000	-	كما في 1 كانون الثاني
(470,819,290)	(470,819,290)	-	-	-	-	-	-	الإضافات
(164,254,205)	-	(350,000)	(59,927,373)	-	(103,976,832)	-	-	التحويلات
32,720,141,836	1,921,421,653	1,182,365,880	825,914,214	246,390,000	2,081,542,026	11,980,824,767	14,481,683,295	استيعادات
								كما في 31 كانون الأول
								<u>الإستهلاك المتراكم</u>
3,215,542,251	-	198,785,151	388,138,301	63,977,045	1,049,663,263	1,514,978,491	-	كما في 1 كانون الثاني
955,650,994	-	210,703,598	84,132,727	27,588,034	274,275,646	358,950,988	-	استهلاك السنة
(157,801,214)	-	(349,993)	(59,927,368)	-	(97,523,853)	-	-	استيعادات
4,013,392,031	-	409,138,756	412,343,660	91,565,079	1,226,415,056	1,873,929,479	-	كما في 31 كانون الأول
								<u>صافي القيمة الدفترية</u>
28,706,749,805	1,921,421,653	773,227,124	413,570,554	154,824,921	855,126,970	10,106,895,288	14,481,683,295	كما في 31 كانون الأول

9 موجودات ثابتة (تتمة)

								2023
المجموع	مشاريع تحت التنفيذ	ديكورات	الات ومعدات	وسائل نقل	أجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
30,334,882,409	1,283,296,134	125,647,617	484,922,162	103,790,000	1,915,928,434	11,939,614,767	14,481,683,295	التكلفة
1,462,729,259	1,021,544,179	3,930,000	175,790,000	-	256,215,080	5,250,000	-	كما في 1 كانون الثاني
(792,730,392)	(1,831,101,445)	1,021,911,053	-	-	-	16,460,000	-	الإضافات
(452,536,632)	-	(3,967,290)	(66,159,575)	-	(382,409,767)	-	-	التحويلات
30,552,344,644	473,738,868	1,147,521,380	594,552,587	103,790,000	1,789,733,747	11,961,324,767	14,481,683,295	استيعادات
								كما في 31 كانون الأول
2,762,492,012	-	110,420,407	396,849,794	43,551,543	1,054,205,131	1,157,465,137	-	الإستهلاك المتراكم
798,344,260	-	90,080,021	55,368,281	20,425,502	274,957,102	357,513,354	-	كما في 1 كانون الثاني
(345,294,021)	-	(1,715,277)	(64,079,774)	-	(279,498,970)	-	-	استهلاك السنة
3,215,542,251	-	198,785,151	388,138,301	63,977,045	1,049,663,263	1,514,978,491	-	استيعادات
								كما في 31 كانون الأول
27,336,802,393	473,738,868	948,736,229	206,414,286	39,812,955	740,070,484	10,446,346,276	14,481,683,295	صافي القيمة الدفترية
								كما في 31 كانون الأول

10 موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج الكمبيوتر:

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
		التكلفة
2,741,998,164	3,651,100,486	كما في 1 كانون الثاني
116,371,930	57,024,301	الإضافات
792,730,392	470,819,290	التحويلات
<u>3,651,100,486</u>	<u>4,178,944,077</u>	كما في 31 كانون الأول
		الإطفاء المتراكم
2,065,848,114	2,289,429,873	كما في 1 كانون الثاني
223,581,759	342,146,550	إطفاء السنة
<u>2,289,429,873</u>	<u>2,631,576,423</u>	كما في 31 كانون الأول
		صافي القيمة الدفترية
<u>1,361,670,613</u>	<u>1,547,367,654</u>	كما في 31 كانون الأول

11 حق استخدام الأصول / التزامات عقود الإيجار

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
		حق استخدام الأصول
1,300,903,011	3,245,930,393	الرصيد في 1 كانون الثاني
(412,777,868)	-	التغيرات خلال السنة
2,753,174,560	-	إضافات
(395,369,310)	(391,635,840)	مصروف استهلاك
<u>3,245,930,393</u>	<u>2,854,294,553</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول
		التزامات عقود الإيجار
1,329,668,632	3,315,481,030	الرصيد في 1 كانون الثاني
(380,745,083)	-	التغيرات خلال السنة
2,753,174,560	-	إضافات
58,782,921	50,986,510	فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار
(445,400,000)	(406,100,000)	الدفعات
<u>3,315,481,030</u>	<u>2,960,367,540</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول

12 موجودات أخرى

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
2,430,562,733	312,638,869	فوائد محققة غير مستحقة القبض - مصارف
2,089,525,130	4,175,284,595	فوائد محققة غير مستحقة القبض - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
2,499,245,552	3,753,415,118	فوائد محققة غير مستحقة القبض - تسهيلات ائتمانية مباشرة
944,427,060	833,411,020	مصاريف مدفوعة مقدماً
143,281,502	119,457,219	نفقات قضائية قابلة للاسترداد
8,058,855,611	8,026,725,431	مدينو غرامات مدفوعة
74,353,736	213,308,558	أخرى
(8,058,855,611)	(8,026,725,431)	ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
8,181,395,713	9,407,515,379	

13 ودائع المصارف

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
10,247,014,608	10,242,910,578	4,104,030	2024
10,247,014,608	10,242,910,578	4,104,030	حسابات جارية
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
6,168,926,971	6,164,822,941	4,104,030	2023
6,168,926,971	6,164,822,941	4,104,030	حسابات جارية

14 ودائع العملاء

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
451,592,775,115	823,950,071,408	الشركات
60,331,363,801	215,142,116,704	حسابات جارية
		ودائع لأجل
84,779,393,622	86,768,468,062	الأفراد
45,903,120,976	54,344,130,075	حسابات جارية
27,975,466,103	21,047,045,276	حسابات توفير
670,582,119,617	1,201,251,831,525	ودائع لأجل

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 871,325,366,813 دينار عراقي أي ما نسبته 72.53% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 504,387,287,737 دينار عراقي أي ما نسبته 75.52% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2023.

15 تأمينات نقدية

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
70,095,882,254	71,650,302,498
886,563,948	9,142,577,267
48,580,682,880	282,672,723,104
119,563,129,082	363,465,602,869

تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة
تأمينات أخرى

16 مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
2,252,671,738	6,632,398,596
(2,252,671,738)	(6,632,398,596)
6,632,398,596	20,579,765,475
6,632,398,596	20,579,765,475

رصيد بداية السنة
ضريبة الدخل المدفوعة
ضريبة الدخل المستحقة
رصيد نهاية السنة

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
46,279,921,446	120,024,012,469
8,050,000	12,479,000
107,242,611	6,452,991
487,196,264	675,562,673
3,000,000,000	5,500,000,000
-	19,668,404,319
128,423,570	2,726,392,000
33,435,000	453,718,564
(32,313,064)	(44,119,761)
(5,795,965,184)	(11,824,465,753)
44,215,990,643	137,198,436,502
%15	%15
6,632,398,596	20,579,765,475

الربح قبل الضريبة
يضاف
إعانات المنتسبين
خسائر استبعاد موجودات ثابتة
ضريبة مدفوعة عن الموظفين
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
مخصصات متنوعة
مصروفات غير مقبولة ضريبياً
تعويضات وغرامات

ينزل

ايراد الاستثمار (توزيع أرباح استثمارات خارجية) (إيضاح 25)
ايراد الفائدة من سندات وزارة المالية العراقية غير الخاضعة للضريبة
(إيضاح 22)
الربح الضريبي
نسبة الضريبة
مصروف ضريبة الدخل

17 مخصصات متنوعة

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
434,335,346	1,076,001,897
200,000,000	200,000,000
2,329,632,348	19,082,032,147
2,963,967,694	20,358,034,044

مخصص تدني الخسائر الائتمانية غير المباشرة المتوقعة
مخصص تقلبات اسعار الصرف
أخرى (*)

(*) إن الحركة على المخصصات المتنوعة الأخرى هي كما يلي:

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
8,958,985,830	2,329,632,348
(78,465,319)	25,168,674
(4,750,695)	(39,765,082)
(2,894,438,657)	(1,616,611,083)
(818,592,260)	(675,260,658)
215,057,292	(641,666,551)
-	32,130,180
(235,846,957)	-
-	19,668,404,319
(2,812,316,886)	-
2,329,632,348	19,082,032,147

رصيد أول السنة

المحول من (إلى) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
- أرصدة وإيداعات لدى المصارف
- التسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
- موجودات أخرى

فروقات أسعار الصرف

مصرف مخصصات متنوعة

المستخدم من المخصص

رصيد نهاية السنة

18 مطلوبات أخرى

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
986,982,928	2,542,703,192
3,238,746,817	10,692,269,008
2,732,593,270	2,319,622,910
129,692,668	1,336,880,867
20,344,060	-
2,098,580	1,720,750
16,697,338	15,205,419
5,395,926	49,393,090
36,116,656	83,413,652
41,592,264	-
1,032,000,000	811,024,760
620,000,000	618,000,000
2,263,569,200	2,100,684,792
126,479,595	75,833,748
6,209,480	6,209,480
1,615,250	-
750,417,840	544,789,404
1,562,892,068	386,363,488
646,919,729	2,309,995,212
21,095,480	4,895,130
44,217,929	43,842,926
14,285,677,078	23,942,847,828

فوائد محققة غير مستحقة الدفع - ودائع العملاء

مصاريف مستحقة غير مدفوعة

شيكات مصدقة

السفائح المسحوبة على المصرف

رسوم الطوابع المالية المستحقة

دائنون / قطاع خاص / شركات وجمعيات

دائنون / قطاع خاص / افراد

دائنو نشاط غير جاري

استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير

ضريبة دخل المنتسبين

مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات

مبالغ مقبوضة لقاء زيادة رأس مال الشركات

دائنو توزيع الأرباح

أرصدة العملاء المتوفين

مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية

ايداعات الاكتتاب في اسهم الشركات

حساب الحوالات المركزية الواردة

الحوالات الموقوفة

حسابات الصراف الألي الوسيطة

عمولات مستحقة وغير مدفوعة

اخرى

19 رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع مبلغ 351 مليار دينار عراقي موزع على 351 مليار سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار عراقي للسهم كما في 31 كانون الأول 2024، بينما بلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع مبلغ 250 مليار دينار عراقي موزع على 250 مليار سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار عراقي للسهم في 31 كانون الأول 2023.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف.

قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة أردنية) والذي يعتبر شركة زميلة لبنك قطر الوطني – قطر بشراء أسهم مصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ وذلك عن طريق سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغ بتاريخ 31 كانون الأول 2024 عدد أسهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل 31,590,000,000 سهم يمثل نسبة 9% من رأسمال مصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ مقابل 22,845,974,722 سهم يمثل 7.62% بتاريخ 31 كانون الأول 2023.

ألزم البنك المركزي العراقي بناء على القرار رقم 127 لسنة 2023 العدد 439/2/9 بتاريخ 2 آب 2023 المصارف العراقية المحلية، بزيادة رأسمال المصارف ليصل إلى ما لا يقل عن 400 مليار دينار عراقي خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2024، بواقع ثلاثة دفعات على ألا تقل كل دفعة عن 50 مليار دينار عراقي، في 31 كانون الأول 2023 و 30 حزيران 2024 و 31 كانون الأول 2024، ومن الممكن إجراء الزيادة بدفعة واحدة خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2023، حيث باشر المصرف بعملية زيادة رأس المال كما يلي:

المرحلة الأولى

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 50 مليار دينار عراقي، ليصبح رأس مال المصرف 300 مليار دينار عراقي، وذلك كما يلي:

1. زيادة نقدية بمبلغ 40 مليار دينار عراقي عن طريق طرح أسهم جديدة للأكتتاب العام.
2. زيادة بمبلغ 7,964,322,120 دينار عراقي عن طريق ضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة إلى رأس مال المصرف وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً.
3. زيادة بمبلغ 2,035,677,880 دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً.

اكتملت عملية زيادة رأس المال بتاريخ 23 أيار 2024.

المرحلة الثانية

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 21 أيار 2024 زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 51 مليار دينار عراقي، ليصبح رأس مال المصرف 351 مليار دينار عراقي، وذلك كما يلي:

1. زيادة نقدية بمبلغ 15 مليار دينار عراقي عن طريق طرح أسهم جديدة للأكتتاب العام.
2. زيادة بمبلغ 36 مليار دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً.

اكتملت عملية زيادة رأس المال بتاريخ 16 أيلول 2024.

20 الاحتياطات

- احتياطي إلزامي

وفقاً لقانون الشركات العراقي، يقتطع ما نسبته 5% من ربح السنة كاحتياطي إلزامي. يحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي الإلزامي مساوياً 50% من رأسمال المصرف. يجوز الاستمرار في الاقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على ألا يتجاوز الاحتياطي الإلزامي نسبة 100% من رأس المال.

يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي الإلزامي:

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
39,647,522,850	99,444,246,994	الربح بعد الضريبة
5%	5%	نسبة الاحتياطي الإلزامي
1,982,376,143	4,972,212,350	
9,881,592,004	11,863,968,147	رصيد بداية السنة
11,863,968,147	16,836,180,497	رصيد نهاية السنة

- احتياطي القيمة العادلة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
849,459,930	617,570,241	رصيد بداية السنة
(231,889,689)	(237,145,510)	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(26,057,522)	المحول نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
617,570,241	354,367,209	رصيد نهاية السنة

- احتياطي التوسعات والتطوير

تم خلال السنوات السابقة تكوين احتياطي التوسعات والتطوير بعد موافقة الهيئات العامة السنوية للمصرف وحسب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المادة 55 الفقرة 3، لم يتم تشكيل احتياطي للتوسعات والتطوير خلال عامي 2023 و2024، حيث بلغ رصيد احتياطي التوسعات والتطوير مبلغ 7,964,322,120 دينار عراقي. قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة إلى رأس مال المصرف وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً، حيث تم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على هذه العملية.

21 أرباح مدورة

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
14,359,600,000	41,399,746,707	رصيد بداية السنة
(10,625,000,000)	-	ينزل
-	(38,035,677,880)	توزيعات أرباح نقدية المحول إلى رأس المال عن طريق توزيعات أسهم
37,665,146,707	94,472,034,644	يضاف
41,399,746,707	97,836,103,471	أرباح صافية قابلة للتوزيع عن السنة
		رصيد نهاية السنة

22 الفوائد الدائنة

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
14,698,330,254	20,709,906,255	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,984,160,463	10,605,463,889	إيداعات لدى المصارف
6,798,942,839	12,959,650,262	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (*)
31,481,433,556	44,275,020,406	

(*) يتضمن المبلغ فوائد سندات وزارة المالية العراقية البالغة 11,824,465,753 دينار عراقي لعام 2024 مقابل مبلغ 5,795,965,184 دينار عراقي لعام 2023.

23 الفوائد المدينة

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
-	29,385,035	ودائع المصارف
58,782,921	50,986,510	فوائد على التزامات عقود الايجار
3,216,154,445	5,936,684,682	ودائع العملاء:
235,811,595	1,999,776,466	ودائع لأجل
627,096,104	804,281,788	حسابات جارية
4,137,845,065	8,821,114,481	حسابات توفير

24 صافي الدخل من العمولات والرسوم

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
1,039,491,832	1,158,244,706	<u>العمولات والرسوم الدائنة:</u>
4,846,697,241	6,205,185,140	عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة
24,852,557,919	77,587,109,126	عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
30,738,746,992	84,950,538,972	عمولات أخرى
		إجمالي العمولات والرسوم الدائنة
(1,529,668,634)	(12,725,498,957)	<u>العمولات والرسوم المدينة:</u>
(1,529,668,634)	(12,725,498,957)	عمولات مدفوعة للمصارف
		إجمالي العمولات والرسوم المدينة
29,209,078,358	72,225,040,015	صافي الدخل من العمولات والرسوم

25 إيرادات الإستثمار

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
-	313,902,061
32,313,064	44,119,761
32,313,064	358,021,822

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الأخر
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الأخر

26 إيرادات تشغيلية أخرى

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
101,590,000	-
30,112,921	36,750,764
1,579,500	-
11,819,819	11,001,290
145,102,240	47,752,054

إيرادات من عقود تأجير تشغيلية
إيرادات عرضية
الزيادة بالصندوق
أخرى

27 نفقات الموظفين

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
5,249,585,437	7,107,972,701
487,196,264	675,562,673
352,581,086	416,902,449
337,465,996	264,000,000
226,767,054	211,149,638
124,200,000	54,000,000
-	1,979,000
6,777,795,837	8,731,566,461

رواتب ومنافع و علاوات الموظفين (*)
ضريبة مدفوعة عن الموظفين
المساهمة في الضمان الاجتماعي
تدريب الموظفين
التأمين الصحي
مكافأة نهاية الخدمة
تجهيزات الموظفين

(*) يتضمن المبلغ رواتب المحامين لعام 2024 بمبلغ 108,563,000 دينار عراقي مقابل مبلغ 87,174,516 دينار عراقي لعام 2023.

28 مصاريف تشغيلية أخرى

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
273,918,095	1,350,844,228	نقل الأموال
513,132,500	1,347,085,240	خدمات مهنية واستشارية
182,351,634	1,315,464,750	اشتركاكات ورسوم ورخص
875,855,798	1,270,916,673	صيانة
1,445,605,151	1,242,245,506	مصروفات خدمية أخرى
258,000,000	949,470,000	تكاليف ضمان الودائع
33,435,000	453,718,564	تعويضات وغرامات
377,599,853	372,628,250	سفر وإفاد
443,441,800	355,166,417	تأمين
219,551,333	340,481,331	ايجار وخدمات
319,010,965	221,259,836	دعاية وإعلان
175,717,829	210,000,000	اتصالات وانترنت
145,326,685	200,138,175	المياه والكهرباء
127,575,000	198,000,000	اجور تدقيق الحسابات (*)
197,000,001	174,000,000	مبادرات البنك المركزي
261,447,750	173,528,333	وقود وزبوت
83,073,570	142,076,140	قرطاسية
65,864,000	124,333,333	استئجار موقع صرافات الية
98,259,250	123,678,000	ضيافة
-	106,392,000	مصروف النقص في الصندوق
44,790,050	80,682,820	لوازم ومهمات
80,839,000	80,000,002	خدمات قانونية
75,000,000	75,000,000	مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداه
36,000,000	69,999,998	مؤتمرات وندوات
33,999,833	46,478,498	أجور نقل
48,450,000	45,998,750	نشر وطبع
107,242,611	6,452,991	خسائر استبعاد موجودات ثابتة
658,750	-	رسوم الطوابع المالية
790,562,991	2,647,560,592	أخرى
7,313,709,449	13,723,600,427	

بلغت أجور تنظيم الحسابات لعام 2024 مبلغ 18,000,000 دينار عراقي.

(*) المبلغ يتضمن أجور لمراقبي الحسابات الخارجيين الذي بلغ حسب قائمة احتساب الأجور لعام 2024 بمبلغ 191,000,000 دينار عراقي مقابل مبلغ 98,530,000 دينار عراقي لعام 2023.

29 الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم حساب حصة السهم العادي الواحد من خلال قسمة أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:

2023	2024	ربح السنة (دينار عراقي)
39,647,522,850	99,444,246,994	المتوسط المرجح لعدد الأسهم قيد التداول خلال السنة (سهم) (*)
250,000,000,000	295,374,316,940	الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (دينار عراقي)
0.159	0.337	

(*) تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بعد الإخذ بعين الاعتبار المرحلة الأولى لزيادة رأس المال التي اكتملت بتاريخ 23 أيار 2024، والمرحلة الثانية لرأس المال التي اكتملت بتاريخ 16 أيلول 2024.

إن الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار المصرف لأدوات مالية قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند ممارستها.

30 إرتباطات والتزامات محتملة

- إرتباطات والتزامات إنتمائية

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
183,451,401,936	165,795,797,389	<u>تعهدات نيابة عن العملاء</u>
		اعتمادات مستندية
		كفالات (خطابات الضمان)
5,722,891,460	7,299,512,810	دخول مناقصات
16,946,184,271	17,834,240,991	حسن تنفيذ
23,973,328,714	20,444,667,000	أخرى
46,642,404,445	45,578,420,801	مجموع الكفالات (خطابات الضمان)
230,093,806,381	211,374,218,190	المجموع
		<u>تعهدات نيابة عن المصارف</u>
		اعتمادات مستندية
		كفالات (خطابات الضمان)
115,280,000	293,012,000	دخول مناقصات
5,638,554,413	17,351,569,653	حسن تنفيذ
5,637,980,620	21,222,000,000	أخرى
11,391,815,033	38,866,581,653	مجموع الكفالات (خطابات الضمان)
15,410,885,353	44,864,890,965	المجموع
55,000,447,897	101,838,892,127	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
300,505,139,631	358,078,001,282	

31 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ التالية:

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
498,029,491,354	1,122,439,274,776	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (*)
101,784,405,821	250,818,219,159	يضاف: أرصدة لدى المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر
(6,168,926,971)	(10,247,014,608)	ينزل: ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
593,644,970,204	1,363,010,479,327	

(*) لا يستخدم احتياطي الودائع لدى البنك المركزي العراقي في نشاطات المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما في حكمه (إيضاح 4).

32 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كافة معاملات المصرف مع المصارف والشركات ذات العلاقة، ومع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية، أو أية أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية في المصرف. تخضع كافة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها المعاملات المشابهة التي يقوم بها المصرف مع العملاء العاديين بما في ذلك معدلات الفائدة والضمانات.

2024	بنك قطر الوطني - قطر	بنك قطر الوطني - تركيا	بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الاردن	البنك التجاري الدولي - الامارات العربية المتحدة	كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
	بنود داخل بيان المركز المالي					
	أرصدة وإيداعات لدى المصارف (أرصدة مدينة)					
60,236,045,739	-	-	1,116,531,118	144,040,493	-	61,496,617,350
7,268,541,263	-	-	2,974,369,315	-	-	10,242,910,578
-	5,375,875,768	-	-	-	-	5,375,875,768
	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة فوائدها محققة غير مستحقة القبض (موجودات أخرى)					
312,638,869	47,487,369	-	-	-	-	360,126,238
	ودائع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة (ودائع العملاء) (*)					
-	-	-	-	-	1,971,842,980	1,971,842,980
	فوائدها محققة غير مستحقة الدفع (مطلوبات أخرى)					
-	-	-	-	-	30,578,203	30,578,203
	بنود داخل بيان المركز المالي					
	أرصدة وإيداعات لدى المصارف (أرصدة مدينة)					
77,665,268,965	-	-	418,152,530	102,968,641	-	78,186,390,136
6,164,822,941	-	-	-	-	-	6,164,822,941
	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة فوائدها محققة غير مستحقة القبض (موجودات أخرى)					
327,480,541	-	-	-	-	-	327,480,541
	ودائع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة (ودائع العملاء) (*)					
-	-	-	-	-	10,403,227,362	10,403,227,362
	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة فوائدها محققة غير مستحقة الدفع (مطلوبات أخرى)					
-	-	-	-	-	-	-
	مطلوبات أخرى					
-	-	-	-	-	185,545,758	185,545,758

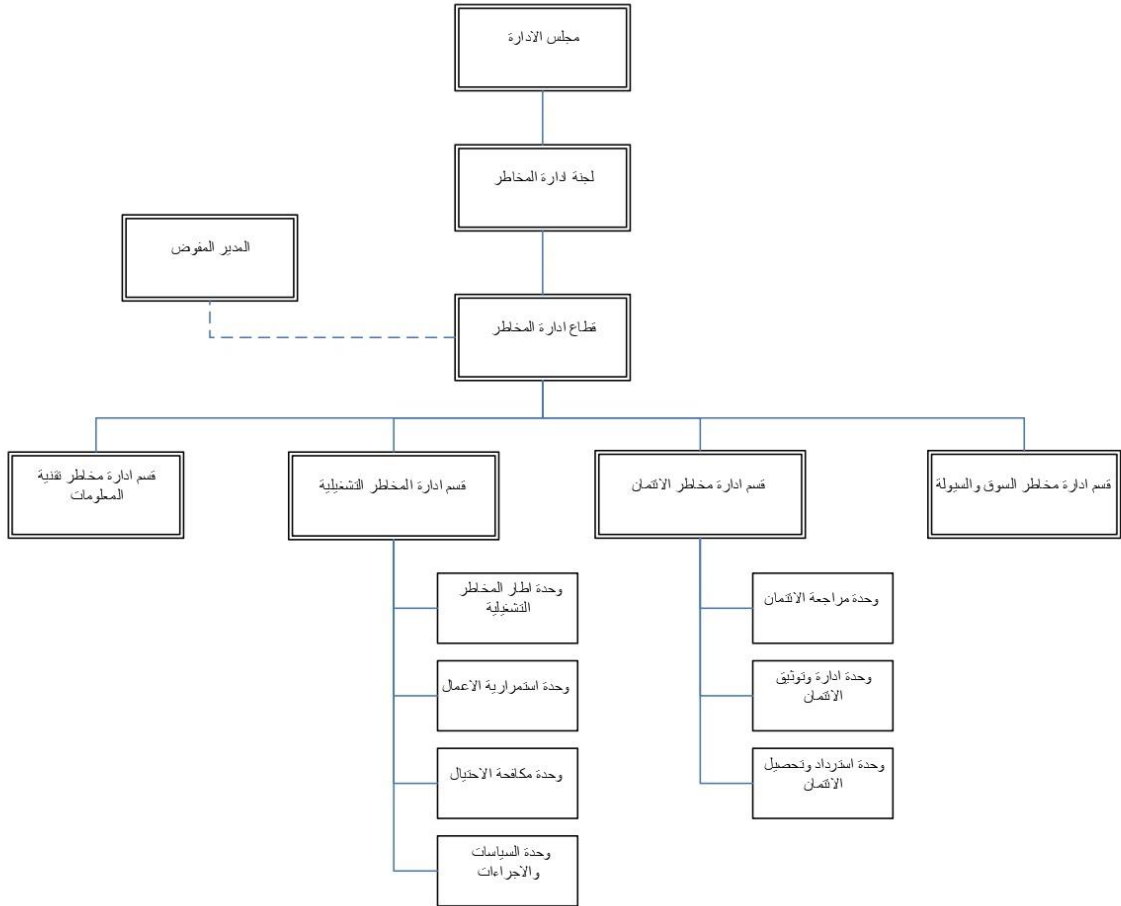
(*) إن معدلات الفائدة المطبقة على حسابات وودائع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة مطابقة لمعدلات الفائدة المطبقة على حسابات وودائع عملاء المصرف.

33 إدارة المخاطر

33.1 مقدمة

إطار إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



يتعرض المصرف للمخاطر الرئيسية التالية:

- 1- مخاطر الائتمان للشركات والأفراد.
- 2- مخاطر السوق وهي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- 3- مخاطر الدفع المسبق.
- 4- مخاطر السيولة.
- 5- مخاطر التشغيل.
- 6- مخاطر الأعمال.
- 7- مخاطر الالتزام.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المصرف لكل من المخاطر المبينة أعلاه، كما يصف أعراض المصرف وأطر إدارة المخاطر وسياساتها والإجراءات المتبعة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف لرأس المال.

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن وضع ومتابعة إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال اللجان وهي:

لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة المكافآت والترشحات، واللجنة التنفيذية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر (تتمة)

تتبع هذه اللجان بشكل مباشر إلى مجلس الإدارة وترفع له التقارير كل ثلاثة أشهر على الأقل والتي تحوي تقييماً شاملاً للمخاطر وآليات التحوط المطلوبة مع دراسات الجهد الدورية للمحافظ كافة مع السيناريوهات المتعددة. وتتعاون هذه اللجان بشكل كبير ومتكامل مع الإدارة التنفيذية للمصرف المسؤولة عن تهيئة كافة الظروف اللوجستية والإدارية لإمكانية قيام إدارة المخاطر بأعمالها على أكمل وجه وتقديم المعلومات المطلوبة لذلك، إضافة إلى تنفيذ توصيات إدارة المخاطر.

استراتيجية إدارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فعالة بهدف تعزيز مراقبة الالتزام وتوفير نظام إداري متين بحيث تصبح فيه إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لكل فرد ضمن مصرف المنصور والجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات المصرف ككل.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة للمخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها المصرف.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل المصرف ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- الحرص على تنويع مصادر أموال المصرف واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وإيجاد مصادر بديلة للأموال.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الخطوط العريضة لأفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية والمنسجمة مع التشريعات المحلية والدولية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر

يتم تشكيل لجنة إدارة مخاطر تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر. يتوجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة على دراية ومن ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية. وتقوم اللجنة بالعمل بشكل متواصل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد. التأكد ومتابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تقديم خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي قد يكون المصرف عرضة لها، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العليا للمصرف وفقاً لمعايير بازل وقواعد مصرف العراق المركزي بهذا المجال.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة المخاطر

تعمل الإدارة العليا في المصرف على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمر. العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ويفعل نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف. العمل على تنفيذ استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومن مدى استقلالية هذه الإدارة.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات المصرف.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموسوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

عملية إدارة مخاطر الالتزام

- تقع على عاتق إدارة مخاطر الالتزام مسؤولية التأكد من التزام المصرف بالقوانين والتشريعات الناهضة للعمل المصرفي والمالي لاسيما الصادرة البنك المركزي العراقي، وعليها تقديم المشورة القانونية والإجرائية الكفيلة بالتطبيق السليم للأعمال والإجراءات وفقاً لما تنص عليه التشريعات، وهي المسؤولة عن تدريب الموظفين على ما هو ناظم لعملهم قانوناً.
- إيماناً من مجلس الإدارة بأهمية دليل الحوكمة في وضع قاعدة لتطور المصرف في المستقبل وتحسين أداءه وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين، تم صياغة دليل الحوكمة بانسجام كامل مع الدليل الاسترشادي الصادر عن البنك المركزي العراقي وعن تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وإرشادات لجنة بازل، وتقوم دائرة مراقبة الالتزام بمتابعة مدى الالتزام بدليل الحوكمة.
- وتعمل إدارة المخاطر على الإحاطة بالمخاطر الائتمانية بشكل كامل وفقاً للدراسات والمتابعات والتوصيات الخاصة بذلك، إضافة إلى البدء بأعمال إدارة المخاطر التشغيلية من خلال جمع الحوادث ودراساتها وإنشاء قاعدة بيانات لها وصولاً لرسم سيناريوهات التحوط لها، وأخيراً تم البدء أيضاً بتنفيذ دراسات اختبارات الجهد لمخاطر السوق لاسيما لأسعار الفائدة وتقلبات سعر الصرف وأثرها على المحفظة والسيولة.
- كما يقوم المصرف بإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر وفق معايير بازل 3، ومن أهمها الفرضيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، والضمانات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

- تتم مراقبة المخاطر من قبل إدارة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. ويتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. ثم تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المصرف واللجان المختصة والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.
- كما يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر بشكل دوري من قبل لجنة إدارة المخاطر وذلك من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. ويتم مناقشة نتائج التدقيق مع إدارات المصرف.

تخفيض المخاطر

- كجزء من عملية إدارة المخاطر، يتم استخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى بما يتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والائتمان. وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط. كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوط غير فعالة، يقوم المصرف بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

33.2 مخاطر الائتمان

- تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المصرف لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بصورة أساسية من قروض وتسليفات المصرف إلى العملاء والبنوك الأخرى ومن الأوراق المالية الاستثمارية. ويقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنوع في الاستثمارات في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال والأنشطة الائتمانية والتمويلية لتفادي تركيز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين. ويقوم المصرف بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. وتشتمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي يقوم بها المصرف لتخفيض مخاطر الائتمان فيما يلي:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو المصارف.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير الانخفاض بالقيمة على كل من المستوى الفردي والتجمعي.
- توزيع محفظة القروض والتسليفات والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

وأبرز أنواع الضمانات هي:

- بالنسبة للقروض التجارية: رهونات للمباني السكنية والعقارات والضمانات النقدية.
 - بالنسبة للأفراد: رهونات للمباني السكنية والرواتب والضمانات النقدية.
- تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك بشكل سنوي ووفقاً لمتطلبات المصرف المركزي بهذا الشأن.

نظام التصنيف الداخلي

يدير قسم مخاطر الائتمان نماذج التصنيف الداخلية في المصرف. يقوم المصرف بإجراء تقييم منفصل للزبائن وفق لدرجات التصنيف الداخلي من 1 الى 10. تشتمل النماذج على معلومات نوعية وكمية بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمقترض التي قد يكون لها أثر على سلوكه. إضافة الى ما سبق وعندما يكون متاح يقوم المصرف بمقارنة التصنيف الداخلي للعميل مع وكالات التصنيف الخارجية.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعمليات التجارية (خارج بيان المركز المالي)

يقوم المصرف بتقديم خدمات العمليات التجارية من كفالات واعتمادات وتعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات المصرف بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه. يتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً للشروط المتفق عليها. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية للقروض وتتم الوقاية من هذه المخاطر بإتباع نفس سياسات المصرف وإجراءاتها الرقابية.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان:

2023	2024	
دينار عراقي	دينار عراقي	
		بنود داخل بيان المركز المالي
547,174,040,889	1,136,931,649,304	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
108,740,505,821	258,176,489,159	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
194,996,583,530	249,401,326,896	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
145,181,380,300	244,540,666,190	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
7,236,968,653	8,574,104,359	موجودات أخرى
1,003,329,479,193	1,897,624,235,908	
		بنود خارج بيان المركز المالي
187,470,472,256	171,794,106,701	اعتمادات مستندية
58,034,219,478	84,445,002,454	الكفالات
55,000,447,897	101,838,892,127	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
300,505,139,631	358,078,001,282	
1,303,834,618,824	2,255,702,237,190	إجمالي المخاطر الائتمانية

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

				2024
المجموع	أمريكا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
1,136,931,649,304	-	-	1,136,931,649,304	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	172,061,363,134	80,297,642,367	5,817,483,658	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	-	-	249,401,326,896	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
244,540,666,190	-	10,542,412,964	233,998,253,226	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
8,574,104,359	-	469,183,739	8,104,920,620	موجودات أخرى
<u>1,897,624,235,908</u>	<u>172,061,363,134</u>	<u>91,309,239,070</u>	<u>1,634,253,633,704</u>	
				2023
المجموع	أمريكا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
547,174,040,889	-	-	547,174,040,889	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
108,740,505,821	24,876,667,659	82,253,843,604	1,609,994,558	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
194,996,583,530	-	-	194,996,583,530	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
145,181,380,300	-	10,379,331,342	134,802,048,958	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
7,236,968,653	-	603,307,041	6,633,661,612	موجودات أخرى
<u>1,003,329,479,193</u>	<u>24,876,667,659</u>	<u>93,236,481,987</u>	<u>885,216,329,547</u>	

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يبين الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

								2024
المجموع	أخرى	حكومة وقطاع عام خارجي	أفراد - خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
1,136,931,649,304	-	-	-	-	-	-	1,136,931,649,304	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	-	-	-	-	-	-	258,176,489,159	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	-	-	48,227,532,991	54,823,240,553	102,852,850,120	43,497,703,232	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
244,540,666,190	-	239,211,819,621	-	-	-	-	5,328,846,569	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
8,574,104,359	2,155,641	-	756,955,469	804,026,424	1,380,322,062	809,955,522	4,820,689,241	موجودات أخرى
<u>1,897,624,235,908</u>	<u>2,155,641</u>	<u>239,211,819,621</u>	<u>48,984,488,460</u>	<u>55,627,266,977</u>	<u>104,233,172,182</u>	<u>44,307,658,754</u>	<u>1,405,257,674,273</u>	
								2023
المجموع	أخرى	حكومة وقطاع عام خارجي	أفراد - خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
547,174,040,889	-	-	-	-	-	-	547,174,040,889	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
108,740,505,821	-	-	-	-	-	-	108,740,505,821	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
194,996,583,530	-	-	22,900,243,509	25,659,610,989	125,324,558,476	21,112,170,556	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
145,181,380,300	-	145,181,380,300	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
7,236,968,653	217,635,238	-	152,787,162	234,748,095	1,653,720,971	457,989,320	4,520,087,867	موجودات أخرى
<u>1,003,329,479,193</u>	<u>217,635,238</u>	<u>145,181,380,300</u>	<u>23,053,030,671</u>	<u>25,894,359,084</u>	<u>126,978,279,447</u>	<u>21,570,159,876</u>	<u>660,434,634,577</u>	

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق

مخاطر أسعار الفائدة

يتعرض المصرف لمخاطر السوق الخاصة بمعدلات الفائدة ومعدلات تبادل العملات الأجنبية وأسعار أدوات رأس المال الناتجة عن متغيرات السوق الخاصة والعامّة. ويطبق المصرف تقييم داخلي لتقدير مخاطر السوق للمراكز المحتفظ بها ولتقدير الحد الأقصى من الخسائر المتوقعة اعتماداً على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بمتغيرات السوق بهدف السيطرة على هذه المخاطر وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها والتي يتم مراقبتها يومياً.

مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف

تعكس مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التغيير في أسعار الفائدة التي قد تؤثر على الأرباح المستقبلية للمصرف أو على القيمة العادلة للأدوات المالية. ويتم إدارة هذه المخاطر بصورة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات أسعار الفائدة بالحصول على حدود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. وتراقب إدارة المخاطر الالتزام بهذه الحدود وترفع تقاريرها الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر وتوصي بالنتائج إلى مجلس الإدارة.

حساسية أسعار الفائدة

يبين الجدول التالي حساسية التغيير المحتمل في أسعار الفائدة مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة. وتحدد حساسية بيان الدخل بالأثر الناتج عن تغييرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة اعتماداً على معدل سعر فائدة عائم للموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك أثر أدوات التحوط وبالتالي يكون الأثر على حقوق الملكية هو صافي التغيير في إيرادات الفوائد بعد استبعاد أثر ضريبة الدخل:

مخاطر أسعار الفائدة للتغيير في سعر الفائدة 2%

زيادة 2%

2023			2024			العملة	بالدنانير العراقية
الأثر على الربح قبل الضريبة الملكية	الأثر على حقوق الملكية	الفجوة التراكمية	الأثر على الربح قبل الضريبة الملكية	الأثر على حقوق الملكية	الفجوة التراكمية		
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي		
4,863,079,668	5,721,270,198	286,063,509,877	4,773,939,325	5,616,399,206	280,819,960,295	دينار عراقي	
436,499,252	513,528,531	25,676,426,574	3,145,822,258	3,700,967,362	185,048,368,111	دولار أميركي	
1,221,790	1,437,400	71,869,990	1,843,388	2,168,692	108,434,597	يورو	
574,613	676,015	33,800,774	848,099	997,763	49,888,174	عملات أخرى	

انخفاض 2%

2023			2024			العملة	بالدنانير العراقية
الأثر على الربح قبل الضريبة الملكية	الأثر على حقوق الملكية	الفجوة التراكمية	الأثر على الربح قبل الضريبة الملكية	الأثر على حقوق الملكية	الفجوة التراكمية		
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي		
(4,863,079,668)	(5,721,270,198)	286,063,509,877	(4,773,939,325)	(5,616,399,206)	280,819,960,295	دينار عراقي	
(436,499,252)	(513,528,531)	25,676,426,574	(3,145,822,258)	(3,700,967,362)	185,048,368,111	دولار أميركي	
(1,221,790)	(1,437,400)	71,869,990	(1,843,388)	(2,168,692)	108,434,597	يورو	
(574,613)	(676,015)	33,800,774	(848,099)	(997,763)	49,888,174	عملات أخرى	

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق

مخاطر العملات

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر المصرف الدينار العراقي العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات وتتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الربح المتوقع:

مخاطر العملات: أثر الزيادة / الانخفاض في سعر الصرف 10%

2023			2024			زيادة 10%
الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على الربح قبل الملكية	مراكز القطع	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الربح قبل الضريبة	مراكز القطع	بالدينار العراقي
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	العملة
2,151,318,812	2,530,963,309	25,309,633,086	15,706,964,909	18,478,782,246	184,787,822,463	دولار أميركي
6,108,949	7,186,999	71,869,990	9,216,941	10,843,460	108,434,595	يورو
767,423	902,850	9,028,503	2,721,348	3,201,586	32,015,860	جنيه استرليني
2,105,642	2,477,226	24,772,260	1,519,147	1,787,231	17,872,314	عملات أخرى
2023			2024			انخفاض 10%
الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على الربح قبل الملكية	مراكز القطع	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الربح قبل الضريبة	مراكز القطع	بالدينار العراقي
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	العملة
(2,151,318,812)	(2,530,963,309)	25,309,633,086	(15,706,964,909)	(18,478,782,246)	184,787,822,463	دولار أميركي
(6,108,949)	(7,186,999)	71,869,990	(9,216,941)	(10,843,460)	108,434,595	يورو
(767,423)	(902,850)	9,028,503	(2,721,348)	(3,201,586)	32,015,860	جنيه استرليني
(2,105,642)	(2,477,226)	24,772,260	(1,519,147)	(1,787,231)	17,872,314	عملات أخرى

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى الأسهم والمؤشرات الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كانت الزيادة بنسبة 10% في قيمة أسهم المصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في 31 كانون الأول 2024 ستؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 163,944,068 دينار عراقي (31 كانون الأول 2023: 233,599,477 دينار عراقي). كان من الممكن أن يؤدي انخفاض مكافئ إلى تأثير مكافئ ولكنه معاكس وقد يتسبب في حدوث انخفاض محتمل من شأنه أن يقلل الربح قبل الضرائب بمبلغ 163,944,068 دينار عراقي (31 كانون الأول 2023: 233,599,477 مليون دينار عراقي).

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2024	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
	947,044,956,430	-	-	-	-	-	-	-	-	-	365,513,308,323	1,312,558,264,753
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	250,869,699,603	-	7,358,270,000	-	-	-	-	-	-	-	(51,480,444)	258,176,489,159
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	70,042,619,862	59,360,089,960	43,533,857,311	9,818,256,211	8,975,962,985	23,719,445,314	14,685,336,726	10,882,031,862	11,204,572,200	5,208,980,783	(8,029,826,318)	249,401,326,896
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,639,440,677	1,639,440,677
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,095,568,209)	244,540,666,190
موجودات مالية بالتكلفة المتدفقة	-	-	-	-	76,000,000,000	100,000,000,000	60,000,000,000	-	10,636,234,399	-	28,706,749,805	28,706,749,805
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,547,367,654	1,547,367,654
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,854,294,553	2,854,294,553
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,407,515,379	9,407,515,379
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,407,515,379
مجموع الموجودات	1,267,957,275,895	59,360,089,960	50,892,127,311	9,818,256,211	84,975,962,985	123,719,445,314	74,685,336,726	10,882,031,862	21,840,806,599	5,208,980,783	399,491,801,420	2,108,832,115,066
	10,247,014,608	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10,247,014,608
ودائع المصارف	1,066,887,288,382	13,134,820,782	79,210,075,461	8,779,350,000	32,940,796,368	299,500,532	-	-	-	-	-	1,201,251,831,525
ودائع العملاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	363,465,602,869
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,579,765,475	20,579,765,475
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,358,034,044	20,358,034,044
مخصصات متوقعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,960,367,540	2,960,367,540
التزامات عقود الاجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23,942,847,828	23,942,847,828
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	431,306,617,756	431,306,617,756
مجموع المطلوبات	1,077,134,302,990	13,134,820,782	79,210,075,461	8,779,350,000	32,940,796,368	299,500,532	-	-	-	-	466,026,651,177	1,642,805,463,889
فجوة إعادة تسعير الفائدة	190,822,972,905	46,225,269,178	(28,317,948,150)	1,038,906,211	52,035,166,617	123,419,944,782	74,685,336,726	10,882,031,862	21,840,806,599	5,208,980,783	(31,814,816,336)	466,026,651,177
الفجوة المترابطة لإعادة تسعير الفائدة	190,822,972,905	237,048,242,083	208,730,293,933	209,769,200,144	261,804,366,761	385,224,311,543	459,909,648,269	470,791,680,131	492,632,486,730	497,841,467,513	466,026,651,177	466,026,651,177

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة (تتمة)

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2023	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	421,483,954,266	-	-	-	-	-	-	-	-	-	207,493,089,488	643,977,043,754
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	101,796,121,183	6,956,100,000	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,715,362)	108,740,505,821
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	24,788,001,778	38,852,510,630	46,882,221,784	9,280,562,298	7,476,399,484	18,953,373,939	10,703,014,313	10,287,721,686	9,477,125,717	12,018,511,646	6,277,140,255	194,996,583,530
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال النخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,335,994,766	2,335,994,766
موجودات مالية بالتكلفة المطفئة	-	-	-	-	-	76,000,000,000	-	60,000,000,000	10,601,687,851	-	(1,420,307,551)	145,181,380,300
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,336,802,393	27,336,802,393
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,361,670,613	1,361,670,613
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,245,930,393	3,245,930,393
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,181,395,713	8,181,395,713
مجموع الموجودات	548,068,077,227	45,808,610,630	61,882,221,784	9,280,562,298	7,476,399,484	94,953,373,939	10,703,014,313	70,287,721,686	20,078,813,568	12,018,511,646	254,800,000,708	1,135,357,307,283
المطلوبات												
ودائع المصارف	6,168,926,971	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,168,926,971
ودائع العملاء	589,545,052,852	31,014,435,409	12,909,863,618	6,193,350,000	30,574,417,738	210,000,000	135,000,000	70,287,721,686	20,078,813,568	12,018,511,646	108,039,347,228	311,845,607,215
تأمينات تقنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	119,563,129,082	119,563,129,082
مخصص ضريبة النخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,632,398,596	6,632,398,596
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,963,967,694	2,963,967,694
القرارات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,315,481,030	3,315,481,030
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	14,285,677,078	14,285,677,078
مجموع المطلوبات	595,713,979,823	31,014,435,409	12,909,863,618	6,193,350,000	30,574,417,738	210,000,000	135,000,000	70,287,721,686	20,078,813,568	12,018,511,646	146,760,653,480	823,511,700,068
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(47,645,902,596)	14,794,175,221	48,972,358,166	3,087,212,298	(23,098,018,254)	94,743,373,939	10,568,014,313	171,708,934,773	191,787,748,341	203,806,259,987	311,845,607,215	311,845,607,215
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	(47,645,902,596)	(32,851,727,375)	16,120,630,791	19,207,843,089	(3,890,175,165)	90,853,198,774	101,421,213,087	171,708,934,773	191,787,748,341	203,806,259,987	311,845,607,215	311,845,607,215

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	2024
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
255,868,832,142	-	-	390,080,341	255,478,751,801	الموجودات
236,415,238,664	22,097,119	55,853,216	15,996,890,530	220,340,397,799	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
33,345,173,436	-	197	-	33,345,173,239	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
849,966,999	-	-	-	849,966,999	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
10,636,234,399	-	-	-	10,636,234,399	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,083,436,923	-	-	531,186	1,082,905,737	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
538,198,882,563	22,097,119	55,853,413	16,387,502,057	521,733,429,974	موجودات أخرى
7,226,728,459	-	-	-	7,226,728,459	المطلوبات
292,398,798,891	4,224,805	23,837,553	11,475,778,194	280,894,958,339	ودائع المصارف
45,710,708,588	-	-	4,800,680,451	40,910,028,137	ودائع العملاء
7,562,134,184	-	-	2,608,817	7,559,525,367	تأمينات نقدية
352,898,370,122	4,224,805	23,837,553	16,279,067,462	336,591,240,302	مطلوبات أخرى
354,367,209	-	-	-	354,367,209	حقوق الملكية
184,946,145,232	17,872,314	32,015,860	108,434,595	184,787,822,463	احتياطي القيمة العادلة
					صافي التركيز داخل بيان المركز المالي

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	2023
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
					<u>الموجودات</u>
186,784,454,213	-	-	226,605,181	186,557,849,032	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
103,768,719,613	25,752,259	529,914,480	3,753,652,410	99,459,400,464	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
37,925,572,588	-	-	-	37,925,572,588	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
862,393,423	-	-	-	862,393,423	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
10,601,687,851	-	-	-	10,601,687,851	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,113,874,409	-	-	307,058	1,113,567,351	موجودات أخرى
<u>341,056,702,097</u>	<u>25,752,259</u>	<u>529,914,480</u>	<u>3,980,564,649</u>	<u>336,520,470,709</u>	
					<u>المطلوبات</u>
6,123,010,137	-	-	-	6,123,010,137	ودائع المصارف
263,069,814,707	979,999	520,885,977	3,422,206,749	259,125,741,982	ودائع العملاء
38,181,191,227	-	-	472,576,906	37,708,614,321	تأمينات نقدية
7,900,588,554	-	-	13,911,004	7,886,677,550	مطلوبات أخرى
<u>315,274,604,625</u>	<u>979,999</u>	<u>520,885,977</u>	<u>3,908,694,659</u>	<u>310,844,043,990</u>	
					<u>حقوق الملكية</u>
366,793,633	-	-	-	366,793,633	احتياطي القيمة العادلة
<u>25,415,303,839</u>	<u>24,772,260</u>	<u>9,028,503</u>	<u>71,869,990</u>	<u>25,309,633,086</u>	صافي التركيز داخل بيان المركز المالي

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.4 مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسارة مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن موجودات المصرف التي تحمل فوائد ثابتة لا تعد جوهرية بالنسبة لإجمالي الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، إن عوامل السوق الأخرى التي قد تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل فيها المصرف. وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار اية غرامات قد تنتج عن الدفع المسبق.

33.5 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته من النقد الجاهز أو تمويل زيادة في الموجودات نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر السيولة. وللحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول. بلغت نسبة السيولة بتاريخ 31 كانون الأول 2024 نسبة 86%.

يحتفظ المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسهيلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بالمحافظة على احتياطي الزامي لدى البنك المركزي العراقي يساوي نسبة 18% من الحسابات الجارية، و13% من ودائع التوفير والثابتة. يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة ويتم احتسابها بناء على قرارات البنك المركزي العراقي.

والبيان التالي يوضح توزيع الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية، وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين 9 أشهر وسنة	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين شهر و3 أشهر	بين ثمانية أيام وشهر	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	2024
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	الموجودات
1,312,558,264,753	190,118,989,977	-	-	-	-	-	-	1,122,439,274,776	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	-	-	-	-	7,358,270,000	-	-	250,818,219,159	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	-	65,700,366,885	8,975,962,985	9,818,256,211	43,533,857,311	59,360,089,960	17,653,812,156	44,358,981,388	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,639,440,677	1,639,440,677	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
244,540,666,190	-	168,540,666,190	76,000,000,000	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
28,706,749,805	28,706,749,805	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,547,367,654	1,547,367,654	-	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الأصول
2,854,294,553	2,854,294,553	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
9,407,515,379	981,074,344	-	-	-	4,645,672,265	1,318,860,265	1,714,762,047	747,146,458	مجموع الموجودات
2,108,832,115,066	225,847,917,010	234,241,033,075	84,975,962,985	9,818,256,211	55,537,799,576	60,678,950,225	19,368,574,203	1,418,363,621,781	المطلوبات
10,247,014,608	-	-	-	-	-	-	-	10,247,014,608	ودائع المصارف
1,201,251,831,525	-	299,500,532	32,940,796,368	8,779,350,000	79,210,075,461	13,134,820,782	98,158,248,791	968,729,039,591	ودائع العملاء
363,465,602,869	293,369,720,615	4,874,021,435	4,040,053,775	14,956,656,233	20,938,244,291	12,890,269,029	84,262,575	12,312,374,916	تأمينات نقدية
20,579,765,475	-	-	-	-	-	20,579,765,475	-	-	مخصص ضريبة الدخل
20,358,034,044	20,358,034,044	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
2,960,367,540	2,960,367,540	-	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود الإيجار
23,942,847,828	23,191,681,792	20,441,507	102,922,026	141,612,947	203,625,727	217,711,958	41,474,753	23,377,118	مطلوبات أخرى
1,642,805,463,889	339,879,803,991	5,193,963,474.00	37,083,772,169	23,877,619,180	100,351,945,479	46,822,567,244	98,283,986,119	991,311,806,233	مجموع المطلوبات
466,026,651,177	(114,031,886,981)	229,047,069,601	47,892,190,816	(14,059,362,969)	(44,814,145,903)	13,856,382,981	(78,915,411,916)	427,051,815,548	الصافي
	466,026,651,177	580,058,538,158	351,011,468,557	303,119,277,741	317,178,640,710	361,992,786,613	348,136,403,632	427,051,815,548	الصافي التراكمي

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين 9 أشهر وسنة	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين شهر و3 أشهر	بين ثمانية أيام وشهر	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	2023
643,977,043,754	110,947,552,400	-	-	-	15,000,000,000	-	20,000,000,000	498,029,491,354	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
108,740,505,821	-	-	-	-	-	6,955,746,015	-	101,784,759,806	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
194,996,583,530	-	61,439,747,301	7,476,399,484	9,280,562,298	46,882,221,784	38,852,510,630	8,880,113,946	22,185,028,087	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
2,335,994,766	2,335,994,766	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
145,181,380,300	-	145,181,380,300	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
27,336,802,393	27,336,802,393	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,361,670,613	1,361,670,613	-	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الأصول
3,245,930,393	3,245,930,393	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
8,181,395,713	1,162,062,302	-	-	-	2,729,176,452	1,573,884,720	1,969,125,781	747,146,458	مجموع الموجودات
1,135,357,307,283	146,390,012,867	206,621,127,601	7,476,399,484	9,280,562,298	64,611,398,236	47,382,141,365	30,849,239,727	622,746,425,705	
									<u>المطلوبات</u>
6,168,926,971	-	-	-	-	-	-	-	6,168,926,971	ودائع المصارف
670,582,119,617	-	345,000,000	30,574,417,738	6,193,350,000	12,909,863,618	31,014,435,409	4,403,136,467	585,141,916,385	ودائع العملاء
119,563,129,082	49,467,246,828	4,874,021,435	4,040,053,775	14,956,656,233	20,938,244,291	12,890,269,029	84,262,575	12,312,374,916	تأمينات نقدية
6,632,398,596	-	-	-	-	-	6,632,398,596	-	-	مخصص ضريبة الدخل
2,963,967,694	2,963,967,694	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
3,315,481,030	3,315,481,030	-	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود الاجار
14,285,677,078	13,534,511,042	20,441,507	102,922,026	141,612,947	203,625,727	217,711,958	41,474,753	23,377,118	مطلوبات أخرى
823,511,700,068	69,281,206,594	5,239,462,942	34,717,393,539	21,291,619,180	34,051,733,636	50,754,814,992	4,528,873,795	603,646,595,390	مجموع المطلوبات
311,845,607,215	77,108,806,273	201,381,664,659	(27,240,994,055)	(12,011,056,882)	30,559,664,600	(3,372,673,627)	26,320,365,932	19,099,830,315	الصافي
	311,845,607,215	234,736,800,942	33,355,136,283	60,596,130,338	72,607,187,220	42,047,522,620	45,420,196,247	19,099,830,315	الصافي التراكمي

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.6 مخاطر التشغيل

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن إدارة أعمال المصرف ومهامه اليومية والتي يمكن أن يتعرض لها سواءً من داخله كاحتيايل داخلي أو أخطاء بمسار وسياسات العمل أو قصور بالتدريب للموظفين أو نتيجة مشاكل تقنية، أو من خارجه كالاختيالات الخارجية والأزمات الاقتصادية والطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية الناظمة للعمل المصرفي والمالي.

ولمواجهة هذا النوع من المخاطر يقوم قسم المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر برصد ومتابعة وتجميع وتصنيف ودراسة وتحليل هذه المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل يومي، وعلى أساس المشاهدة المباشرة والأنظمة المتخصصة بذلك كتحقيق المخاطر الذاتي والاستبيانات الدورية إضافةً إلى دراسات مؤشرات الإنذار المبكر والأساس للتحوط للمخاطر، وكذلك إصدار التقارير لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه متضمنةً التوصيات اللازمة للتحوط من هذه المخاطر بأنجح الطرق. ونشير إلى انتهاج المصرف لأسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب مخصصات المخاطر التشغيلية.

33.7 مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المصرف أو قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج اعمال المصرف. تقوم ادارة المصرف بتقييم تلك المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من أثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للمصرف.

33.8 إدارة استمرارية العمل وخطط الطوارئ

يولي المصرف موضوع إدارة استمرارية العمل أهمية كبيرة وذلك عن طريق التطوير والصيانة الدورية لإدارة استمرارية العمل في المصرف لغاية تطوير المرونة التنظيمية، حيث إن إدارة استمرارية العمل هي عملية إدارية شاملة تحدد التهديدات المحتملة وآثارها على أعمال المصرف وأنشطته، حيث توفر هذه العملية إطار عمل لبناء المرونة التنظيمية التي تساعد على الاستجابة الفعالة التي تحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة وسمعة المصرف وعلامته التجارية.

يحرص المصرف على تحليل آثار الأعمال لتحديد الأعمال الحرجة وفق السيناريوهات المتوقعة وتصميم وتطوير خطط الاستجابة بشكل مستمر لمواجهة الكوارث والتهديدات التي قد يواجهها بما يضمن إدارة الأزمات وضمان استمرارية العمل للمهام الحرجة بكفاءة وفعالية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الصحة والسلامة العامة لكافة الأطراف ذات الصلة.

يطور المصرف وبشكل مستمر خطط استرجاع الخدمات والمنتجات وفق مراحل محددة تتناسب مع السيناريوهات المعدة بما يضمن استعادة كافة الخدمات والمنتجات وبالجودة المعتمدة وفق أفضل القواعد والممارسات المعروفة، كما يحرص المصرف على توفير كافة التجهيزات والآليات اللازمة لإدارة استمرارية العمل، بما فيها تأمين العمل من المنزل (عن بعد) للمهام الحرجة ووفق أفضل الممارسات المعروفة وبما يضمن أمن وحماية المعلومات.

33.9 مخاطر الالتزام

بالنسبة لمخاطر الالتزام يحرص المصرف على تنفيذ كافة أعماله على مبدأ الامتثال والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية التزاماً بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

الإجمالي دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	لغاية سنة دينار عراقي	2024
			الموجودات
1,312,558,264,753	190,118,989,977	1,122,439,274,776	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	-	258,176,489,159	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	65,700,366,885	183,700,960,011	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
1,639,440,677	1,639,440,677	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
244,540,666,190	168,540,666,190	76,000,000,000	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
28,706,749,805	28,706,749,805	-	موجودات ثابتة
1,547,367,654	1,547,367,654	-	موجودات غير ملموسة
2,854,294,553	2,854,294,553	-	حق استخدام الأصول
9,407,515,379	981,074,344	8,426,441,035	موجودات أخرى
<u>2,108,832,115,066</u>	<u>460,088,950,085</u>	<u>1,648,743,164,981</u>	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
10,247,014,608	-	10,247,014,608	ودائع المصارف
1,201,251,831,525	299,500,532	1,200,952,330,993	ودائع العملاء
363,465,602,869	298,243,742,050	65,221,860,819	تأمينات نقدية
20,579,765,475	-	20,579,765,475	مخصص ضريبة الدخل
20,358,034,044	20,358,034,044	-	مخصصات متنوعة
2,960,367,540	2,960,367,540	-	التزامات عقود الإيجار
23,942,847,828	23,212,123,299	730,724,529	مطلوبات أخرى
<u>1,642,805,463,889</u>	<u>345,073,767,465</u>	<u>1,297,731,696,424</u>	إجمالي المطلوبات
<u>466,026,651,177</u>	<u>115,015,182,620</u>	<u>351,011,468,557</u>	الصافي

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

الإجمالي دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	لغاية سنة دينار عراقي	2023
			<u>الموجودات</u>
643,977,043,754	110,947,552,400	533,029,491,354	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
108,740,505,821	-	108,740,505,821	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
194,996,583,530	61,439,747,301	133,556,836,229	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
2,335,994,766	2,335,994,766	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
145,181,380,300	145,181,380,300	-	موجودات ثابتة
27,336,802,393	27,336,802,393	-	موجودات غير ملموسة
1,361,670,613	1,361,670,613	-	حق استخدام الأصول
3,245,930,393	3,245,930,393	-	موجودات أخرى
8,181,395,713	1,162,062,302	7,019,333,411	إجمالي الموجودات
<u>1,135,357,307,283</u>	<u>353,011,140,468</u>	<u>782,346,166,815</u>	
			<u>المطلوبات</u>
6,168,926,971	-	6,168,926,971	ودائع المصارف
670,582,119,617	345,000,000	670,237,119,617	ودائع العملاء
119,563,129,082	54,341,268,263	65,221,860,819	تأمينات نقدية
6,632,398,596	-	6,632,398,596	مخصص ضريبة الدخل
2,963,967,694	2,963,967,694	-	مخصصات متنوعة
3,315,481,030	3,315,481,030	-	التزامات عقود الأيجار
14,285,677,078	13,554,952,549	730,724,529	مطلوبات أخرى
823,511,700,068	74,520,669,536	748,991,030,532	إجمالي المطلوبات
<u>311,845,607,215</u>	<u>278,490,470,932</u>	<u>33,355,136,283</u>	الصافي

35 التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي للمصرف حيث يتكون من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.
الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليها المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

35 التحليل القطاعي (تتمة)

35.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

2024

المجموع	أخرى	خزينة	التجزئة والشركات	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
169,337,017,060	354,787,366	72,062,527,403	96,919,702,291	إجمالي الدخل التشغيلي
(5,500,000,000)	-	-	(5,500,000,000)	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
163,837,017,060	354,787,366	72,062,527,403	91,419,702,291	نتائج أعمال القطاع
(43,813,004,591)	(43,813,004,591)	-	-	مصاريف تشغيلية للقطاع
120,024,012,469	(43,458,217,225)	72,062,527,403	91,419,702,291	الربح (الخسارة) قبل الضريبة
(20,579,765,475)	(20,579,765,475)	-	-	مصروف ضريبة الدخل
99,444,246,994	(64,037,982,700)	72,062,527,403	91,419,702,291	صافي ربح (خسارة) السنة
1,347,286,834				استهلاكات
342,146,550				اطفاءات
2,859,894,987				مصاريف رأسمالية

2023

المجموع	أخرى	خزينة	التجزئة والشركات	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
64,788,722,061	118,632,383	24,075,384,126	40,594,705,552	إجمالي الدخل التشغيلي
(3,000,000,000)	-	-	(3,000,000,000)	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
61,788,722,061	118,632,383	24,075,384,126	37,594,705,552	نتائج أعمال القطاع
(15,508,800,615)	(15,508,800,615)	-	-	مصاريف تشغيلية للقطاع
46,279,921,446	(15,390,168,232)	24,075,384,126	37,594,705,552	الربح (الخسارة) قبل الضريبة
(6,632,398,596)	(6,632,398,596)	-	-	مصروف ضريبة الدخل
39,647,522,850	(22,022,566,828)	24,075,384,126	37,594,705,552	صافي ربح (خسارة) السنة
1,193,713,570				استهلاكات
223,581,759				اطفاءات
1,579,101,189				مصاريف رأسمالية

35 التحليل القطاعي (تتمة)

35.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

2024				
المجموع دينار عراقي	اخرى دينار عراقي	خزينة دينار عراقي	التجزئة والشركات دينار عراقي	
2,066,316,187,677	-	501,598,753,283	1,564,717,434,394	موجودات القطاع استبعاد الموجودات
-	-	1,315,316,107,498	(1,315,316,107,498)	والمطلوبات بين القطاعات موجودات غير موزعة على
42,515,927,389	42,515,927,389	-	-	القطاعات
<u>2,108,832,115,066</u>	<u>42,515,927,389</u>	<u>1,816,914,860,781</u>	<u>249,401,326,896</u>	مجموع الموجودات
1,574,964,449,002	-	10,247,014,608	1,564,717,434,394	مطلوبات القطاع مطلوبات غير موزعة على
67,841,014,887	67,841,014,887	-	-	القطاعات
<u>1,642,805,463,889</u>	<u>67,841,014,887</u>	<u>10,247,014,608</u>	<u>1,564,717,434,394</u>	مجموع المطلوبات
2023				
المجموع دينار عراقي	اخرى دينار عراقي	خزينة دينار عراقي	التجزئة والشركات دينار عراقي	
1,095,231,508,171	-	305,086,259,472	790,145,248,699	موجودات القطاع استبعاد الموجودات
-	-	595,148,665,169	(595,148,665,169)	والمطلوبات بين القطاعات موجودات غير موزعة على
40,125,799,112	40,125,799,112	-	-	القطاعات
<u>1,135,357,307,283</u>	<u>40,125,799,112</u>	<u>900,234,924,641</u>	<u>194,996,583,530</u>	مجموع الموجودات
796,314,175,670	-	6,168,926,971	790,145,248,699	مطلوبات القطاع مطلوبات غير موزعة على
27,197,524,398	27,197,524,398	-	-	القطاعات
<u>823,511,700,068</u>	<u>27,197,524,398</u>	<u>6,168,926,971</u>	<u>790,145,248,699</u>	مجموع المطلوبات

35 التحليل القطاعي

35.2 معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف. يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية ولا يوجد لديه فروع خارجية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			2024
169,337,017,060	4,005,097,887	165,331,919,173	إجمالي الدخل التشغيلي
2,859,894,987	-	2,859,894,987	مصاريف رأسمالية
			2023
64,788,722,061	2,906,495,944	61,882,226,117	إجمالي الدخل التشغيلي
1,579,101,189	-	1,579,101,189	مصاريف رأسمالية

36 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

قياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

فيما يلي الافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والتي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

المبلغ المسجل مساوي تقريباً للقيمة العادلة

من المفترض أن القيمة المسجلة للموجودات والمطلوبات المالية قصيرة الأجل مساوية تقريباً للقيمة العادلة. ينطبق ذلك على ودائع التوفير وتحت الطلب والأدوات المالية ذات معدل فائدة متغير.

الأدوات المالية ذات المعدل الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت بمقارنة معدل الفائدة في السوق عند الاعتراف الأولي مع معدل الفائدة الحالي لأداة مالية مماثلة. يتم احتساب القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تتقاضى فائدة بمعدل ثابت بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في السوق لأداة مماثلة في مخاطر الائتمان والاستحقاق. يتم تسجيل القيمة العادلة للسندات المتداولة في الأسواق المالية النشطة والمنتظمة بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في سوق الأوراق المالية. أما فيما يتعلق بالسندات التي ليست متداولة في أسواق مالية نشطة منتظمة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التدفقات النقدية المخصومة على أساس مردود معدل الفائدة الفعلي المناسب للفترة المتبقية للاستحقاق.

تحديد القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية استناداً إلى طريقة التقييم حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والمطلوبات المالية مطابقة لأسواق نشطة.
المستوى الثاني: المعلومات غير السعر المعلن في المستوى الأول الذي يتم رصده للموجودات والمطلوبات المالية سواء بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى الثالث: معلومات عن الموجودات والمطلوبات المالية لا تستند إلى تلك المرصودة في السوق.

36 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2024

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
1,639,440,677	789,473,678	-	849,966,999

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2023

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2,335,994,766	789,473,678	-	1,546,521,088

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

37 كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

خلال عام 2020، اعتمد البنك المركزي العراقي تطبيق معيار بازل 3 في احتساب نسبة كفاية رأس المال، حيث أصبحت هذه النسب واجبة التطبيق، وبناء على ذلك تمت التغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغييرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

2023	2024
دينار عراقي	دينار عراقي
250,000,000,000	351,000,000,000
11,863,968,147	16,836,180,497
41,399,746,707	97,836,103,471
(1,361,670,613)	(1,547,367,654)
301,902,044,241	464,124,916,314
2,863,033,837	5,028,537,366
304,765,078,078	469,153,453,680
229,042,706,951	402,282,989,302
68,273,013,775	291,254,531,528
68,102,051,089	160,985,382,356
365,417,771,815	854,522,903,186
304,765,078,078	469,153,453,680

بنود رأس المال الأساسي:

الأموال الخاصة الأساسية:

رأس المال المكتتب به والمدفوع

احتياطي الزامي

أرباح مدورة

موجودات غير ملموسة

رأس المال الأساسي

رأس المال المساعد:

المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة

ضمن المرحلة الأولى والثانية بما لا يزيد عن 1.25% (*)

إجمالي القاعدة الرأسمالية

الموجودات المرجحة بالمخاطر

مخاطر السوق

المخاطر التشغيلية

مجموع الموجودات والمطلوبات المرجحة بالمخاطر

المجموع

%83.40 %54.90

%82.62 %54.31

نسبة كفاية رأس المال (%)

نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

(*) يتم الاعتراف بالمؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

38 توزيعات أرباح نقدية

وافقت الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ المنعقدة بتاريخ 5 نيسان 2023 على توزيع أرباح نقدية على مساهمي المصرف بنسبة 4.25% من رأس مال المصرف تمثل مبلغ 10,625,000,000 دينار عراقي، قام المصرف بالحصول على موافقة البنك المركزي العراقي وتمت عملية التوزيع بتاريخ 19 تموز 2023.

39 الدعاوى القضائية

نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع في القطاع المصرفي، لدى المصرف سياسات واجراءات أنشئت للتعامل مع مثل هذه الدعاوى القضائية، حيث أن إدارة المصرف تقوم باتخاذ كل ما يلزم لتحصيل أموال المصرف. لذلك يكون اللجوء إلى القضاء ضرورة تستدعيها بعض الحالات التي استنفذت فيها إجراءات التوصل إلى حل تفاوضي، وعليه فإن المصرف أقام العديد من الدعاوى القضائية على بعض المدينين بهدف تحصيل الديون المتعثرة. من جهة أخرى قام بعض المدينين برفع دعاوى تخاصم أخرى لأسباب مختلفة.

في كلا الحالتين فإن لدى المصرف مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لتقييم تلك القضايا، يقوم المصرف بطلب استشارة فنية وقانونية حول وضع الدعاوى القضائية، وإذا وجد توقع لخسارة يمكن تحديد قيمتها، يقوم المصرف بالتعديلات اللازمة لتعكس الأثار السلبية للدعاوى القضائية على مركزه المالي.

40 أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة عام 2023 لتتناسب مع أرقام التصنيف للسنة الحالية. لم تؤثر عملية إعادة التبويب هذه على حقوق الملكية أو ربح السنة السابقة

المبلغ	الشرح	التبويب كما في 31 كانون الأول 2024	التبويب كما في 31 كانون الأول 2023
دينار عراقي			
58,782,921	إعادة تبويب فوائد على التزامات عقود الإيجار	الفوائد المدينة	مصاريف تشغيلية أخرى
763,309,550	إعادة تبويب تكلفة بطاقات الدفع الإلكتروني	العمولات والرسوم المدينة	مصاريف تشغيلية أخرى



مصرف المنصور
للإستثمار MANSOUR BANK
Qatar National Bank Group



AlmansourBank
mbi.iq | 6551